الفصل الثاني

التعريف بكتاب الكافي، والشبهات التي أثيرت حوله

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتاب الكافي.

المبحث الثاني: بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي.

المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

المبحث الأول

التعريف بكتاب الكافي

الكافي كتاب مشهور في مذهب الشيعة الإمامية، يغني عن وصفه والتعليق عليه شهرته لديهم، وإن الحديث عنه حديث يَسبق دائما الحديث عن مؤلفه الكليني، وما ذاك إلا لأنه لولا كتاب الكافي لم يعرف من هو الكليني، فشهرة مؤلفه إنما كانت بسبب شهرة كتابه وأهمية منزلته وأثره على الفكر الشيعي. ولكنني من باب البحث العلمي والتوضيح أستطيع أن أتطرق لهذا الكتاب من عدة جوانب هي: (* اسم الكتاب وسبب تسميته * اسم مؤلفه * سبب تأليفه * موضوعه * عدد أجزائه ومحتواها * طبعاته * الأعمال التي أنجزت حوله * مخطوطاته)

وهذه الجوانب حول كتاب الكافي مع كون أغلبها واضحاً وظاهراً لمن له اطلاع على المراجع الشيعية المعروفة، أو لمن اطلع على هذا الكتاب خصوصا وقرأ فيه، وسبر رواياته وما نُقل فيه، **إلا أنني سأرجع في أغلب هذه الجوانب لما كتبه بعض أتباع هذا المذهب حوله**، وذلك من باب توثيق المعلومات الواردة فيها؛ فالقوم أدرى بكتابهم وكاتبه! وخصوصا أن مثل هذه المعلومات ليست هي المعنية مباشرة في أصل هذا الموضوع الذي من أجله تم إعداد هذا البحث، وهذه الرسالة. **ولكنها مقصودة لغيرها، من أجل معرفة أهمية وأثر هذا الكتاب على فكر معتنقي المذهب الشيعي الإمامي.**

مع الإشارة إلى أنني لو لاحظت خطأ في بعض هذه المعلومات من خلال

مقارنتي لها بالمصادر التي وقعت لي وهي قليلة جدا، فإني سأبين ذلك في موضعه إن شاء الله.

ومن هذا المنطلق فإن طريقي للوصول إلى التعريف بكتاب الكافي سيكون هو نفس الطريق الذي سلكته للتعريف بالكليني في الفصل الأول[1]. حيث سأسلك في البحث عن التعريف بكتاب الكافي مسلكين اثنين:

المسلك الأول: من خلال مصادر الشيعة أنفسهم، وذلك بواسطة قراءة وتتبع كل ما كتب في أغلب المصادر الشيعية التي تطرقت لكتاب الكافي، أو تكلمت عنه على شكل مقالات أو مقدمات للكتاب نفسه، وأضفت إليها ما تيسر لي الحصول عليه من المصادر الأخرى كالأقراص الخاصة الصادرة من المراجع الشيعية[2]، وكذلك من المواقع الشيعية على الشبكة العنكبوتية، وذلك لعدم إمكانية الحصول على كثير من الكتب الخاصة بهذا المذهب بسهولة ويسر حتى من أتباع هذا المذهب نفسه كما تقدم في الفصل السابق[3]. بالإضافة إلى تتبع

---

(١) انظر المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) مثل برنامج مكتبة (أهل البيت) الصادر من إيران الإصدار الأول (١٤٢٦هـ) بإشراف علي الكوراني.

(٣) ومما يشار إليه في هذا المقام أنني لم أستطع الحصول على نسخة كتاب الكافي التي عليها أغلب الإحالات، بعد محاولات عدة واتصالات بدول قريبة وبعيدة إلا بعد مضي ما لا يقل عن ستة أشهر من تاريخ اعتماد موضوع الرسالة، وذلك بعد ذهابي لدولة البحرين خصيصا من أجل الحصول عليها من خلال معرض دولي أقيم في تلك الفترة، أما غيره من الكتب فلم أستطع الظفر ببعضها إلا بعد مضي أكثر من سنة ونصف تقريبا بعد السؤال عنها في أكثر من دولة، حتى يسر الله لي من وفرها من طهران فجزاه الله خيرا، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

البحوث والرسائل الخاصة المؤلفة عن كتاب الكافي[1]. حيث سأعتمدها كمصادر أصلية، لكونها حوت وجمعت ووثقت كل ما قيل عن كتاب الكافي، وخصوصا ما كان منها على شكل رسائل أو أطروحات علمية[2].

المسلك الثاني: من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التعريف بالكتب والفنون، المطبوع منها والمخطوط.

*** ونظرا لأن خطوات المسلك الأول[3] تؤدي إلى نتيجة واحدة، فقد كانت**

---

(١) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات في المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) انظر في مصادر التعريف بالكتاب والجهود المبذولة حوله بأقوال علماءهم ما يلي:

- كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي ص(١٤٩-١٧٧).
- كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٣٨٧-٤٦٧).
- مقدمة كتاب الكافي لحسين علي محفوظ (٤/١-٤٢).
- كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني - المجلد السادس- ط دار الأضواء بيروت.
- كتاب (كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار) للسيد إعجاز حسين الكنتوري- ط بيتس مشن بكلكته الهند.
- مقال منشور على موقع السراج لقيس آل قيس على الرابط (www.seraj.ir).
- مقال منشور للعميدي على الرابط:

http://www.14masom.com/index.html

- مقال منشور على الشبكة من كتابخانه تخصصي مركز جهاني علوم إسلامي - دروس في نصوص الحديث ونهج البلاغة الفصل الثالث (أدوار الحديث عند الشيعة)

www.qomicis.com/farsi/library/nosos_hadis/6_advar.htm

(٣) وهو التعريف بكتاب الكافي من خلال مصادر الشيعة أنفسهم.

خلاصتها -لتعدد المصادر التي رجعت إليها- على النحو التالي:

أولاً: اسم الكتاب وسبب تسميته:

اشتهر الكتاب بلقبين اثنين هما: (الكليني وَالكافي). وفي هذا يحدثنا الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة كتاب الكافي[1] فيقول: (كان هذا الكتاب معروفا بالكليني[2]، ويسمى أيضا الكافي[3]).

وأما عن سبب تسميته بتلك الألقاب فيقول: (قال الكليني: وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف، يجمع من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام... ويعتقد بعض الشيعة أنه عرض على القائم - صلوات الله عليه - فاستحسنه، وقال كاف لشيعتنا)[4].

فيتضح مما ذكرته سابقا أن الكتاب يسمى بأحد اسمين؛ إما باسم مؤلفه الكليني كما سماه به النجاشي (ت٤٥٠هـ)، وإما بالسبب الذي أُلف من أجله، وهو أن يكون كافيا للمتعلم والمسترشد لكونه جمعه من جميع فنون علم الدين، أو لكون القائم - يعني الإمام محمد بن الحسن العسكري - قد اطلع عليه واستحسنه، وأقر بكونه كاف لشيعتهم. لكن الأرجح والأشهر عند علماء

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ ص(٢٤).

(٢) قال النجاشي (ت٤٥٠هـ) في ترجمته للكليني: (صنف كتابه الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي) انظر كتاب (الرجال) ص(٣٧٧ - ٣٧٨).

(٣) قال الطوسي (ت٤٦٠هـ) في ترجمته للكليني: (له كتب منها كتاب الكافي) انظر كتاب (الفهرست) ص(٢١٠ - ٢١١).

(٤) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ ص(٢٤-٢٥).

مذهب الإمامية هو تسميته باسم **الكافي**[1] كما سماه به الطوسي (٤٦٠هـ) وسبقه به الصدوق (ت٣٨١هـ)[2].

لكن يلاحظ مما تقدم **أن الكليني لم يسم كتابه بنفسه في مقدمته أو يضع له هذا العنوان على طرته أو في خاتمته**، وإنما جاءت تسميته بذلك الاسم على لسان غيره من العلماء، فلماذا؟؟

يجيبنا عن هذا العميدي بقوله: (وقد ورد في آخر كتاب الطهارة..... ما نصه: [هذا آخر كتاب الطهارة من كتاب الكافي.... ويتلوه كتاب الحيض....] وقد ذكر الشيخ علي أكبر غفاري في حاشية العبارة المذكورة في أصل الكتاب، إن هذا الكلام موجود في جميع نسخ الكافي **مما يحتمل معه أن تكون صادرة من الكليني نفسه أو من أحد نساخ الكتاب الأولين...)**[3].

والذي يظهر لي ترجيحه هو أن ذلك من فعل النساخ الأولين، وذلك لأني اطلعت في مقدمة كتاب الأصول من الكافي[4] على صورة لنسخة مصححة بتاريخ (١٠٧٤هـ)، وفيها: (تم كتاب العقل والتوحيد من كتاب الكافي ويتلوه كتاب الحجة إن شاء الله تعالى الجزء الثاني من كتاب الكافي تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه)، ومعلوم أن الكليني لم يجزئ كتابه

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لشامر العميدي ص(١٤٩-١٥١).

(٢) حيث صرح في خاتمته كتابه (من لا يحضره الفقيه) بقوله: (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني..... وكذلك جميع كتاب الكافي) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) (٥٣٤/٤).

(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لشامر العميدي ص(١٥١).

(٤) انظر (٤٥/١).

بأجزاء معينة كما هو في المطبوع الآن، أو يكتب اسمه معرفا به مترحما عليه بعد كل باب. وكذلك اطلعت في كتاب (ثلاثيات الكليني) لمؤلفه أمين ترمس العاملي[1] على صورتين لنسختين مخطوطتين قديمتين إحداهما كتبت بتاريخ (٨٩١هـ)، وفيها (تم كتاب الإيمان والكفر من جملة كتاب الكافي تصنيف العالم الكامل الفاضل وحيد الدهر وفريد العصر.... والدين محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين، على يد الفقير المذنب الحقير.... حسين بن حاجي علي الاسترابادي..)، ومعلوم أن أي مؤلف مهما كان لا يزكي نفسه هذه التزكية ويترحم عليها، يضاف إلى ذلك ثبوت اسم ناسخه بعد ذلك. والنسخة الأخرى تمت مقابلتها وتصحيحها بتاريخ (١١١١١هـ)، وفيها (تم كتاب الروضة من الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني...)، ومعلوم أن مؤلف الكتاب غالبا لا يذكر اسمه بعد كل جزء يكتبه. فهذه الملاحظات كلها مما يؤيد هذا الترجيح، والله أعلم.

ثانياً: اسم مؤلفه:

اتفقوا على أن اسمه هو: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني الرازي السلسلي البغدادي، المولود تخمينا في حدود عام (٢٦٠هـ)، ووفاته في حدود عام (٣٢٩هـ) ببغداد. وقد تقدم في أول الرسالة الحديث عن بعض الجوانب المتعلقة بسيرته، فلتراجع هناك[2].

---

(١) انظر ص(١٤٧-١٥٦).

(٢) انظر المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

ثالثاً: سبب تأليفه

بين الكليني سبب تأليفه لكتاب الكافي ضمن مقدمته التي افتتح بها الكتاب، وذلك أنه قد اشتكى له أحد أتباع مذهب الإمامية حال أهل عصره وما هم فيه من الجهل والتكالب على الدنيا والزهد في العلم والعلماء وأهل العلم، وهل يسع الناس أن يبقوا على هذه الحالة من الجهل والتدين بغير علم مع وجود بعض الأمور المشكلة في ظل الروايات المختلفة، وعدم وجود أحد ممن يوثق بعلمه لأجل مذاكرته ومفاوضته في هذه الأمور، حيث استجاب له الكليني في هذه المسألة وألف له كتابه (الكافي). قال الكليني: (أما بعد، فقد فهمت يا أخي ما شكوت من اصطلاح أهل دهرنا على الجهالة وتوازرهم وسعيهم في عمارة طرقها، ومباينتهم العلم وأهله، حتى كاد العلم معهم أن يأزر كله وينقطع مواده، لما قد رضوا أن يستندوا إلى الجهل، ويضيعوا العلم وأهله. وسألت: هل يسع الناس المقام على الجهالة والتدين بغير علم، إذا كانوا داخلين في الدين، مقرين بجميع أموره على جهة الاستحسان، والنشوء عليه، والتقليد للآباء، والأسلاف والكبراء، والاتكال على عقولهم في دقيق الأشياء وجليلها..، وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها، وأنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنك لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها... وقد يسر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت،... وأرجو أن يسهل الله ﷻ إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)[1].

---

(١) انظر كتاب (الكافي) للكليني (١/٥-٩).

رابعاً: موضوعه:

نظرا للسبب الذي دعا الكليني لتأليف كتاب الكافي، وعدم ذكره للمنهج الذي سيسلكه في تأليف هذا الكتاب، فإننا نجد أن مواضيعه قد تنوعت بحسب ذلك، وبحسب ما ورد فيها من روايات كثيرة إلى ثلاثة أقسام رئيسة حملتها عناوين كل مجلد، وهي: الأصول والفروع والروضة.

أما الأصول: فقد اشتمل على مباحث العقيدة كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والموت والبعث والنشور، والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم والجهل، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد.

وأما الفروع: فقد صنفت كتبه على أساس تعلقها بمعرفة الأحكام الفرعية الشرعية التي تبحث عادة في كتب الفقه كالطهارة وجميع ما يتعلق بالعبادات، وما يرتبط بالمعاملات من عقود وإيقاعات وأحكام.

وأما الروضة: فهي موسوعة من الروايات المختلفة والمتنوعة في مجال التاريخ، والتفسير والتأويل وخطب الأئمة ورسائلهم، وحكمهم ومواعظهم، وفيها قصص الأنبياء وسيرتهم، مع كثير من الفضائل ومدحها، والرذائل وذمها، مع وصف المطر، والشمس، والقمر، والنجوم إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بوجوده[1].

خامساً: عدد أجزاءه ومحتواها:

وصلت عدد أجزاء كتاب الكافي إلى ثمانية أجزاء بحسب الطبعة الحديثة

---

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) لشامر هاشم العميدي (٢٨/١).

المتداولة في هذا العصر انتظمت المواضيع التي حواها الكتاب، فكانت على النحو التالي:

* القسم الأول: **قسم الأصول**: وهو عبارة عن جزأين، ويشتملان على (٨) كتب:

الجزء الأول: كتاب العقل والجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة.

الجزء الثاني: كتاب الإيمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضل القرآن، كتاب العشرة.

* القسم الثاني: **قسم الفروع**: وهو عبارة عن خمسة أجزاء، اشتملت على (٢٦) كتابا.

الجزء الثالث: كتاب الطهارة، كتاب الحيض، كتاب الجنائز، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة.

الجزء الرابع: تتمة كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج.

الجزء الخامس: كتاب الجهاد، كتاب المعيشة، كتاب النكاح.

الجزء السادس: كتاب العقيقة، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والكتابة، كتاب الصيد، كتاب الذبائح، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب الزيّ والتجمّل والمروة، كتاب الدواجن.

الجزء السابع: كتاب الوصايا، كتاب المواريث، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات كتاب القضاء والأحكام، كتاب الأيْمان والنذور والكفارات.

* القسم الثالث: **قسم الروضة**: وهو عبارة عن جزء واحد هو الجزء الثامن

منه، وليس فيه كتاب أو باب، بل هو مواضيع منوعة ليس لها منهج واضح[1].

سادساً: طبعاته:

طبع كتاب الكافي مرات عدة سواء أصوله فقط أو بقية أقسامه الأخرى، وقد كانت أول طبعة له كاملة مع فروعه وروضته على الحجر في مجلد كبير في عام (١٠٥٦هـ) كما ذكر ذلك الطهراني[2]، وأما ما طبع في المطابع الحديثة فقد كانت أول طبعة له في عام (١٢٧٨هـ) بشيراز[3] وكانت لكتاب الأصول فقط، ثم تلتها الطبعات الأخرى المستقلة بمتونها أو المجموعة مع شروحها أو لأقسامه مجموعة أو مفرقة.

لكن أشهر هذه الطبعات في العصر الحاضر، وعليها أغلب الإحالات هي طبعة مطبعة الحيدري بطهران والتي قام على تصحيحها والتعليق عليها علي أكبر الغفاري، والتي بدأت بقسم الأصول ثم تلتها بقية الأقسام تباعا. وقد كانت بداية طبعها تقريبا في عام (١٣٧٧هـ)، ثم تتابعت طبعاتها حتى الوقت الحاضر[4].

---

(١) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين ترمس العاملي ص(٤٩-٥٠).

(٢) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني (٢٤٦/١٧).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي (٣٨/١).

(٤) والطبعة التي بحوزتي مؤرخة بعام (١٣٨٨هـ)، وبها مقدمة مهمة جدا بقلم الدكتور حسين علي محفوظ تقع في (٣٨) صفحة، ومكتوب على طرتها (مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح)، وقال عنها محققها: (تنبيه: تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بأمور: - بذل غاية الوسع في التصحيح والتنميق والضبط. - العرض والمقابلة على النسخ المخطوطة المصححة المقروءة على الأعاظم المزدانة بخطوطهم، كالعلامة المجلسي والشيخ محمد الحر العاملي وغيرهما من الأعلام. - النظرة الثانية في التعاليق وإصلاح ما تنبهنا عليه بعد. =

سابعاً: الأعمال التي أنجزت حوله:

قبل البدء بالحديث عن أهم الأعمال التي أنجزت حول كتاب الكافي، أشير إلى ملاحظة قد يلاحظها من يتتبع هذه الأعمال، وهي أنه عندما تطلق عبارة كتاب الكافي للكليني فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أنه الكتاب كاملا بأصوله وفروعه وروضته، ولكنني من خلال رصد الأعمال التي أنجزت حوله لاحظت أن أغلبها منصب على قسم الأصول دون قسمي الفروع والروضة، مما أثار عندي إشكالا مفاده: **ما سبب اهتمام العلماء به دون بقية الكتاب؟؟** حيث وجدت أن العميدي في كتابه دفاع عن الكافي قد أشار إلى سبب ذلك بقوله: (أما الأصول **فقد اشتمل على أبواب نادرة لم تذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية،** حيث ضم أدق مباحث العقيدة.... إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد، **وهذا هو سر اهتمام العلماء بكتاب الأصول من الكافي...)**[1].

ولمعرفة نوعية الجهود التي بذلت حول كتاب الكافي - على لسان القوم - ننظر ما يقوله بعض المعاصرين المتخصصين في دراسة الكليني وكتابه الكافي، حيث يقول عبد الرسول الغفار: (لا يزال الكافي يحتل الصدارة الأولى من بين الكتب الحديثية والفقهية عند الشيعة الإمامية، فهو المصدر الأساس، والمعين الذي لا تنضب مناهله، ولا يمل منه طالبه، وهو المرجع الذي لا يستغني عنه

- رعاية الأسلوب الفني العصري مع حسن الطباعة) - ط الحيدري - نشر دار الكتب الإسلامية بطهران.

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) لشامر هاشم العميدي (٢٨/١).

الفقيه، ولا العالم، ولا المعلم ولا المتعلم، ولا الخطيب، ولا الأديب، فقد جمع بين دفتيه جميع الفنون والعلوم الإلهية، واحتوى على الأصول والفروع، وكما عرفت - مما تقدم - أنه يزيد على ما في الصحاح، وأن الشيخ قد تحمل المشاق والآلام في سفره وحضره ولمدة عشرين سنة لأجل تصنيف الكافي.... فمنذ أحد عشر قرنا والى الآن اتكأ الفقه الشيعي الإمامي على هذا المصدر، لما فيه من تراث أهل البيت سلام الله عليهم ولكونه أصح الكتب الأربعة، وأكثرها فائدة وأفضلها من حيث الشمولية والترتيب والتقسيم، وأن مصنفه جمع بين الأصول والفروع والآثار والسنن، كما أن تبويبه حسب كتب الفقه، مما يعين المجتهد والمستنبط للأحكام الشرعية. كل ذلك يستدعي المزيد من الاهتمام والبحث والدراسة لهذا الكتاب الجليل الشريف، الذي **نأمل أن نكون نحن فاتحة خير للآخرين** في تكريس الجهود للكشف عن خبايا هذا الكتاب، وما له من ميزات تستحق الدراسة المفصلة من قبل مختصين بعلم الحديث والرجال والفقه، فما أحوجنا اليوم إلى مثل أولئك، **كي يسدوا خدمة نافعة للطائفة!!** ومن ثم لخدمة الإسلام والمسلمين)[1].

ويقول العميدي: (الكافي موسوعة حديثية، فيه إلى جانب ما يلبّي حاجة الفقيه، دقائق فريدة تتعلّق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق. والمنهج المتّبع فيه لأجل الوصول إلى أصول الشريعة وفروعها وآدابها وأخلاقها، إنّما هو بالاعتماد على حَمَلَة آثار النبوّة من نقلة حديث الآل عليهم السّلام،

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٢١-٤٢٢). قلت: ولعل هذه الأمنية قد تحققت من خلال المؤتمر الدولي المنعقد لتكريم ثقة الإسلام الكليني. انظر تفاصيله على الرابط: www.kulayni.com

الذي هو حديث الرسول ﷺ، إذ صرّح أهل البيت عليهم السّلام مراراً وتكراراً بأنّهم لا يحدّثون الناس إلّا بما هو ثابت عندهم من أحاديث الرسول ﷺ، وأنّهم كانوا يكنزونها كما يكنز الناس ذهبهم وورقهم، وأنّها كلّها تنتهي إلى مصدر واحد، وبإسناد واحد.... ومن هنا بذل علماء الشيعة - قديماً وحديثاً - جهوداً علمية مضنية حول الكافي، فاستنسخوه كثيراً، وشرحوا أحاديثه، وأكثروا من تحشيته وتهميشه، وبيّنوا مشتركاته، ووضّحوا مسائله، واختصروه، وحقّقوا أسانيده، ورتّبوا أحاديثه، وصنّفوها على ضوء المصطلح الجديد، وترجموه إلى عدّة لغات، وطبعوه مرّاتٍ ومرّاتٍ، ووضعوا الفهارس الفنيّة لأبوابه، وأحاديثه، وألفاظه، بحيث وصلت جهودهم حول الكافي إلى ما يقرب من مائة كتاب، وبلغ بعضها أكثر من عشرين مجلداً، فضلاً عن الدراسات الحديثة حوله[1]... ومن عناية الشيعة الإمامية بهذا الكتاب أن بلغت مخطوطاته في مكتباتهم في إيران، والعراق، ولبنان، وسوريا، والحجاز، وأفغانستان، والهند وغيرها، ما يزيد على ألف وستمائة نسخة خطية!!، يرجع تاريخ بعضها إلى القرن الرابع الهجري. ومن اهتمامهم به، أنهم شرحوه أكثر من عشرين مرة، وتركوا ثلاثين حاشية عليه، ودرسوا بعض أموره بسبعة عشر كتابا ضخما، وترجموه إلى غير العربية أكثر من خمس مرات، وطبعوه اثنتين وعشرين طبعة، ووضعوا لأحاديث الكافي وألفاظ أصوله من الفهارس ما يزيد على عشرة كتب)[2].

فإذا علمنا منزلة الكليني وكتابه الكافي عند أتباع المذهب الإمامي الاثني

---

(١) انظر مقاله المنشور على الشبكة بعنوان: (مع الكليني وكتابه الكافي).

(٢) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٣٠/١).

عشري، فإننا لن نستغرب هذه الجهود المبذولة حوله، وخصوصا أنه الكتاب الوحيد من الكتب الأربعة الذي تطرق لأهم عقائد الشيعة. حيث سنلاحظ تلك المنزلة من خلال ذكر بعض الأعمال التي أنجزت حوله - بغض النظر عن المطبوع منها أو المخطوط - كما يلي:

أولا: الشروح: حيث بلغت شروحه قرابة الاثنا عشر شرحا أقدمها بحسب سنة وفاة مؤلفها شرح المولى نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت٦٧٣هـ)[١]، وآخرها تقريبا شرح محمد بن عبد علي!! بن محمد القطيفي من علماء أوائل القرن الثالث عشر[٢].

ويلاحظ على هذه الشروح أن بعضها مخطوط وهو الأغلب وموجود في خزائن الكتب الشخصية أو العامة كجامعة طهران، وبعضها مطبوع وهو الأقل، وأن بعضها شرح لأصول الكافي وهو الأغلب، وبعضها شرح لفروعه وهو الأقل، كما هو مشاهد من خلال دراسات علماء الشيعة حول هذا الكتاب. وأيضا فإن أغلب المطبوع إنما كان مع بداية القرن الثالث عشر الهجري. وأن أفضل هذه الشروح عندهم هو شرح المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨٠هـ)[٣] وهو شرح للأصول والروضة فقط.

ثانياً: الحواشي والتعليقات: حيث بلغت الحواشي عليه والتعليقات أكثر من خمسة وعشرين مؤلفا تقريبا ذكر أغلبها صاحب كتاب الذريعة[٤]، وذكر بعضها

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٤٣).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣٢-٣٤).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣١).

(٤) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني (٦/١٨٠ ومابعدها).

صاحب كتاب كشف الأستار[1]، أقدمها بحسب سني وفاة مؤلفها محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المعروف بمحمد السبط العاملي (ت١٠٣٠هـ)[2]، وآخرها تقريبا حاشية السيد المير أبي طالب بن الميرزا بيك الفندرسكي من أفاضل أوائل القرن الثاني عشر[3].

ثالثاً: ترجماته: ترجم كتاب الكافي بمفرده أو مع شرحه إلى ثلاث لغات فقط هي الفارسية والإنجليزية والأوردو، كما يتضح من خلال ما قرره المحققون في دراسته، أقدمها وأشهرها ترجمة خليل بن غازي القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ)، المسماة (الصافي شرح أصول الكافي) وهي ترجمة شرحه المسمى بالشافي، صنفه في عهد السلطان شاه الثاني الحسيني الموسوي الصفوي[4]. وهناك تراجم نحوها لبعض المتأخرين كترجمة جواد المصطفوي وترجمة محمد باقر الكمرئي وكلاهما للأصول فقط، وترجمة لهاشم الرسولي المحلاتي وهي للفروع فقط. وقد قام بعض المحققين بمقارنة شروح الكافي بعضها مع بعض، ونشرها[5]. أما ترجمته للغة الانجليزية، فقد قامت به المؤسسة العالمية للخدمات الإسلامية، وقد نُشر منه (١٣) جزءاً مع متن الروايات[6].

---

(١) انظر كتاب (كشف الحجب والأستار) لإعجاز حسين الكنتوري ص(١٨٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٨٠).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (١/٣٢-٣٤).

(٤) انظر كتاب (كشف الحجب والأستار) الكنتوري ص(٣٦٥).

(٥) انظر تحليل ونقد شروح الكافي لعلي عابدي الشاهرودي في مجلة (كيهان انديشه) العدد ٢١٧، الصفحة ٨١ - ١٠٤ (بالفارسية)

(٦) انظر مقال (أدوار الحديث عند الشيعة) على الشبكة العنكبوتية.

رابعاً: اختصاراته: اختصر كتاب الكافي عدد من علماء مذهب الإمامية، وأغلب هذه الاختصارات باللغة الفارسية، وأقدمها مختصر الصدوق (ت٣٨١هـ) في كتابه (منتخب أصول الكافي) وآخرها مختصر الكافي لمحمد باقر البهبودي (معاصر) المسمى بـ (مختارات الكافي)[١] وغيره.

خامساً: معاجمه وفهارسه: تنوعت الجهود المبذولة في فهرسة روايات الكافي وألفاظه فيما بين الاقتصار على كتاب الكافي بأقسامه، وبين الاشتراك مع الكتب الأربعة المعتمدة لدى الشيعة (الاستبصار - الكافي - التهذيب - من لا يحضره الفقيه). حيث يلاحظ أن أغلب هذه الفهارس قد اعتنت بأصول الكافي، والقليل منها اعتنى ببقية أقسامه وأن أغلبها قد تم في نهاية القرن الثالث عشر حتى وقتنا الحاضر. ومن أشهرها (المعجم المفهرس لألفاظ أصول الكافي) عنوان لمؤلفين مختلفين[٢]. و(المعجم المفهرس لألفاظ الأحاديث في الكتب الأربعة) لمجموعة من المؤلفين. بالإضافة إلى ما قام به مجمع البحوث الإسلامية في مشهد في السنوات الأخيرة من إصدار فهارس شاملة لجميع كتاب الكافي، ومفصلة لأقسامه الثلاثة[٣].

سادساً: الدراسات حوله: لاشك أن أي باحث في الكتب المؤلفة في مذهب الإمامية -وخصوصا كتاب الكافي- سيجد جملة من الشبه والإشكالات التي قد

---

(١) ويقال أنه أسماه في طبعته الأولى بـ(صحيح الكافي)، وفي طبعته الثانية بـ(زبدة الكافي). انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٣-٤٥٤).

(٢) أحدهما لإلياس كلانتري - منشورات الكعبة طهران، والآخر لعلي رضا برازش - منظمة الإعلام الإسلامي طهران.

(٣) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) للعميدي ص(١٧٦-١٧٧).

ترد عليه، مما تجعل إثارتها أو الحديث عنها مثارا لحمية أتباع هذا المذهب، الذين سيسارعون إلى محاولة تفنيد هذه الشبه والإشكالات بأي وسيلة كانت، من أجل الحفاظ على مكانتهم أولاً وما يعتقدونه في هذا المذهب وكذلك الحفاظ على كتابهم الكافي ومؤلفه الكليني ثانياً، لما يمثلانه من مكانة عالية في مذهبهم. وهذه الدراسات تختلف من حيث طبيعتها العلمية، فمنها ما هو على هيئة رسالة علمية جامعية، ومنها ما هو على هيئة كتاب مستقل، ومنها ما هو على هيئة كتيب متوسط، ونحو ذلك مما هو معروف في باب التأليف[1].

أما فيما يتعلق بعدد رواياته، وتحقيق رجاله، واختلاف رواته، وإسناده فهذه قد عني بها أغلب من ألف من علمائهم في الحديث والطبقات في المشيخات وكتب الرجال، وقد يطول الحديث عنها بما لا تعلق له بموضوع البحث، ويكفي في ذلك الإحالة على مظانها[2].

وإنما سقت هذه الأعمال من كتب القوم لأصل إلى نقطة أحتاج إليها ضمن الشبهات التي أثيرت حول الكتاب ، وهي **ملاحظة تواريخ بداية كل نوع منها، لنرى متى بدأ الاهتمام بكتاب الكافي.**

ثامناً: مخطوطاته:

من خلال تتبع الدراسات حول كتاب الكافي وجدت أن النسخ الخطية

(١) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات ومضامينها في المبحث الأول في الفصل الأول من أول أبواب هذه الرسالة.

(٢) انظر كتاب(الشيخ الكليني)للعميدي ص(١٦٩-١٧١)، ومقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (٣٨/١)، وكتاب (الكليني والكافي) للغفار ص(٤١٦)، وغيرها من المصادر التي ذكرتها في أول المبحث.

للكتاب تزيد على (١٥٠) نسخة مخطوطة أكثرها في خزانة المكتبة الرضوية، وأقدمها من خلال تتبع الباحثين كانت في عام (٦٧٥هـ) بخط شخص يدعى علي أمينا[١]. ولكن يبدو أن كل من نسخ شيئا من الكتاب ولو كان شيئا يسيرا، فإنهم يعتبرونه نسخة خطية للكتاب، بدلالة أن محققي النسخ المطبوعة والمنشورة قد اعتمدوا على نسخ خطية متأخرة لإخراج الكتاب على صورته المطلوبة، فالعاملي مثلا في ثلاثياته قد اعتمد على نسخ خطية أقدمها مؤرخ بسنة (٨٩١هـ) وفيها قسم الأصول فقط وفيها سقط، وأول نسخة كاملة وقعت له مما اعتمد عليه كان تاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري[٢]، وأما الغفاري في تحقيقه للكافي فقد كانت أقدم نسخة اعتمد عليه مؤرخة في سنة (١٠٥٧هـ)[٣].

وبهذا يتضح أن أول نسخة مخطوطة كاملة تم الاعتماد عليها في إخراج كتاب الكافي المطبوع كانت بعد قرابة (٦٧٠) سنة من وفاة الكليني.

*** أما خطوات المسلك الثاني[٤]، فقد كانت خلاصتها على النحو التالي:**

أنه بعد البحث والتتبع لترجمة الكليني من خلال كتب أهل السنة أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التراجم والسير؛ **فوجئت بظاهرة غريبة** تتلخص في عدم ذكر للكليني أو لكتابه الكافي في هذه المصادر والكتب ، حيث بلغت أكثر من (٤٠) مصدر بدأتها منذ عصر الكليني حتى العصر الحديث وقد استخلصت منها

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٨).

(٢) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين العاملي ص(١٤٣-١٤٤).

(٣) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٤/١).

(٤) وهو التعريف بكتاب الكافي من خلال كتب أهل السنة، أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التعريف بالكتب والفنون، المطبوع منها والمخطوط.

أمورا بينتها في المبحث الخاص بذلك في أول الرسالة[1]. وبينت أن هذه الخلاصة كما يلاحظها كل باحث قد تدعو البعض إلى التعجب من عدم تعرض كل من ذكر سابقا من العلماء والأعلام والمحققين للكليني أو لكتابه الكافي، مما يثير عندي شبهة تحتاج إلى إزالة وجواب، تحدثت عنها في موضعها[2]. واستخلصت أيضا أنه لم يرد ذكر لكتاب الكافي إلا في أربعة كتب هي:

١. **الحافظ ابن حجر العسقلاني** (ت٨٥٢هـ) في كتابه (لسان الميزان)، حيث قال في ترجمة الحسين بن أحمد بن محمد بن عامر الأشعري: (ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني **صاحب كتاب الكافي**)[3].

٢. **خيرالدين الزركلي** (ت١٣٩٦هـ) في كتابه (الأعلام)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني: فقيه إمامي. من أهل كلين بالري، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. من **كتبه الكافي في علم الدين**...)[4].

٣. **عمر رضا كحالة** في كتابه (معجم المؤلفين)، حيث قال ما نصه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي السلسلي، البغدادي (أبو جعفر) من فقهاء الشيعة، عارف بالأخبار والحديث.... وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية

---

(١) انظر الفصل الأول: المبحث الأول منه بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة.

(٢) انظر الفصل الأول: المبحث الثاني منه بعنوان: الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني.

(٣) انظر كتاب (لسان الميزان) للحافظ بن حجر العسقلاني (٢٦٥/٢).

(٤) انظر كتاب (الإعلام) لخير الدين الزركلي (١٤٥/٧).

في أيام المقتدر. وقد انفرد بتأليف كتاب الكافي في أيامهم...)[1].

٤. المستشرق دونلدسن في حديثه عن المحمدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة حيث قال: (وأول هؤلاء المحمدين وأعلاهم منزلة هو محمد بن يعقوب الكليني الذي ألف كتاب الكافي في علم الدين)[2].

وأجبت عن قول ابن حجر بأنه ينقل عن غيره من كتب رجالات الشيعة كالطوسي والنجاشي وعلي بن الحكم وغيرهم، وأن مجرد هذا النقل لا يعني اطلاعه أو معرفته بكتاب الكافي. وأجبت عن نقل خير الدين الزركلي وعمر رضا كحالة بأن المصادر التي تم استقاء هذه المعلومات منها بالنسبة للمتقدمين؛ هي الكتب القديمة للفريقين؛ أهل السنة كالذهبي وابن حجر، والشيعة كالنجاشي والطوسي. وأجبت عن قول المستشرقين بأنهم متأخرون جدا عن عصر المؤلف، فأنى لهم العلم بكتبه إلا عن طريق كلام وكتب المتقدمين ممن عاصره أو جاء بعده، وأنها لا تعدو كونها قد أخذت من مصادر الشيعة أنفسهم. ووضحت أن كل من ذكر الكليني من علماء التراجم والسير ممن يعتمد قولهم أنهم لم يطلعوا على كتابه (الكافي)، وأنه ينقل لاحقهم عن سابقهم، وخصوصا فيما يتعلق بكتب ورجالات الشيعة.

وبهذه الخلاصة من هذا المسلك يتضح لنا أن كتاب الكافي للكليني لم يكن معروفا عند المتقدمين من علماء المسلمين ممن لهم دراية وعلم بالسير والتراجم

---

(١) انظر كتاب (معجم المؤلفين) لعمر كحالة (٣/٧٧٥).

(٢) انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) مقال للعميدي على موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية.

والمصنفات، وأن المتأخرين من أهل التصنيف في الكتب والمؤلفات والأعلام إنما ينقلون عن غيرهم من مصنفي الشيعة في الكتب وأسماء الرجال، ومثل ذلك يقال أيضا عمن ورد ذكر الكافي في مؤلفاتهم أو أقوالهم من المستشرقين. والله أعلم.

المبحث الثاني

بيان أثر كتاب الكافي على الفكر الشيعي

كتاب الكافي كما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل قد حاز على عناية كبيرة واهتمام واضح من قبل أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري، وذلك يتضح من خلال أمرين:

الأول: الأعمال والجهود التي أنجزت حوله ومن أجله[1].

الثاني: ثناء العلماء على الكتاب وعلى مؤلفه[2].

وحيث أنه قد تقدم بيان أغلب ذلك في موضعه من الرسالة، ولم يتبق منه إلا معرفة أقوال علماء الشيعة أنفسهم حول هذا الكتاب، فإني سأنقلها من خلال مؤلفات المعاصرين الذين وثقوا هذه النقولات من مصادرها بحكم تخصصهم في دراسة سيرة الكليني وكتابه الكافي[3].

---

(١) وقد تقدمت الإشارة إليها في المبحث الأول من هذا الفصل الثاني بعنوان: التعريف بكتاب الكافي.

(٢) وقد تقدمت الإشارة إلى الثناء عليه في المبحث الأول من الفصل الأول بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة.

(٣) وقد أشرت إلى هذه الكتب والمؤلفات في المبحث الأول من الفصل الأول بعنوان: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة، وأضفت إليها بعض المصادر في حاشية المبحث الأول من هذا الفصل الثاني بعنوان: التعريف بكتاب الكافي.

قال العميدي: (ولقد أثنى على هذا الكتاب المنيف والسفر الشريف كبار علماء الشيعة ثناء معتدلا!!، قال الشيخ المفيد: (هو أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة)، وتابعه على ذلك من تأخر عنه **بما لا مجال للإحاطة بجميع تقاريضهم لهذا الكتاب**، منهم: الشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، والمولى محمد أمين (ت١٠٣٦هـ)، والمازندراني (ت١٠٨١هـ)، والفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)، وسبط الشهيد الثاني (ت١١٠٤هـ)، والميرزا عبدالله الأفندي (من أعلام القرن الثاني عشر الهجري)، والشيخ المجلسي (ت١١١١هـ)، والبحراني (ت١١٨٦هـ)، والسيد بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) والكنتوري (ت١٢٨٦هـ)، والمحدث النوري (ت١٣٢٠هـ)، والخوانساري (ت١٣٤٦هـ)، والمامقاني (ت١٣٥١هـ)، والشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، والشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، وغيرهم[١].

وقبل البدء في تلك النقولات، أود الإشارة إلى ثلاث نقاط مجملة هامة للفائدة هي:

الأولى: أن أقدم من تكلم في الثناء على كتاب الكافي؛ هو الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه تصحيح الاعتقاد، حيث قال: (وهو من أجلِّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة)[٢].

الثانية: أن أكثر من جمع أقوال علماء الشيعة القدامى والمتأخرين في تقريض هذا الكتاب ابتداء من عصر المفيد (ت٤١٣هـ) وانتهاء بعصره؛ هو الميرزا محمد

---

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٢٩-٣٠).

(٢) انظر كتاب (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) لشامر العميدي ص(١٥٤).

باقر الخوانساري (ت١٣٤٦هـ) في كتابه روضات الجنات[١].

الثالثة: أن كتاب الكافي قد يشاركه غيره من بقية الكتب الأربعة المعروفة (من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) في هذا الثناء، وتلك المنزلة، ولكن الصدارة مطلقا إنما هي لكتاب الكافي.

أما أقوال علماء الشيعة عن كتاب الكافي فسأوردها مرتبة حسب سني وفاتهم كما يلي:

- قال الكليني نفسه يمدح كتابه في المقدمة: (وقلت إنك تحب أن يكون عندك **كتاب كاف يجمع فنون علم الدين** ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به **بالآثار الصحيحة عن الصادقين**)[٢].
- الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه شرح عقائد الصدوق: (كتاب الكافي وهو **من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة**).
- الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) في إجازته لابن الخازن: كتاب الكافي في الحديث الذي **لم يُعمل للإمامية مثله**، للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني.
- المحقق الشيخ علي الكركي (ت٩٤٠هـ) في إجازته للقاضي صفي الدين عيسى: ومنها جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدِّث الثقة

---

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) للخوانساري (١١٦/٦ وما بعدها).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي (٨/١) للكليني تحقيق علي أكبر الغفاري - ط الحيدري بطهران.

جامع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمَّى بالكافي **الذي لم يُعمل مثله**... وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية والأسرار الدينية ما لا يوجد في غيره.

- الشيخ إبراهيم القطيفي (ت٩٥٠هـ) في إجازته للشيخ شمس الدين الإسترابادي: وكتاب محمد بن يعقوب الكليني، **فإنه كاسمه كافٍ شافٍ واف**.
- المولى محمد أمين الاسترابادي (ت١٠٣٦هـ) في فوائده المدنية: (وقد سمعنا عن مشايخنا وعلمائنا أنه **لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه**).
- المولى محمد صالح المازندراني (ت١٠٨١هـ) في مقدمة شرح أصول الكافي: (كتاب الكافي **أجمع الكتب المصنفة في فنون علوم الإسلام وأحسنها ضبطا، وأضبطها لفظا، وأتقنها معنى وأكثرها فائدة، وأعظمها عائدة**، حائز ميراث أهل البيت وقمطر علومهم).
- المولى محسن الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ) في الوافي شرح الكافي: أما الكافي فهو... **أشرفها - يعني الكتب الأربعة - وأوثقها وأتمها وأجمعها**، لاشتماله على الأصول من بينها، وخلوِّه من الفضول وشينها.
- سبط الشهيد الثاني (ت١١٠٤هـ): (الكتاب الكافي والمنهل العذب الصافي، ولعمري، **لم ينسج ناسج على منواله**، ومنه يعلم قدر منزلته، وجلالة حاله).
- الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) في خاتمة الوسائل: (الفائدة السادسة في صحة المعتمدة في تأليف هذا الكتاب - أي الكافي - وتوافرها **وصحة نسبتها وثبوت أحاديثها عن الأئمة عليهم السلام**).

- الميرزا عبدالله الأفندي (ت١١٣٠هـ) تقريبا[1] في رياض العلماء: (لا شك أن الكافي **من أحسن كتب الحديث وأوثقها**).
- العلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ) في كتابه بحار الأنوار: (كتاب الكافي... **كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها**).
- الشيخ يوسف بن أحمد البحراني (ت١٢١٢هـ) في لؤلؤة البحرين: (الأصول الأربعة التي عليها المدار في جملة الأعصار والأمصار، وهي **الكافي** والفقيه والتهذيب والاستبصار، **لبلوغها الصحة والاشتهار إلى مرتبة لا تقبل الإنكار**، كما نبه عليه جملة من علمائنا الأبرار).
- السيد محمد صادق بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) في الفوائد الرجالية: (كتاب الكافي ... فإنه كتاب جليل عظيم النفع، عديم النظير، **فائق على جميع كتب الحديث بحسن الترتيب، وزيادة الضبط والتهذيب، وجمعه للأصول والفروع، واشتماله على أكثر الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار** (عليهم السلام)).
- السيد إعجاز حسين الكنتوري (ت١٢٨٦هـ) في كشف الحجب: (**الكافي من الكتب التي عليها الاعتماد**... وقد أثنى على هذا الكتاب المنيف والسفر الشريف غير واحد).
- السيد محسن الحكيم (ت١٣٠٦هـ) في كتابه المستمسك: (الكافي... أحد الكتب الأربعة الخالدة المعروفة، **التي عليها يدور عمل الشيعة الإمامية**....،

---

(١) حيث ذكر في ترجمته من أعلام القرن الثاني عشر، وأنه متوفى قبل عام ١١٣٤هـ.

تأليف شيخ المحدثين وأوثقهم أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، المعروف بثقة الإسلام).

- محمد حسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) في مستدرك الوسائل: (وكتاب الكافي بينها - الكتب الأربعة - كالشمس بين نجوم السماء، وامتاز عنها بأمور إذا تأمل فيها المنصف يستغني عن ملاحظة حال آحاد رجال سند الأحاديث المودعة فيه، وتورثه الوثوق، **ويحصل له الاطمئنان بصدورها وثبوتها وصحتها**).
- عبد الله بن محمد حسن المامقاني (ت١٣٥١هـ) في تنقيح المقال: (**ويقال أن جامعه الكافي الذي لم يصنف في الإسلام مثله، عرض على القائم عليه السلام فاستحسنه وقال: كاف لشيعتنا... إن كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر**).
- السيد حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ) في نهاية الدراية: (اعلم أنّ الكتاب الجامع للأحاديث في جميع فنون العقائد والأخلاق والآداب والفقه من أوله إلى آخره **مما لم يوجد في كتب أحاديث العامة**، وأنّى لهم بمثل الكافي في جميع فنون الأحاديث وقاطبة أقسام العلوم الإلهية، الخارجة من بيت العصمة ودار الرحمة).
- الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ) في كتابه الكنى والألقاب: (وهو أجل الكتب الإسلامية، وأعظم المصنفات الإمامية، **والذي لم يعمل للإمامية مثله**).
- عبد الحسين شرف الدين (ت١٣٧٧هـ) في كتابه (المراجعات): (وأحسن ما

جمع منها الكتب الأربعة، التي هي **مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان** وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، **وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها).**

- الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) في كتابه الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (الكافي في الحديث، وهو من أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمدة عليه، لم **يكتب مثله في المنقول** من آل الرسول..... **ولم يصنف مثله في الإسلام).**

وبعد هذا الاستعراض لأقوال علماء الشيعة عن كتاب الكافي، فأشير إلى أني إنما سقت هذا الكلام عنهم وأطلت فيه؛ لكي يتضح بواسطته - بعد أن عرَّفنا به في المبحث السابق - بيان أثره على اعتقاد وفكر أتباع المذهب الشيعي الإمامي، حيث استخلصت منه النتائج التالية:

- الكافي أحد الكتب الأربعة الخالدة المعروفة، التي هي **مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان**، والتي عليها يدور عمل الشيعة الإمامية.
- الكافي من أجمع الكتب المصنفة في فنون علوم الإسلام **وأحسنها ضبطا، وأضبطها لفظا وأتقنها معنى، وأكثرها فائدة**، حيث **لم يُعمل للإمامية مثله، ولم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه.**
- الكافي اشتمل على أكثر الأخبار الواردة عن الأئمة، **وامتاز بصحة نسبتها وثبوت أحاديثها وشهرتها** وحصول الاطمئنان بصدورها عنهم إلى مرتبة لا تقبل الإنكار، بل هي عند التأمل **فوق حد التواتر وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها.**

- يقال أنه عرض على القائم عليه السلام فاستحسنه وقال: كاف لشيعتنا.

فإذا كان كتاب الكافي بهذه المنزلة والمكانة عند علماء مذهب الشيعة وأتباعهم، فلا شك أنه يفوق جميع كتب الحديث النبوي التي جمعت السنة النبوية المطهرة، كما صرح بذلك الصدر (ت١٣٥٤هـ) وغيره من المتأخرين المعاصرين[1]، ولذلك فلا غرو أن تهمل جميع تلك الكتب الحديثية، ويهتم ويستغنى بالكتب الأربعة الشيعية، وعلى رأسها الكافي بدلا عنها. كما يفسره واقع أتباع هذا المذهب الإمامي الاثني عشري من قديم الزمن حتى اليوم.

وللتأكيد على هذه المنزلة سأنقل بعض ما يقوله المعاصرون الذي تخصصوا في دراسة الكافي والكليني حول هذه المنزلة وهذا الأثر.

يقول الدكتور حسين علي محفوظ: (سيرة الكليني معروفة في التواريخ وكتب الرجال والمشيخات وكتابه النفيس الكبير الكافي مطبوع؛ رزق فضيلة الشهرة والذكر الجميل وانتشار الصيت، فلا يبرح أهل الفقه ممدودي الطرف إليه شاخصي البصر نحوه، ولا يزال حملة الحديث عاكفين على استيضاح غرته والاستصباح بنوره، وهو مدد آثار النبوة ووعاة علم آل محمد صلى الله عليه وآله وحماة شريعة أهل البيت. ونقلة أخبار الشيعة ما انفكوا يستندون في استنباط الفتيا إليه، **وهو قَمنٌ أن يُعتمد في استخراج الأحكام**، خليق أن يتوارث، حقيق أن يتوفر على تدارسه، **جدير أن يُعنى بما تضمن من محاسن الأخبار وجواهر الكلام وطرائف الحكم**.... وقد ظل - أي الكافي - حجة المتفقهين عصورا طويلة، ولا يزال موصول الإسناد والرواية، مع تغير الزمان، وتبدل الدهور. **وقد اتفق أهل الإمامة،**

(١) انظر مثلا كتاب (المراجعات) لعبدالحسين شرف الدين ص(٧٢٩) المراجعة (١١٠).

وجمهور الشيعة، على تفضيل هذا الكتاب والأخذ به، والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره - على أنه - القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم **وهو عندهم أجمل وأفضل من سائر أصول الأحاديث)**[1].

ويقول العميدي: (اشتهر كتاب الكافي من بين كتب الحديث عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية شهرة واسعة، ونال إعجاب العلماء ابتداء من عصر تأليفه وإلى وقتنا الحاضر، لما لمؤلفه من مكانة مرموقة في نفوس الفقهاء والمحدثين، وما لكتابه من خصوصية زائدة على غيره من كتب الحديث الأخرى لدى الشيعة الإمامية؛ ذلك لأن مؤلفه يعد من طلائع العلماء الذين عاصروا الغيبة الصغرى للإمام المهدي (ع)، وهذا **يعني قرب زمن (الكافي) من مصدر رواياته،** لا سيما وأن مؤلفه قد أخذ عن الكثير من المشايخ العظام الذين عاصروا إماما أو أكثر من أئمة أهل البيت ابتداء من الإمام الجواد وانتهاء بالإمام الحجة محمد بن الحسن العسكري (ع). هذا فضلا عن كون الكافي هو أول كتاب جمعت فيه الأحاديث بهذه السعة، وهذا الترتيب والتبويب الذي وفَّر المزيد من جهد العلماء في متابعتهم لأحاديث أهل البيت (ع)، حيث كان الفقهاء في ذلك العصر يعتمدون بالدرجة الأساس على الأصول الأربعمائة، وهي أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف من أصحاب الإمامين الباقر والصادق (ع). **وبعد ظهور الكافي اضمحلت حاجة الشيعة إلى تلك الأصول الأربعمائة لوجود مادتها مرتبة مبوبة في ذلك الكتاب،** وهذا لا يعني أن الكليني قد جمع هذه

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (١/٨ و ٢٦).

الأصول الأربعمائة كلها المعروفة الانتساب إلى أصحابها ثم دونها في كتابه الكافي، إذ لو صح ذلك لما استغرق تأليف الكافي أكثر من ثلاث أو أربع سنين، بينما اتفق جمهور الشيعة من عصر تأليف الكافي وإلى الآن على أن (الكافي) قد فرغ (الكليني) من تأليفه وترتيبه وتبويبه بعد مضي عشرين عاما من زمن الشروع في تأليفه. ومما يقطع بأن الكافي لم يقف عند حدود الأصول الأربعمائة التي سجلت فيها أحاديث الإمامين الباقر والصادق (ع) في الفقه خاصة، هو **اشتماله على أحاديث سائر أئمة أهل البيت (ع) في الفقه وغيره حيث لم يترك مؤلفه أمرا مهما إلا وقد ذكره في هذا الكتاب بإسناده إلى من انتهى إليه علمه،** مسجلا فيه كل ما يحتاجه الفقيه، والمحدث، وطالب العلم من الأحاديث المروية بالإسناد عن أهل البيت(ع). وبعد.. **فلا غرابة أن نجد في جميع كتب الحديث التي ألفت بعد (الكافي) عند الشيعة الإمامية ما يشهد بفضل هذا الكتاب لا سيما أصوله وفروعه...)**[1].

وفي مقال آخر قال: (ويظهر من تعداد كتب الكليني أنه كان مقلا في التأليف قياسا إلى شيوخ الشيعة كالمفيد، والصدوق، والطوسي، وأضرابهم، وعذره في هذا هو أنه (رحمه الله) كان منصرفا بكل همته وعلمه إلى **معرفة حديث أهل البيت (عليهم السلام) الذي لم يجمع في موسوعة كالكافي قبله،** ولم ينقح بعضه، بل كان موزعا على مئات الكتب، منها - وهو الأعم الأغلب - ما هو معتبر ومعتمد في ذلك العصر، ومنها ما هو ليس كذلك، مع تفرق هذه الكتب ومشايخ الحديث في معظم أمصار الإسلام، ولما كان الكليني هو أول من تصدى لجمع أحاديث أهل

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (١/٢٧-٣٤).

البيت (عليهم السلام) من عيونها ومصادرها وحفاظها الثقات، لذا نراه قد استرخص من عمره - لأجل هذه المهمة - عشرين سنة، ولولا الكافي لكانت تلك المدة الطويلة حافلة في التصنيف والتأليف. **والحق أنه لو لم يكن للكليني إلا الكافي لكفاه فخراً وثواباً على مر العصور، إذ خلد حسنة جارية له إلى يوم النشور، وعلى مثل هذا فليتنافس المتنافسون.** والكافي **كتاب موسوعي**، ذكر فيه ما يحتاجه الفقيه والمحدث والمتكلم والمؤرخ وطالب العلم، هذا مع تناوله دقائق فريدة لا توجد في غيره تتعلق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق)[1].

وقال هاشم الحسني: (ومن أبرز مؤلفاته كتابه المعروف بالكافي **جمع فيه أحاديث أهل البيت في الأصول والفروع والأخلاق وغيرها من المواضيع...** واشتهر من بين مؤلفاته الغنية بالفوائد كتابه الجليل الكافي، ذلك الكتاب **الذي تحرى فيه أقصى ما لديه من جهد لتصفية الأحاديث الصحيحة عن غيرها كما نص على ذلك في مقدمة كتابه**، حتى تم له تأليفه بعد جهاد ورحلات استمرا نحوا من عشرين عاما يجوب فيها البلدان من بلدة إلى بلدة في البحث عن الحديث ومذاكرة المحدثين في الحديث وأصنافه ومصادره، والتنقيب عن الأصول الأربعمائة التي ألفها تلامذة الأئمة في الحديث..... وألف كتابه الجامع ونال إعجاب العلماء والمحدثين على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم. **ورجح جماعة من المؤلفين الأعلام أنه كان على اتصال بسفراء الإمام محمد بن الحسن الذين كانوا**

---

(١) انظر (ثقة الإسلام الكليني مجدد مذهب أهل البيت (ع)) مقال منشور للعميدي على الشبكة العنكبوتية.

يتصلون به. كما نص على ذلك المحدث النيسابوري في كتابه منية المراد والسيد علي بن طاووس وغيرهما)[1].

ويقول عبد الرسول الغفار: (ما خلفه الشيخ الكليني من تراث علمي لا يمكن تجاهله، ويكفيه فخرا أن كتابه (الكافي) أحد الكتب الأربعة، والتي هي **من أهم المراجع عند فقهاء الشيعة طيلة أحد عشر قرنا**، وما كتب من بعد تلك الأصول إنما هو تكرار لها، بصورة أو أخرى، وإن كان نحن لا نريد أن نبخس الناس أشياءهم، ولكن حقيقة لابد أن تذكر، على أن لكل مصنف - بالفتح - له ميزاته وخصائصه التي لا تخلو من فائدة. وشيخنا الكليني من خلال كتابه يكشف لنا مدى تضلعه بهذا الوقف، ودقته في نقل الأسانيد والطرق المتعددة من غير خلط أو التباس، لهذا أصبح **المرجع الأول للطائفة، وحقا أنه لم يصنف مثله، والذين جاءوا بعده فهم عيال عليه**)[2].

وبهذا يتضح لنا أثر هذا الكتاب على العقيدة والفكر الشيعي بسبب تلك المنزلة والمكانة التي وضعه فيها أتباعه حتى اليوم.

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٢١-١٢٣).

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤١٥-٤١٦).

المبحث الثالث
الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي

كتاب الكافي كما تقدم في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل قد حاز على عناية كبيرة واهتمام واضح، وكان له تأثير بين ومكانة عالية عند أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري، مما قد يظن معه الظان أن هذا الكتاب قد جاوز القنطرة في التصنيف والتأليف والموضوع والمحتوى، كما يوحي بذلك أتباع هذا المذهب بطرق مختلفة، وأساليب متنوعة تؤدي لهذه النتيجة الخطيرة المظنونة.

وهذا ما اكتشفته بنفسي في أثناء كتابتي لهذا البحث، مما دعاني للكشف عن هذه الحقيقة المرة، وبيان وجهها الخفي بسبب التقية، ولذلك أفردتها في هذا المبحث؛ وأبدأها بسؤالين مهمين هما:

السؤال الأول: لماذا الحديث عن هذه الشبهات؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تلخيصه في سببين هما:

السبب الأول: وجود شبهات وإشكالات حقيقية يراها القارئ الناقد عندما يطالع كتاب الكافي، أو يقرأ شيئا مما أُلف أو كُتب عنه من رسائل ومؤلفات وكتب.

السبب الثاني: أن أتباع هذا المذهب يقرون بوجود مثل هذه الشبهات حول كتاب الكافي، ويحاولون الدفاع عنها ضمن مؤلفاتهم العديدة[1] على هيئة:

---

(١) وقد أشرت إلى كثير منها في مبحث: التعريف بالكليني وبيان مكانته عند الشيعة من الفصل الأول.

- مؤلفات عامة سواء كانت عن كتب الشيعة أنفسهم كالكتب الأربعة[١]، أو كانت عن الكليني نفسه وكتابه الكافي[٢]، أو ضمن مقالات خاصة[٣].
- مؤلفات خاصة لجمع واستعراض هذه الشبهات والرد عليها[٤].

فهذان السببان يجعلان كل باحث عن الحق يستشكل أشياء كثيرة تمر به أثناء البحث والقراءة والاطلاع، ولذا تم عقد هذا المبحث الهام - حسب وجهة نظري -.

السؤال الثاني: ما هي الشبهات التي أثيرت أو يمكن إثارتها حول كتاب الكافي؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تعداده على النحو التالي:

١. الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.
٢. الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.
٣. الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي.
٤. الشبهة الرابعة: وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي.
٥. الشبهة الخامسة: وجود الخلاف في عدد مرويات الكافي.

---

(١) مثل كتاب (معالم المدرستين) للسيد مرتضى العسكري - ط مؤسسة النعمان بيروت.

(٢) مثل كتابي (الكليني والكافي) للغفار، و (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) للعميدي.

(٣) مثل مقال إبراهيم محمد جواد:
http://www.14masom.com/hkaek-mn-tareek/16.htm

(٤) مثل كتاب (دفاع عن الكافي) لشامر هاشم العميدي.

٦. الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتب الكافي.

٧. الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة.

٨. الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المبحث أن بعض الشبه المثارة حول كتاب الكافي فيها نوع من التداخل؛ وهذا شيء مؤكد، بل هو طبيعي بسبب أن بعض الشبه لها تعلق بالشبهة الأخرى ولابد، فعندما أشير لشبهة اختلاف النسخ وحصول السقط والتحريف فيها؛ فهذا يعني وجود سقط في الإسناد أو سقط في المتن، ويعني أيضا وجود نقص أو زيادة في عدد المرويات، بل ربما يعني وجود إضافات لكتب وأبواب ليست في بعض النسخ.

ولكنني أردت إفراد كل شبهة منها بمطلب، وذلك لوجود الأمثلة الواضحة فيها؛ مما يدعو أي باحث عن الحق وطالب له من أتباع هذا المذهب أن يزيل بعض الغشاوة عن عينيه وعقله لينظر في مذهبه من خلال مثل هذه الشبه التي كثيرا ما يحاول أسياده إخفاءها وسدل الستار عليها عند الحديث عنها، تماديا في غيهم وضلالهم، وإمعانا في إضلال أتباعهم وعوامهم.

۞ الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية المتقدمين منهم والمتأخرين بتجرد وإنصاف حول مكانة الكليني وكتابه الكافي، وما بلغاه من منزلة عظيمة ودرجة عالية من الوثاقة والاطمئنان؛ سوف يستنتج نفس النتيجة التي قالت بها طائفة الأخبارية من أتباع الإمامية الاثني عشرية من حيث القول بصحة جميع ما ورد في الكتب الأربعة من روايات؛ وخصوصا كتاب الكافي للكليني.

ولذا فإنه ربما يتساءل بشيء من الغرابة بعض من يقرأ في هذه الرسالة فيقول: ما هو سبب إيراد هذه الشبهة حول صحة روايات الكافي مع وجود مثل تلك العبارات التي تؤكد صحة جميعها والاطمئنان لكل ما ورد منها؟

والجواب عن هذا التساؤل يتمثل في أمرين اثنين:

الأمر الأول: أنه كلما حاول مناظر من غير مذهب الإمامية مناقشة علمائه وأتباع مذهبه الباطل حول كثير من روايات الكافي وخصوصا في مباحث الاعتقاد، فإنه يفاجأ منهم بالقول بأن الروايات التي ناقشهم فيها ضعيفة ولا يصح الاستدلال بها في مثل هذه المباحث. حتى أصبح أي باحث أو مناظر من كثرة هذه الروايات الضعيفة يشك في صحة ما في هذا الكتاب من روايات، بل يشك في صحة الكتاب كله حتى مع وجود تلك العبارات القائلة بصحته ووثاقته.

الأمر الثاني: أنني قد وجدت في كتب الإمامية أنفسهم خلافا حاداً وجدالا واضحاً بين أكبر طائفتي هذا المذهب في عدة أمور[1] منها: مسألة القول بصحة ما ورد في الكتب الأربعة المتقدمة والتي منها كتاب الكافي للكليني[2]، حيث

---

(١) انظر مبحث (الصراع والتمايز بين الأخبارية والأصولية) من كتاب: (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٢٢٢-٢٢٥)

(٢) يقول الشيخ ناصر القفاري: (وهنا أشير إلى أن الخلاف الذي وقع بين هاتين الفرقتين من الاثني عشرية قد كشف أموراً كثيرة من حقائق المذهب بحكم ارتفاع التقية في صولة النزاع، وما كانت لتبين لو لم يكن هذا الخلاف، وإن دراسة واعية متأنية للخلف بين الطرفين لتكشف الكثير من أسرار المذهب) (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١٢٠/١).

تمثل ذلك في المؤلفات والردود فيما بينهما، وهما: طائفة الأخبارية القائلين بصحة جميع ما ورد فيها، وبين طائفة الأصولية القائلين بعدم التسليم بهذا القول على إطلاقه، وأنه لا بد من فتح باب الاجتهاد لكل عالم لكي يصحح أو يضعف ما يراه مناسبا حسب اجتهاده.

فهذان الأمران كانا دافعين واضحين في إيراد هذه الشبهة، ومحاولة تحريرها، وإيجاد الجواب المناسب لها من خلال المطالب الأربعة التالية، والتي أعتقد أنه ينبغي لكل باحث أن يستصحبها عند البحث في هذه المسألة ليكون على بصيرة من أمره فيما سيخرج به من نتيجة.

۞ المطلب الأول: الفرق بين الأخبارية والأصولية:

إن التفريق بين هاتين الطائفتين يمكن استخلاصه من خلال كتب الشيعة أنفسهم، أو من خلال كتب غيرهم من العلماء الذين سبروا مذهبهم وعرفوا خفاياه وخباياه في أثناء بحثهم ودراستهم، واستخلصوا مثل هذا التفريق من خلال المصادر الشيعية[1].

(فالأخبارية: هي طريقة للوصول للحكم الشرعي عن طريق الأخبار والقرآن مع جعل السنة[2] هي المفسرة الوحيدة للقرآن.. بحيث إذا لم يرد نص في تفسير الآية الشريفة، لا تعتبر مصدرا للتشريع لأنها مبهمة، مع عدم استخدام

---

(١) حيث يقول الشيخ الدكتور ناصر القفاري: (فالأخباريون يمنعون الاجتهاد، ويعملون بأخبارهم، ويرون أن ما في كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة كلها صحيحة قطعية الصدور عن الأئمة، ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذلك عرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار وينكرون الإجماع ودليل العقل، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحته، ويقابلهم الأصوليون أو المجتهدون، وهم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة.. ويمثلون الأكثرية) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (١١٦/١).

(٢) يقول السيد حسن الصدر في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي: (وأما السنة: فهي عندنا قول المعصوم، وفعله، وتقريره غير قرآن، ولا عادي - أي ولا بكلام شخص عادي غير معصوم -. وعرفها والد المصنف - كما في كتابه: وصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص(٨٨)-: (بأنها طريقة النبي والإمام المحكية عنه)، إلى أن قال: (فالنبي بالأصالة، والإمام بالنيابة). وهو كما ترى تكلف لا حاجة إليه. وعند العامة تطلق على: (قول النبي صلى الله عليه وآله، وفعله، وسكوته، وطريقة الصحابة) انظر (نهاية الدراية) ص ٨٥ تحقيق ماجد الغرباوي.

العقل والإجماع حسب الفرض. فعلى هذا نستطيع أن نقول: أن الأخبارية ينكرون الاجتهاد من أساسه.

أما الأصولية: فهي طريقة للوصول للحكم الشرعي عن طريق الكتاب والسنة والإجماع والعقل.. ولهذا فهم يؤمنون بالاجتهاد، ولا يمارسها إلاّ المجتهدون الحاصلون على الإجازة التي تصله بمدرسة الإمام الصادق، وجميع علماء الإمامية في العصر الحاضر هم أصوليون إلاّ النادر)[1].

ومع وجود هذا الفرق بين الطائفتين إلا أن بعضا من أتباع هذا المذهب وخصوصا من المعاصرين يحاولون من باب التقية - والله أعلم - أو باب رأب الصدع الحاصل وبقوة ووضوح بين الطائفتين تخفيف حدة الخلاف بينهما، وأنه لا فرق بينهما كبير عند التأمل كما فعل ذلك علي فرج العمران في كتابه (الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة) حيث يقول: (إني بحسب تتبعي وفحصي كتب الأصوليين والأخباريين **لم أجد فرقاً بين هاتين الطائفتين إلا في بعض الأمور الجزئية التي لا توجب تشنيعاً ولا قدحاً**)[2]، وكما قال بذلك آيتهم العظمى السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم في رسالته الموسومة بـ (الأصولية

---

(١) بتصرف من مقال منشور على موقع مدينة القرآن (comQurancity.ir) اعتمد في تأليفه وصياغته على المراجع التالية:
- كتاب (الفقيه والدولة) لفؤاد إبراهيم - ط١، ١٩٩٨، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ص١٠.
- كتاب (مبدأ الاجتهاد في الإسلام) لمرتضى مطهري ص: ٣٤-٣٥.

(٢) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (١١٧/١) نقلا من كتاب (الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة ص: ٢-٣).

والأخبارية بين الأسماء والواقع)[1] - بعد أن اعترف بوجود خلاف حقيقي بين الطائفتين، وأنه إن وجد فهو محصور في المسائل الفقهية دون العقدية - حيث يقول: (فإن ما يذكر من وجه الفرق بينهما لا يصلح فارقاً، فضلاً عن أن يوجب الانقسام وامتياز كل من الطرفين عن الآخر، وما استتبع ذلك من فُرقة وتنافر. لأنها بين خلافات لفظية لا حقيقة لها، وخلافات فقهية أو أُصولية بين جميع العلماء على اختلاف مناهجهم، من دون أن تمتاز به إحدى الفئتين عن الأُخرى، كما أوضح ذلك غير واحد.... ممّا يجعلنا على قناعة تامَّة بعدم وضوح معالم الخلاف وركائزه أولاً ثم بعدم الجدوى في تحديد كلٍّ من المنهجيتين وتمييزها عن الأُخرى[2]... وليس الأثر المهم لاختلاف المنهج في المسائل الأُصولية إلا ما قد يترتب عليه من الاختلاف في المسائل الفقهية التي هي مورد العمل[3]..)[4].

بل إن بعض المقالات والبحوث التي تُصدَّر للعالم في بيان حقيقة الخلاف بين الطائفتين، تحاول توضيح أن منشأ الخلاف إنما هو أصولي فقهي، وأن كلا

---

(١) وقد وجدت أن هذه الرسالة لها أهمية في الأوساط الشيعية، من حيث أن أغلب من يريد تصدير الوجه الآخر لحقيقة الاثني عشرية فإنه يحيل إليها.

(٢) وهذا مما يمكن الاستدلال به على أن رأيهما في كثير من المسائل مؤداه واحد، وإن اختلفوا في ظاهر الأمر.

(٣) وهذا يعني أن المسائل الأصولية الاعتقادية لا يوجد بينهما خلاف فيها.

(٤) انظر رسالة (الأصولية والأخبارية بين الأسماء والواقع) للسيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم على رابط موقعه الخاص في الشبكة العنكبوتية:

http://www.alhakeem.com/index.html

الطريقتين مبرئة للذمة عند الله، ولا إشكال في دخول صاحبها الجنة[1].

لكن ومع وجود مثل هذه المحاولات المتعددة والمتنوعة لتخفيف حدة الخلاف بينهما، إلا أن الحقيقة التي يحاول أتباع هذا المذهب سترها وتغطيتها تثبت وجود خلاف واختلاف، بل وصراع غير عادي أو يسير بين الطائفتين، بل كان أشدّ ما يكون عليه الصراع من الاحتدام، كما تشهد به النصوص العنيفة والعاصفة في طرفيه جميعا، وتؤكده الفتاوى التي تصدر عن بعض علماء كل طائفة تجاه بعض علماء الطائفة الأخرى، والتي تصل في بعض الأحيان إلى التحريض على القتل[2].

وقد لاحظت من خلال عبارات ونقولات هؤلاء المعاصرين أنهم يحاولون تحديد وحصر الخلاف بين الطائفتين - إن وجد - في المجال الفقهي الأصولي فقط، دون المجال العقدي الذي هو محور الاختلاف بين مذهب الإمامية ومذهب أهل السنة والجماعة. مما يؤدي بأي باحث في هذه المسألة إلى استنتاج أنه سواءٌ قيل بالتفريق بينهما، أو لم يقل؛ فإن هذا لا يؤثر على أهمية مسألة القول بصحة جميع أخبار وروايات الكافي، كما سيأتي تقرير هذا الاستنتاج وتأكيده في نهاية هذه الشبهة.

(١) انظر المقال المنشور على موقع مدينة القرآن (comQurancity.ir).

(٢) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٢٢٢-٢٢٥).

۞ المطلب الثاني: رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي:

ولنبدأ برأي طائفة الأخبارية لأهميته من حيث كونه موافقا لعبارات المدح والثناء التي قيلت حول كتاب الكافي والكليني، وموافقا أيضا للمنهج الذي اختطه الكليني لنفسه في جمعه لروايات الكافي حينما قال لمن طلب منه تأليف مثل هذا الكتاب: (وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين **والعمل بالآثار الصحيحة** عن الصادقين...)[1].

ولعلي أنقل في هذا المقام رأي صاحب كتاب (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) والمشهور باسم (وسائل الشيعة) لمحمد بن الحسن الحر العاملي (ت١١٠٤هـ)، مع ترجيحه أيضا دون الخوض في عبارات ومقالات الرد عليه من خصومه من الأصوليين ونحوهم، وذلك لخمسة أمور ظهرت لي أثناء بحثي لهذه الشبهة؛ وهي كما يلي:

الأمر الأول: مكانة المؤلف ومكانة كتابه عند الشيعة، والذي يعتبر أحد الأصول الثمانية المعتمدة، (فقد حظي الحر العاملي بثناء الكثيرين من الأعلام البارعين الذين يعتبر ثناؤهم شهادة علمية راقية لم ينالها إلا القليل[2]، وأصبح

---

(١) انظر خطبة (كتاب الكافي) للكليني (٨/١) ط الحيدري - طهران.

(٢) قال عنه تلميذه عباس القمي في كتابه (الكنى والألقاب) (١٧٦/٢-١٧٧) - منشورات مكتبة الصدر - طهران: (شيخ المحدّثين، العالم الفقيه النبيه، الورع الثقة الجليل، أبو المكارم والفضائل، صاحب المصنفات المفيدة، منها الوسائل الذي منَّ على المسلمين بتأليف هذا الجامع الذي هو كالبحر لا يساجل).

كتابه منذ عهد مؤلفه إلى الآن مورد اعتماد الفقهاء، ومرجع استنباطهم للأحكام)[1].

الأمر الثاني: أنه يعتبر من المتأخرين الذين سبروا المذهب وحرروا مسائله في مثل هذا الشأن، وخصوصا في خاتمة كتابه الوسائل، كما توحي بذلك ترجمته، وكما يوحي بذلك اعتماد كتابه كمصدر من مصادر التلقي الثمانية عند الشيعة[2].

الأمر الثالث: أنه ذكر هذا الكلام في مقام العرض والنقد والرد، مما يعني أنه قول محرر ومدروس دراسة واعية، يعلم قائلها ما يترتب عليها من نتائج.

الأمر الرابع: أنه كلام مقنع لكل من يبحث عن تفسير السبب الذي من أجله

---

(١) انظر حول ذلك مقدمة كتاب (تفصيل وسائل الشيعة) لجواد الشهرستاني، وإشراف السيد محمد رضا الحسيني الجلالي (١/٨٠-٨٢) - تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.

(٢) حيث قال عنه آغا بزرك الطهراني: (هو أحد الجوامع المتأخرة الكبرى للمحمدين الثلاثة،... وهو تأليف العلامة المحدث الحر العاملي.... وهو حاو لجميع أحاديث الكتب الأربعة التي عليها المدار، وجامع لأكثر ما في كتب الإمامية من أحاديث الأحكام، وعدة تلك الكتب نيف وسبعون كتابا، كافتها معتمدة عند الأصحاب، وقد فصل فهرسها وبين اعتبارها في خاتمة الكتاب، وأدرج في الخاتمة من الفوائد الرجالية ما لم يوجد في غيرها،... وبالجملة هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام وأحسن ترتيبا لها حتى من الوافي والبحار...، فنسبة هذا الجامع إلى سائر الجوامع المتأخرة كنسبة الكافي إلى سائر الكتب الأربعة المتقدمة، ويشبه الكافي أيضا في طول مدة جمعه إلى عشرين سنة كما صرح به الشيخ الحر نفسه في الفهرس الذي كتبه بعد تمام الكتب...) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (٤/٣٥٢-٣٥٥).

لم يخرج لنا الشيعة الاثني عشرية كتابا صحيحا يعتمد عليه حتى الآن، ولكل من يبحث عن تفسير السبب الذي من أجله يراوغ الأصوليون ويحاولون به تضليل خصومهم عن القول بصحة ما ورد في كتاب الكافي وغيره من الكتب الأربعة المعتمدة.

الأمر الخامس: أنه من خلال اطلاعي على ردود بعض الأصوليين على كلام العاملي، تبين لي أنه لا يقاومه ولا يماثله في القوة والتحرير، فضلا على أن نقله في هذا المقام يخرج البحث عن الغرض المطلوب منه إلى مقام ليس هذا مكان بحثه وتفصيله.

ولذا فسأبين رأي الحر العاملي في هذه المسألة مختصرا من خلال عباراته فيها، ونقولاته عن غيره من علماء مذهبه وفهمه ما نُقل عنهم؛ ليكون محلا للنظر والتأمل والتدبر لكل من يبحث عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب، ويريد تفسير ما يثار حولها من شبهات، وإزالة ما تغطى به أعين الباحثين عنها من غشاوات.

حيث ذكر في الفائدة السادسة من كتابه شهادة جمع كثير من علماء مذهب الاثني عشرية بصحة الكتب الأربعة المشهورة، والتي منها كتاب الكافي، واستدل بعبارة الكليني المشهورة في مقدمة الكافي في كونه قد جمع فيه الآثار الصحيحة، وبيَّن أوجه قوتها في الدلالة على المقصود، وكذلك استدل برأي بعض العلماء المحققين في كون الاصطلاح الجديد لم يكن معروفا بين القدماء، مما يعني أن قول الكليني (الآثار الصحيحة) يقابل الآثار الضعيفة فقط، كما فهم ذلك ثلة من العلماء الثقات المعتمدين في المذهب الاثني عشري وشهدوا به. حيث قال: (وقد عرفت شهادة جماعة -من ثقات علمائنا المعتمدين- **بصحة هذه الكتب،**

عموما أو خصوصا. وكذلك أكثر المتقدمين والمتأخرين - من علماء الرجال وغيرهم - قد اتفقت شهادتهم بنحو ذلك. وما نقلناه كاف ويأتي ما يؤيده إن شاء الله)[1]. ويعني بذلك ما سطره في نفس هذا المجلد الثلاثون من كتابه تحت عنوان الفائدة التاسعة في ذكر الأدلة على صحة أحاديث الكتب المعتمدة تفصيلا[2]، حيث انطلق من خلال شهادة العلماء، ومن خلال ضعف الاصطلاح الجديد لتقسيم الحديث الذي تجدد في زمن العلامة وشيخه ابن طاووس إلى تفصيل القول بصحة أحاديث الكتب الأربعة ومنها كتاب الكافي، وذكر الأدلة التفصيلية على ذلك حتى أوصلها إلى اثنين وعشرين وجها، خلاصتها ما يلي:

١- الاستدلال بجهود العلماء من القدماء والأئمة في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة، في ضبط الأحاديث وتدوينها، واستمرار ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة الذين كانوا متمكنين من تمييز الصحيح من غير غاية التمكن. وأنها كانت متميزة، غير مشتبهة. وأنهم كانوا يعلمون: أنه مع التمكن من تحصيل الأحكام الشرعية بالقطع واليقين - لا يجوز العمل بغيره. وأنهم لم يقصروا في ذلك، ولو قصروا لم يشهدوا بصحة تلك الأحاديث ويقولوا: إنها حجة بينهم وبين الله.

---

(١) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) للحر العاملي (٣٠/١٩٣-٢١٨) - ط مهر بقم.

(٢) وقد علق المحقق لهذا المجلد على هذه العبارة بقوله: (عقد المؤلف (الفائدة السادسة) لذكر كلمات العلماء الدالة على التزامهم بصحة الكتب المعتمدة في هذا الكتاب، وعقد هذه الفائدة التاسعة لجمع الأدلة المستفادة من كلماتهم مع تفصيل أكثر في البحث، فلاحظ ما تقدم ١٩١ - ٢١٨).

٢- تقرير أنه لو لم تكن أحاديث كتبهم الأربعة مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، والكتب التي أمر الأئمة عليهم السلام بالعمل بها، فإنه يلزم أن تكون أكثر أحاديثهم غير صالحة للاعتماد عليها. وأن العادة قاضية ببطلان مثل ذلك.

٣- أن اصطلاح تقسيم الحديث مستحدث في زمان العلامة، أو شيخه أحمد بن طاووس، وهو مخالف لطريقة المتقدمين من علماء الإمامية التي قد عملوا بها في مدة تقارب سبعمائة سنة، منها في زمان ظهور الأئمة قريب من ثلاثمائة سنة. وهو موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع، وقد أمر الأئمة أتباعهم باجتناب طريقة العامة فتعين العمل بطريقة القدماء. فضلا على أن هذا الاصطلاح الجديد اجتهاد وظن يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة، ويستلزم ضعف أكثر الأحاديث، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق.

٤- أن أصحاب الكتب الأربعة وأمثالهم قد شهدوا بصحة أحاديث كتبهم، وثبوتها ونقلها من الأصول المجمع عليها. فان كانوا ثقاتا: تعين قبول قولهم وروايتهم ونقلهم لأنه شهادة بمحسوس وإن كانوا غير ثقات: صارت أحاديث كتبهم - كلها - ضعيفة لضعف مؤلفيها، وعدم ثبوت كونهم ثقات بل ظهور تسامحهم وتساهلهم في الدين وكذبهم في الشريعة. واللازم باطل فالملزوم مثله.

ثم ختم هذه الأوجه بقوله: (وقد ذكر أكثر هذه الوجوه[1] بعض المحققين من المتأخرين وإن كان بعضها يمكن المناقشة فيه **فمجموعها لا يمكن رده عند الإنصاف**. ومن تأمل وتتبع علم أن مجموع هذه الوجوه بل كل واحد منها، أقوى وأوثق من أكثر أدلة الأصول، وناهيك بذلك برهانا! فكيف إذا انضم إليها الأحاديث المتواترة السابقة في كتاب القضاء. **وعلى كل حال فكونها أقوى - بمراتب - من دليل الاصطلاح الجديد لا ينبغي أن يرتاب فيه منصف**. والله الهادي)[2].

ثم أعقب هذا التقرير بفائدة أخرى ليس لها مجال لذكرها في بحثنا هذا؛ عنون لها بقوله: الفائدة العاشرة (الرد على الاعتراضات المواجهة إلى ما يراه المؤلف)[3].

ومما تقدم يظهر لأي باحث متجرد قوة ما حرره وقرره الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) في هذا الكتاب الذي يعتبر أصلا معتمدا من أصول الشيعة الإمامية الثمانية، وخصوصا في خاتمته التي تعد عند المحققين في مذهبهم خاتمة أدرج فيها من الفوائد الرجالية ما لم يوجد في غيرها من الكتب الأخرى، **وهذا مما يدعوني إلى ترجيح هذا التقرير، والقول بأن جميع ما في كتاب الكافي من روايات وأخبار صحيحة عند القوم يعمل بها في الأحكام والعقائد، حتى وإن اختلفوا في إطلاق ألفاظ الصحة والضعف حولها**. وسيأتي بإذن الله في خاتمة هذه الشبهة ما

---

(١) يعني الاثنين والعشرين وجها المتقدمة في هذا الفصل التاسع.

(٢) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) للحر العاملي (٣٠/٢٥١-٢٦٨).

(٣) انظر المصدر السابق (٣٠/٢٦٩-٢٨٠).

يزيد تقرير هذا الترجيح وتوكيده.

أما رأي طائفة الأصولية فهو رأي - فيما يظهر - لا ينبني على دليل، ولا يتوافق مع ما قيل حول كتاب الكافي ومؤلفه الكليني من عبارات المدح والثناء والإطراء. بل هو إلى التقية أقرب منه إلى مطابقة الواقع حتى عند تطبيق هذا الرأي، فتأمل!!.

وللتأكيد على ذلك سأسوق بعض عبارات أتباع هذه الطائفة الأصولية من المعاصرين بحكم أنهم قد اطلعوا على كلام الحر العاملي وسبروه، واتخذوا لأنفسهم موقفا تجاهه من حيث إقراره أو تجاهله أو رفضه!!.

حيث يقول هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ): (ومهما كان الحال، فالكتب الأربعة وعلى **رأسها الكافي** كانت بنظر المتقدمين من الفقهاء والمحدثين إلى أواخر القرن السابع الهجري الذي ظهر فيه العلامة الحلي، وأستاذه أحمد بن طاووس، **كانت من أوثق المصادر في الحديث**، ولم يتردد في قبول مروياتها سوى من أشرنا إليهم، على أن بعض المحدثين قد فسر كلام المفيد والصدوق، الذي يدل بظاهره على التشكيك ببعض مرويات الكافي، قد فسر كلامهما بما يرجع إلى أنهما يترددان في بعض مروياته إذا تعارضت مع غيرها وكان المعارض لها أقوى سندا وأظهر دلالة، **وذلك لا يعني أنها من نوع الضعيف**، لأن تعارض الصحيح مع الأصح لا يمنع من وصفه بالصحة، كما لا يمنع من جواز العمل به والاعتماد عليه في غير مورد التعارض مع الأصح منه، والشيء الطبيعي أن تتضاءل تلك الثقة التي كانت للكافي على مرور الزمن بسبب بعد المسافة بين الأئمة (ع) وبين الطبقات التي توالت مع الزمن، وبمجيء دور العلامة الحلي **انفتح باب التشكيك في تلك المرويات على مصراعيه** بعد أن صنف الحديث إلى الأصناف الأربعة، فتحرر

العلماء من تقليد المتقدمين فيما يعود إلى الحديث، وعرضوا مرويات الكافي وغيره، على أصول علم الدراية وقواعده، فما كان منها مستوفيا للشروط المقررة أقروا العمل به والاعتماد عليه، وردوا ما لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة[1]. وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا على النحو التالي:

الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثا، والموثق ألف ومائة وثمانية وعشرون حديثا، والقوي ثلاثمائة وحديثان، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا.

ومما تجدر الإشارة إليه **أن اتصاف هذا المقدار، من مرويات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين**[2]، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها وبلحاظ ذاتها لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة، أو موافقتها للكتاب والسنة، أو لكونها معمولا بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها، تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في

---

(١) وهذا يعني وجود أحاديث في الكافي مردودة لا يجوز العمل بها، أي أنها ضعيفة كما يفهم من هذه الكلمة، وساقطة لا يصح الاعتماد عليها في أحكام الدين، وكما هو المعهود عند علماء المصطلح.

(٢) عجيب هذا التناقض!! يعني حتى ولو كانت ضعيفة ومردودة فإنه لا يعني سقوطها وعدم جواز العمل والاعتماد عليها في أحكام الدين.

مقام التعارض!![1]

وسبب آخر أشرنا إليه من قبل، ولعله أقرب إلى الواقع من غيره، وهو أن أصحاب الكتب الأربعة قد اعتمدوا على اجتهاداتهم ووثوقهم بتلك المرويات التي دونوها في مجاميعهم كما يبدو ذلك من بعض كلماتهم التي تشير إلى هذا المعنى، فإن قول الكليني: (وقد يسر لي الله تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت)، ظاهر في أنه اعتمد على اجتهاداته ودراسته في انتقاء الأحاديث التي دونها في الكافي، وقد تلقى العلماء تلك المجاميع بالقبول والتقدير نظرا لثقتهم بأصحابها في دينهم وعلمهم، **فحسن الظن بالكليني وغيره من مؤلفي الكتب الأربعة**. يسر لهذه الكتب أن تحتل تلك المكانة الرفيعة في نفوس العلماء والمحدثين نحوا من ثلاثة قرون تقريبا، وبلغ الحال ببعض الأخباريين الذين لا يتخطون حرفية النصوص، ولا يفسحون حتى للعقل أن يتدخل في شيء من أمور الدين، بلغ الحال بهم أن اعتبروها من نوع المقطوع بصدوره عن المعصوم، واستمروا على تعصبهم لها إلى العصور المتأخرة، ووجهوا إلى العلامة الحلي وأستاذه

(١) يعني وبعبارة أخرى سواء قلنا بوجود أحاديث ضعيفة في الكافي أو لم نقل ذلك، فجميع مروياته صحيحة يصح العمل بها؛ لأنها إن لم تكن صحيحة من حيث السند؛ فإنها ستصح من حيث:

(١) وجودها في مواضع أخرى من كتب الشيعة التي لا زالت حتى بعد قرابة ٧٠٠ سنة من بداية التأليف يمكن العثور على بعضها. (٢) أو موافقتها للكتاب والسنة. (٣) أو معمولا بها عند العلماء، بل ربما تترجح على الروايات الصحيحة!! سبحان الله؛ تقرير عجيب جدا يلزم منه عدم اعتبار علم الدراية والرواية بكامله ما دام أن تصحيح الأحاديث الضعيفة يمكن الاستعانة فيه بأحد هذه الطرق الإمامية المحدثة!! وكل هذا مراوغة من أجل عدم القول بصحة أحاديث الكافي تأسيا بطائفة الأخبارية.

التهم والشتائم، واعتبروا تصنيفه للحديث إلى الأصناف الأربعة من نوع البدعة والخروج على طريقة السلف الصالح وسيرتهم، ولا تزال فلولهم إلى اليوم تتمسك بمرويات الكافي وكأنها من وحي السماء، مع العلم بأن العلامة قد خدم السنة والمذهب، وفضح أساليب الدساسين والمنحرفين[1] الذين ألصقوا بالمرويات

(١) وهذا يؤكد على وجود الدس والتزوير في كتب الشيعة ومروياتهم منذ قديم الزمن، وأن من أسباب إحداث هذا المصطلح تنقية هذه الكتب مما وقع فيها من دس وتزوير، يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) صاحب المعالم في كتابه (منتقى الجمان): (فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا بيانه، ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس ﷺ). (١٤/١) - ط مؤسسة النشر الإسلامي بقم. وقال محمد بن العلامة عز الدين الجبعي المعروف بالبهائي (ت١٠٣٠هـ) في كتابه (مشرق الشمسين): (الذى بعث المتأخرين نور الله مراقدهم على العدول عن متعارف القدماء، ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو أنه لما طالت المدة بينهم وبين الصدر السالف وآل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة لتسلط حكام الجور والضلال والخوف من اظهارها وانتساخها، وانضم إلى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الأصول المشهورة في هذا الزمان فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة واشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة وخفي عليهم قدس الله أرواحهم كثير من تلك الأمور التى كانت سبب وقوع القدماء بكثير من الاحاديث، ولم يمكنهم الجرى على إثرهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون تتميز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها والموثوق بها عما سواها، فقرروا لنا شكر الله سعيهم ذلك الاصطلاح الجديد وقربوا إلينا البعيد، ووصفوا =

الصحيحة آلاف الروايات التي اتخذها أخصام الشيعة سلاحا للهدم والتخريب، والتشويش على الشيعة وأئمتهم (ع)[1].

هذه الثقة العظيمة بالمحمدين الثلاثة - محمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن الحسن الطوسي ومحمد بن بابويه - وبخاصة الكليني هي التي جعلت للكافي تلك الحصانة عند المتقدمين من فقهاء الإمامية ومحدثيهم، ولما جاء دور العلامة الحلي وأستاذه ووجدا بين مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه والركون إليه[2] وقفا منها موقف المتحرر من التقليد والتبعية

الأحاديث الموردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحة و الحسن والتوثيق) ص(٢٧٠) - نشر مكتبة بصيرتي قم. قلت: ولكن هل يعني هذا أن في كتاب الكافي ما هو من هذه النوعية من المرويات؟؟ إن كان الجواب: بـ نعم؛ فإننا بحاجة إلى غربلته وإخراج الصحيح من المدسوس والمزور، وإن كان الجواب: بـ لا؛ فإن هذا يعني سلامته بكامله من الأحاديث المزورة والمدسوسة، ومن ثمَّ فإنه يمكننا الاستئناس بذلك على صحة مروياته.

(١) إذا كان هذا هو واقع إحداث مثل هذا المصطلح، فلماذا حتى الآن لم تخرجوا لنا الروايات الصحيحة من كتبكم وخصوصا كتاب الكافي، حتى لا تتخذ مثل هذه الروايات المدسوسة والمزورة سلاحا من خصوم الشيعة للهدم والتخريب والتشويش على الشيعة وأئمتهم؟؟؟.

(٢) تأمل في هذا التناقض!! فمرة يقول: ان اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، لأن ذلك لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية. وهنا يقول: إن العلامة الحلي وأستاذه وجدا بين مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه والركون إليه!!. ولكن إذا عرف السبب بطل العجب.

العمياء، وتابعهما على ذلك كل من جاء بعدهما من العلماء والمحدثين)[1].

يقول العميدي في كتابه (دفاع عن الكافي) في فصل (الكافي بنظر علماء الشيعة) بعد أن نقل بعض كلام الحسني في بيان موقف علماء الشيعة من كتاب الكافي وتقسيم رواياته على حسب الاصطلاح الجديد: (**ومما يشهد على متانة هذا الكلام وصدقه** هو ما ذكره علماء الإمامية في كتبهم، خصوصا في شروحه التي بلغت تسعة عشر شرحا، وحواشيه التي بلغت ستا وعشرين حاشية، ودراسة أموره الأخرى في ثمانية عشر كتابا، وهم في كثير منها قد أشاروا إلى مواطن الضعف في أحاديث الكافي سندا ومتنا، كالإرسال، والانقطاع، والإبهام، أو الشذوذ في متن الخبر ومخالفته لما ثبت بطريق صحيح آخر، وغير ذلك من أمور أخرى.

فقد ذكروا أن فيه (٥٠٧٢) حديثا صحيحا، و (١٤٤) حديثا حسنا، و(١١٢٨) حديثا موثقا، و (٣٠٢) حديثا قويا، و(٩٤٨٥) حديثا ضعيفا، **على أن هذا التصنيف لأحاديث الكافي وبيان مقدار الضعيف منها لم يراع منهج الكليني في تصنيفها وذلك بإخراج هذه الأحاديث من طرق صحيحة أخرى**[2].

وقد بينا في دراسة مستقلة على أن روايات الكافي الضعيفة بسبب القطع أو الإرسال، أو الموقوفة التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة (ع) والتي احتسبت من الأحاديث الضعيفة عند من صنف أحاديث الكافي، قد رواها

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٢-١٣٥).

(٢) يعني أنها صحيحة عند الكليني ضعيفة عند من لم يعرف طرق الكليني الأخرى، وبالتالي فلا عبرة بتضعيف من ضعفها لجهله بطرق الكليني من المتأخرين وخصوصا مع بعد المدة الزمنية بينهما. وبالتالي فكتاب الكافي كله صحيح!!.

الكليني بالنص تارة وبالمضمون أخرى بطرق صحيحة موصولة، كما أوصل الصدوق ومن بعده الطوسي بعض ما انقطع أو أرسل سنده في الكافي[1].

وهذا المنهج هو المتبع لدى سائر المحدثين تقريبا، فهم إذا ما أرسلوا رواية ما، فغالبا ما تجد لها طريقا آخر في الباب نفسه، **ولعل هذا من بين الأسباب التي تفسر لنا ارتقاء بعض الروايات الضعيفة إلى مستوى الروايات الصحيحة، خصوصا عند اشتهار العمل بها**، وهذا النمط من الروايات معروف لدى سائر الفقهاء من جميع المذاهب الإسلامية.

والذي نخلص إليه، **هو أن هذا التصنيف وان لم يكن دقيقا، إلا أنه في الوقت نفسه دليل على الموقف المتحرر من التقليد والتبعية العمياء[2]**، والذي

---

(١) يعني أنها صحيحة.

(٢) يعني أن الحكم بتصحيح وتضعيف روايات الكافي القصد منه التدليل على الموقف المتحرر من التقليد والتبعية فقط، وليس القصد منه الجزم بالحكم على وجود روايات ضعيفة لا يعمل بها، وروايات صحيحة معتبرة، لأنها كلها صحيحة. ولو كان القصد هو الثاني لأخرجوا لنا كتابا يجمعون به الروايات الصحيحة في كتاب الكافي وغيره من الكتب المعتمدة. ولما لم يفعلوا فهذا يدل على أن القصد من ذلك كله ذر الرماد في العيون ليقال عندنا صحيح وضعيف كما عندكم يا أهل السنة، بدلالة أن أول مبدأ التحرر كما يقول العميدي كان بعد ثلاثة قرون تقريبا في زمن ابن المطهر الحلي. والذي دعاه لذلك التغيير إنكار شيخ الإسلام ابن تيمية عليه حينما قال ابن المطهر: فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات، فقال شيخ الإسلام: (من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها) [منهاج السنة: ١١٠/٤]. وهذا ليس بمستغرب على أتباع هذا =

قلما نجد نظيره عند العلماء والكتاب من غير الشيعة خصوصا إزاء ما كتب عن صحيحي البخاري ومسلم.

ولم يكن هذا الموقف منحصرا على ما في شروح الكافي وحواشيه ودراسة أموره الأخرى، بل تعداه ليشمل أمهات كتب الشيعة الأصولية والرجالية أيضا، إذ أفرد العلماء فيها مناقشات مطولة للرد على ما تقدم من مقولة الأخباريين، ومن راجع (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين) للشيخ جعفر كاشف الغطاء، ورسائل الشيخ الأنصاري، وغير ذلك من كتب الشيعة سيرى بأم عينيه **أنه ليس عند الشيعة كتاب غير كتاب الله تعالى يسمى بغير مسماه ويوصف بالصحة كله.)**[1].

ويقول عبد الرسول الغفار: (وعلى هذا نشكر الكاتب المعاصر (محمد أبو زهرة) على إرشاداته ونصائحه، ونقول له: إن علماءنا - وقبل أن تنصحهم -

=

المذهب، لأنهم غالبا ما تكون مؤلفاتهم في مثل هذا المنهج التصحيحي الموافق للعقل الصحيح، إنما هي ردة فعل أو محاولة لتغطية السوأة أمام غيرهم من المذاهب، وخصوصا أهل السنة، ومن أمثلة ذلك قول النجاشي في مقدمة كتابه في الرجال، والذي يعتبر أهم الأصول الرجالية للشيعة الإمامية وأعمها فائدة، حتى عكف عليه كل من تأخر عنه واستضاء بنوره، لأنه العمدة في الجرح والتعديل، وفي معرفة كتب أصحابهم الأقدمين - كما يزعمون -: (أما بعد، فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف - أطال الله بقاءه وأدام توفيقه - من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف..) النجاشي: ص(٥).

(١) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٢/٣٠٧-٣٠٨). قلت : وهذا كلام يكذبه الروايات الكفرية الصريحة في كتاب الكافي وغيره، والتي لم تر النور حتى الآن ليحكم بصحتها أو ضعفها، بل هي داخلة تحت باب التأويل والتقية .

ومنذ أكثر من عشرة قرون اهتموا بموارد أصول الفقه، كما ومنذ أكثر من سبعة قرون **حرصوا أشد الحرص في تمحيص روايات الكتب الأربعة، وفرز السقيم منها والدخيل أو الضعيف، وتركوا العمل بها**[1]، واقتصروا على الصحيح، وما عمل به الأصحاب من الحسن أو الموثق أو الضعيف المنجبر بأمارات أخرى)[2].

ويقول أمين ترمس العاملي: (وقد يقع **أحد الرواة المعروفين بالكذب** في سند حديث وهو ليس مأخوذا من كتابه، وإنما هو من رواياته. **واثبات الأصحاب له في كتبهم اعتمادا منهم على وجود هذا الحديث في كتاب مشهور عند الطائفة، قد رووه بطرق عديدة**[3]. فحينئذ ينظرون إلى هذا الرجل بكونه طريقا ليس إلا. وإنما ذكروه لتخرج الأخبار بذلك عن حد المراسيل، وتلحق بباب المسندات على حد تعبير شيخ الطائفة)[4].

وختاما: **يتضح لنا أن كلتا طائفتي الاثني عشرية (الأخبارية والأصولية) متفقتان على العمل بما ورد في كتاب الكافي بناء على صحة الروايات الواردة فيه،**

---

(١) أين يمكن أن نجد الروايات التي اتفق علماء الشيعة على ترك العمل بها إذا كان الضعيف لديهم ينجبر بأمارات أخرى؟.

(٢) انظر (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٥). قلت : أين نجد الكتاب الذي يجمع لنا الصحيح المقتصر عليه فقط دون البقية الأخرى أم أنه أسلوب مراوغة جديد (الصحيح وما عمل به الأصحاب) يعني جميع كتاب الكافي بلا استثناء، لأن جميع رواياته قد عمل بها الأصحاب سواء كلهم أو بعضهم بحسب اجتهادهم!!.

(٣) يعني بعبارة أخرى: كل راو ضعيف معروف بالكذب، فإن روايته صحيحة بناء على إخراج الكليني وأمثاله لروايته في كتبهم!!.

(٤) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٨١).

وإن اختلفتا في طريقة التعبير عن تلك الصحة؛ حيث أن الأخبارية ترى صحة جميع ما ورد فيه من دون تمييز بينها، بينما الأصولية تحاول التمييز من خلال ألفاظ المصطلح، لكنها في النهاية ترى جواز العمل بها لكونها صحيحة من طرق وأسباب أخرى.

كتب علامتهم أبو القاسم الخوئي في معجمه مبحثا بعنوان: (النظر في صحة روايات الكافي)، ابتدأه بقوله: (وقد ذكر **غير واحد من الأعلام** أن روايات الكافي كلها صحيحة ولا مجال لرمي شيء منها بضعف سندها. وسمعت شيخنا الأستاذ الشيخ محمد حسين النائيني - قدس سره - في مجلس بحثه يقول: [**إن المناقشة في إسناد روايات الكافي حرفة العاجز**])[1].

(١) انظر (معجم رجال الحديث) (٨١/١)، وإن كان الخوئي قد فند هذا الرأي ورفضه، لكن القصد من ذلك نقله عن مشائخه مثل هذه القناعة بصحة مرويات الكافي وأسانيده.

۞ المطلب الثالث: متى عرف أتباع مذهب الإمامية مصطلح تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره:

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية على اختلاف طائفتيهما (أخبارية وأصولية) ليعلم علم اليقين بأمرين اثنين:

الأول: أن هذا المصطلح والتقسيم لم يعرف إلا في نهاية القرن السابع الهجري تقريبا، وتحديدا في زمن ابن الطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) المعروف عندهم بالعلامة، والذي يقول عنه أتباعه بأنه قد انتهت إليه رئاسة الإماميّة في المعقول والمنقول، ولم يتّفق لأحدٍ من العلماء قبله أن لُقّب بالعلاّمة، فهو أوّل من أحرز هذا اللقب، وقد انتزعه من إعجاب العلماء بمعارفه... حيث تألّق ذكره في الآفاق، وسطع نجمه في سماء العلم، وسمت مكانته بين العلماء[1].

الثاني: أن هذه المعرفة لهذا التقسيم لم تكن ناشئة من الحاجة إلى تصحيح المذهب وتقويمه، بل هي ردة فعل لما عيب به على هذا المذهب من قبل خصومه ومنتقديه، حيث يقول العاملي في خاتمة وسائله في معرض رده على طريقة الأصوليين: (العاشر: أنا كثيرا ما نقطع - في حق كثير من الرواة -: أنهم لم يرضوا بالافتراء في رواية الحديث. والذي لم يعلم ذلك منه يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية **ودفع تعيير العامةِ الشيعةَ بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم!**)[2]

---

(١) انظر كتاب (الكنى والألقاب) لعباس القمي (٢/٤٧٧-٤٧٨).

(٢) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٣٠/٢٥٨).

ويقول شيخ الإسلام في معرض رده على ابن المطهر الحلي: (... أحدها إن يقال لهؤلاء الشيعة: من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم ولم تعلموا أحوالهم **ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها؟** بل علمكم بكثير مما في أيديكم شر من علم كثير من اليهود والنصارى بما في أيديهم،.... وأما أنتم فجمهور المسلمين دائما يقدحون في روايتكم، ويبينون كذبكم، وأنتم ليس لكم علم بحالهم)[1].

وهذا يعني أمرين اثنين أيضا:

الأول: أن هذا المصطلح لم يكن معمولا به فيما قبل زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، بل هو مأخوذ من مصطلحات أهل السنة بسبب مخالطة ابن المطهر الحلي لعلماء السنة في زمنه[2].

الثاني: أن المعمول به حتى زمنه هو مما يوافق رأي الأخبارية كما تقدم في المطلب السابق حول رأي الطائفة الأخبارية والطائفة الأصولية في مسألة صحة جميع مرويات الكافي.

---

(١) انظر كتاب (منهاج السنة النبوية) (٤١٢/٧).

(٢) يقول عنه عباس القمي في ترجمته: (العلامة) آية الله الشيخ جمال الدين الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي ابن المطهر الحلي علامة العالم وفخر نوع بني آدم... انتهت إليه رئاسة الامامية في المعقول والمنقول والفروع والأصول، مولده سنة ٦٤٨ قرأ على خاله المحقق الحلي وجماعة كثيرين جدا من العامة والخاصة..) انظر (الكنى والألقاب) (٤٧٧/٢-٤٧٨).

يقول العاملي: (الثاني عشر: أن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، **بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره[1].... وقد ذكر صاحب (المنتقى) أن: أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين **من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا**. وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل)[2].

ومع ذلك؛ ومع كل هذا التقرير والتأصيل لمبدأ هذه المصطلحات، فإن الباحث سيظل يصطدم دائما بأساليب الكذب والمراوغة وتزوير الحقائق بلا دليل بيِّن؛ فبينما نسمع كلام المحققين من علماءهم فيمن ابتدأ هذا التقسيم وقرره وأصله، وأنه العلامة الحلي، نجد في الجانب الآخر من يقول بأن ذلك كان موجودا قبل عصر العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وهذا كله حتى لا يؤاخذون من خصومهم بأن هذا التقسيم المصطلح عليه حادث متأخر، وأن الشيعة لا يعرفون مصطلح الحديث وتقويم الروايات إلا في زمن متأخر جدا عن زمن وضع كتب المذهب لديهم.

فهذا هاشم معروف الحسني (ت١٤٠٣هـ) يقول: (وقد صنف المحدثون المرويات عن النبي والأئمة (ع) إلى الأصناف الأربعة التالية الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وشاع هذا التصنيف في عصر العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦

---

(١) انظر كتاب (خاتمة تفصيل وسائل الشيعة) (٣٠/٢٥٩).

(٢) انظر المصدر السابق (٣٠/٢٦٣).

وأستاذه، أحمد بن موسى بن جعفر - المعروف بابن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ - ونسب أكثرهم هذا التصنيف إلى العلامة وأستاذه، ولأجل ذلك فقد تعرضا لهجوم عنيف من الأخباريين الذين قطعوا بصحة جميع ما رواه المحمدون الثلاثة في كتبهم الأربعة، **والواقع أن هذه المصطلحات ليست من مخترعات العلامة، ولا من مبتكرات أستاذه.** لأن المتتبع لكتب الرجال والدراية يجد في طياتها ما يوحى باستعمال المتقدمين لهذه الاصطلاحات[1]، فلقد قالوا: بأن فلانا صحيح الحديث، وفلانا ضعيف في أحاديثه وفلانا ثقة فيما يحدث به إلى غير ذلك مما يؤكد أنهم قد استعملوا هذه الأوصاف في تقريض الأحاديث والرجال ونقدهما[2]، ولما جاء دور العلامة الحلي استعمل هذه المصطلحات ونسقها، ووضع كل واحد منها في المحل المناسب، ونظر إلى الحديث بلحاظ ذاته مع قطع النظر عن الملابسات والقرائن التي كانت تحيط به، وطبق هذا المبدأ على جميع المرويات المدونة في الكتب الأربعة وغيرها، والنتيجة الحتمية التي ينتهي إليها الباحث عندما ينظر إلى الحديث من حيث ذاته، هي وجود هذه الأصناف الأربعة في الكتب التي بنى الأخباريون على صحة جميع ما جاء فيها

(١) لاحظ التضليل في الأسلوب: (ما يوحي) وليس ما يؤكد، مما يوحي أيضا!! بأن جميع علماء الإمامية حتى القرن الرابع عشر لم يقع لهم هذه الملاحظة التي وقعت للحسني، وأن نقدهم للعلامة الحلي لم يكن في موقعه الصحيح!!.

(٢) فرق بين القول بأن الراوي (صحيح الحديث) وبين القول (حديث صحيح) فالأول متعلق بالراوي، والثاني متعلق بالراوي والمروي؛ ولكني أعذر المؤلف في هذا الخلط بأنه يتكلم لأناس سلمت عقولها لأسياد هذا المذهب، ولا تعرف فرقا بين حديث صحيح ولا حديث ضعيف ما دام أن علماءهم يفتونهم بما يوافق رغباتهم وأهواءهم، وليس لهم شأن ولا دراية بصحة الحديث أو ضعفه كما سيأتي في ثنايا هذه الشبهة.

وغيرها....)[1].

بينما يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) صاحب المعالم: (**فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن** الدالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا بيانه، **ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، إلا من السيد جمال الدين بن طاووس**)[2].

ويقول الشيخ محمد الجبعي المعروف بالبهائي (ت١٠٣٠هـ): (قد استقر اصطلاح المتأخرين من علمائنا ﷺ على تنويع الحديث المعتبر ولو في الجملة إلى الأنواع الثلاثة المشهورة أعني الصحيح والحسن والموثق بأنه إن كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق فصحيح أو إماميين ممدوحين بدونه كلا أو بعضا مع توثيق الباقي فحسن أو كانوا كلا أو بعضا غير إماميين مع توثيق الكل فموثق. **وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا قدس الله أرواحهم كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم** بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(٤٠-٤١).

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (١٤/١).

والركون إليه...)[1].

يقول الباحث حيدر حب الله: (**والذي لاحظناه أن هناك شهرة واسعة للفكرة التي تقول بأن هذا التقسيم جديد لم يكن موجودا قبل ابن طاووس**، فقد أجمع التيار الأخباري على هذه المسألة، بل صرح التيار المساند للعلامة في هذا التقسيم بعدم تداوله قبل ابن طاووس، محاولا تقديم مبررات لهذه الخطوة الجديدة، لأن التيار الأخباري حاول أن يجعل حداثة هذا التقسيم مأخذا على أنصار مدرسة العلامة الحلي، ورغم أن أنصار هذه المدرسة كانوا يؤمنون بهذا التقسيم لكنهم لم يحاولوا ادعاء سبقه العلامة، بل أقروا بهذه الحقيقة، متخذين طريقا آخر للدفاع عنه، **مما يعني أن مبدأ حداثة هذا التقسيم كان شبه واضح لدى الأطراف كافة**.... وفي قبال هذه الصورة التي تؤكد أن الأجيال المتقدمة على العلامة لم تكن تعرف هذا التنويع للحديث، ثمة من يعتقد بأن الأمر ليس كذلك، وأن العلامة نظّم ممارساتهم لا أنه أسس شيئا جديدا.

ومن أعلام هذا الفريق العلامة الخواجوئي (ت١١٧٣هـ) حيث أقام عدة أدلة على وجود هذا التنويع قبل العلامة... **فهذه المحاولة من الخواجوئي لا نجدها دقيقة**، بل نراها تنطبق - ربما - من اعتقاد أن مشهور الشيعة على العمل بالآحاد الظنية.... **وعليه، فالصحيح**، فيما لمسناه من رصد النصوص، أن إدخال عناصر العدالة والإمامية والوثاقة في أمر الأسانيد عند مدرسة الخبر الواحد الظني **كان خطوة ظهرت مع العلامة وابن طاووس** فيما نقل عنه، واستقر بنا موضوعيته،..... وما يعزز ذلك كله، أن ظاهرة نقد الأسانيد التي عرفناها مع

(١) انظر كتاب (مشرق الشمسين) ص(٢٦٩).

العلامة ومن بعده، قد بحثنا عنها في مجمل المصادر القديمة قدر المكنة فلم نجد لها ظهورا إلا نادرا جدا. وبإمكان القارئ أن يفحص بنفسه ليجد أن ثقافة نقد السند على طريقة مدرسة العلامة لم تكن مألوفة قبل ذلك)[1].

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٦-١٩٥).

۞ المطلب الرابع: الضابط في معرفة الحديث الصحيح من غيره:

لو سلمنا بقول طائفة الأصولية من الإمامية في هذه المسألة؛ فهل هنالك ضوابط يمكن بواسطتها تدقيق وتمحيص الروايات، والحكم بصحتها أو ضعفها؟

والجواب الذي يفرض نفسه: نعم؛ إذ لا يمكن لهم أن يقولوا بمبدأ التصحيح والتضعيف في الروايات والأخبار، ثم لا يذكروا ما هي الضوابط التي يمكن اعتمادها في ذلك المنهج.

يقول حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه (المعالم): (ينقسم خبر الواحد باعتبار اختلاف أحوال رواته في الاتصاف بالإيمان والعدالة والضبط وعدمها إلى أربعة أقسام، يختص كل قسم منها في الاصطلاح باسم:

الأول: الصحيح وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات.

الثاني: الحسن وهو متصل السند إلى المعصوم بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذم مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها، مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح. وقد يستعمل على قياس ما ذكر في الصحيح.

الثالث: الموثق وهو ما دخل في طريقه من ليس بإمامي، لكنه منصوص على توثيقه بين الأصحاب، ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى. ويسمى القوي أيضا. ويستعمل اللفظ الأول في المعنيين المذكورين في ذينك القسمين.

الرابع: الضعيف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريقه على مجروح بغير فساد المذهب أو مجهول.

وتسمى هذه الأقسام الأربعة أصول الحديث، لأن له أقساما أخرى باعتبارات شتى. وكلها ترجع إلى هذه الأقسام الرابعة. وليس هذا موضع تفصيلها. وإنما تعرضنا لبيان الأربعة لكثرة دوران ألفاظها على ألسن الفقهاء)[1].

ويقول باقر الأيرواني في كتابه (دروس تمهيدية): (قُسِّم الحديث إلى أربعة أقسام:

١ - **الصحيح**: وهو ما كان جميع رواته عدولاً إمامية.

٢ - **الموثق**: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من غير الإمامية ولكنهم وثقوا.

٣ - **الحسن**: وهو ما كان رواته كلهم أو بعضهم من الإمامية ولكنهم لم يوثقوا بل مدحوا فقط.

٤ - **الضعيف**: وهو ما لم يكن واحداً من الأقسام الثلاثة بأن كان رواته مجهولين أو قد ضعفوا.

وهذه الأقسام الأربعة قد تقسم بدورها إلى أقسام أخر لا يهم التعرض لها. وقيل بأن القدماء لم يكن هذا التقسيم الرباعي متداولاً بينهم بل كان التقسيم عندهم ثنائياً، أي قسموا الحديث إلى قسمين: صحيح وضعيف. والصحيح في مصطلحهم هو الخبر الذي يلزم العمل به نتيجة احتفافه بقرائن تفيد القطع أو الاطمئنان بصدوره. والضعيف هو ما لم يكن كذلك.

وقد شجب الأخباريون - كصاحب الحدائق وصاحب الوسائل والفيض

---

(١) انظر كتاب (معالم الدين وملاذ المجتهدين) ص(٢١٥-٢١٦) - ط مؤسسة النشر الإسلامي- قم.

الكاشاني - التقسيم الرباعي **وأنكروا على أول من نسب إليه ابتكار** ذلك وهو العلاّمة الحلي)[1].

ولكن عند التأمل في هذه الضوابط؛ نجد أنها ضوابط غير منضبطة، أو بعبارة أخرى ضوابط فضفاضة ليس لها من المواصفات عند التطبيق ما يجعلها جامعة مانعة، أو على أقل تقدير ضوابط مستقيمة يمكن من خلالها لأي راغب من الباحثين - على اختلاف مشربه ومذهبه - اعتمادها في كل رواية أو خبر عندما يريد الخوض في هذا الباب - أعني باب تصحيح وتضعيف روايات الشيعة الإمامية في كتبهم كما هو الحال عند أهل السنة - لأنه حتما سيواجه في أغلب الروايات إن لم تكن كلها باختلاف في الرأي الذي وصل إليه.

ومما يؤكد هذه النتيجة أمران اثنان:

الأول منهما: اعتراف جملة من علماءهم المحققين بوجود هذا الاضطراب في مثل هذه الضوابط، حيث يقول مؤلف كتاب (المعالم) في كتابه الموسوم بـ (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) في مقدمته: (الفائدة الأولى: اصطلح المتأخرون من أصحابنا على تقسيم الخبر باعتبار اختلاف أحوال رواته إلى الأقسام الأربعة المشهورة وهي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، **واضطرب كلام من وصل إلينا كلامه منهم في تعريف هذه الأقسام**، وبيان المراد منها....) ثم شرع في بيان هذا الاضطراب والجواب عنه في موضعه من ذلك الكتاب[2].

---

(١) انظر كتاب (دروس تمهيدية في القواعد الرجالية) ص(٤٨) - ط دار الجوادين بيروت.

(٢) انظر كتابه (منتقى الجمان) (١/٤).

ويقول يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ): (أما السيد محمد صاحب المدارك فإنه ردَّ أكثر الأحاديث الموثقات والضعاف باصطلاحه، **وله فيها اضطراب كما لا يخفى على من راجع كتابه** فما بين أن يردها تارة وما بين أن يستدل بها أخرى، وله أيضا في جملة من الرجال... **اضطراب عظيم** فيما بين أن يصف أخبارهم بالصحة تارة وبالحسن أخرى، وبين أن يطعن فيها ويردها)[١].

ويقول الباحث حيدر حب الله بعد بيانه للتقسيم الرباعي في الحديث: (**وقد وقع تنازع كبير بين علماء الدراية في القيود المأخوذة، أو التي لا بد أن تؤخذ في تعريف كل واحد من هذه الأقسام**، فلتراجع المصادر المذكورة في الهامش يجد فيها القارئ هذا المشهد بوضوح. كما وقع بحث عندهم في تقسيم الصحيح والحسن إلى أقسام ثلاثة: أعلى وأوسط، وأدنى، يراها القارئ في المصادر نفسها)[٢].

بل إن المتأمل لتعريف هذه الأقسام جيدا ليرى هذا الاضطراب واضحا وبينا؛ سواء في التعريف أو في التطبيق، مما جعلهم بذلك مثارا لنقد كل من ألف في هذا المذهب من الباحثين والمحققين عندما يصلون إلى هذا الأصل الكبير المتعلق بتقرير العقائد والأحكام في مذهبهم[٣]. ويكفيه كأقل مثال على نقده؛ **أنهم يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وغيرهم من**

---

(١) انظر كتاب (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٦-٤٧).

(٢) انظر كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(١٨٥-١٨٦).

(٣) انظر مثلا على ذلك ما يلي: (الإمام الصادق) للشيخ محمد أبو زهرة ص(٢٨٤-٣٣٦). (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) للشيخ ناصر القفاري (١/٣٨٣-٣٩٢). (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للسالوس ص(٧٠٣- ٧١١).

أجلاء الصحابة، والتابعين وأئمة المحدثين والفقهاء، لأنهم لا يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية!!.

(وقد حكم الله تعالى على كل دين يضعه البشر بالتناقض والتضاد، ولهذا فنقد الأحاديث عند الشيعة بطريقة موضوعية لن يتم على الإطلاق، والمنصف يفهم معنى كلامي ويعقله، **لأن الشيعة القدماء كانوا جهلة في علم قبول الأخبار ونقدها**، فتراهم يحتجون على أهل السنة بروايات ساقطة الإسناد في كتب أهل السنة، ولم يتم تقسيم الأحاديث عندهم إلى صحيح وضعيف وموثق وحسن إلا في أيام العلامة الحلي في القرن السابع الهجري تقريباً!!! ومن نَقد أحاديثهم بالرجوع إلى كتب الرجال المشهورة عندهم؛ فلن يصفى له بين يديه إلا أقل القليل من الأسانيد، **لأن كل أسانيدهم لا تخلو من مجاهيل أو مطعونين**، ولهذا قام الشيعة المعاصرين كالخوئي في كتابه معجم رجال الحديث، والعاملي في كتابه أعيان الشيعة بمحاولة يائسة للدفاع عن هؤلاء الرواة وتوثيقهم، ولكن حكم الله بالتناقض والوضع باق لا يزول، **لأنهم بتوثيقهم لهذا الجمع الضخم من الرواة المجهولين أو المطعونين قد وقعوا في مأزق آخر**، ألا وهو أن هؤلاء الرواة هم أنفسهم الذين رووا المخازي العظيمة في كتب الشيعة: من روايات حلول الله في الأئمة، وعلم الأئمة الغيب، وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم، وأن بيدهم الأرزاق، بالإضافة إلى الوصمة التاريخية العظيمة ألا وهي ألفا حديث في كتبهم تروي خرافة تحريف القرآن الكريم إضافة إلى التقية، والرجعة، والبداء إلى غير ذلك مما يطول ذكره، فتوثيق هؤلاء الرواة توثيق لما رووه، ولكن خرجوا لنا بحيلة إبليسية جديدة بقولهم: كل حديث يخالف القرآن فهو زخرف)، و(أي حديث يخالف العقل فهو باطل)، وأنا لا أدري والله إلى الآن: كيف يمكن أن يأتينا

حديث صحيح الإسناد يكون مخالفاً للقرآن أو للعقل؟؟؟ إن ذلك يدعو للطعن في طريقة وصول هذا الحديث وصحته إلينا....)[1].

الثاني منهما: تلك الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي[2] حينما ألف كتابه الموسوم بـ (صحيح الكافي)، مما اضطره إلى تغيير مسماه في الطبعات اللاحقة للطبعة الأولى ليسميه بـ (زبدة الكافي)، حيث يقول السيد مرتضى العسكري[3]: (وقد ألف أحد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي، اعتبر من

---

(١) انظر (الرد على الجاني علي الميلاني) بقلم: ماجد بن إبراهيم الصقعبي من موقع فيصل نور على الرابط: http://www.fnoor.com/fn0854.htm

(٢) معاصر يسكن مدينة طهران حاليا، وهو أستاذ جامعي أيضا، غير أنه مع دراساته في الحوزة العلمية غير معمم بعمة علماء الدين، درس عند الخميني، والسيد البروجردي، والسيد الخوئي، والإمام محسن الحكيم، وهو عالم متخصص في الحديث وتصحيح وتحقيق المتون التراثية، صحح كتاب الميزان في تفسير القرآن في حياة مؤلفه العلامة الطباطبائي، كما حقق ٤٥ مجلدا من كتاب بحار الأنوار للمجلسي. انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٦٤).

(٣) الذي يقول عنه في مقدمة كتابه (معالم المدرستين) طابع وناشر كتابه (حسن الشيخ ابراهيم الكتبي): أما المؤلف فغني عن التعريف، فهو صاحب الخدمات المشكورة في كل الميادين الاجتماعية والثقافية، من تأسيس الجمعيات الخيرية إلى تأسيس المدارس الدينية، وناهيك ما في تأسيسه لكلية أصول الدين ببغداد وتربية جيل من خيرة الشباب. ثم تحقيقاته وأبحاثه القيمة التي أتحف بها المكتبة الاسلامية فكانت في الطراز الأول مما أنتجه الباحثون الخبراء من عمق في التفكير وبعد في النظر فاقرأ إن شئت أي مؤلف من مؤلفاته الغزيرة الفائدة (مائة وخمسون صحابي مختلف، أو أحاديث السيدة عائشة، أو ابن سبأ) لتقف على حقيقة ما ذكرنا وتتأكد من صحة ما قلناه. ثم جاء هذا المؤلف النفيس ليكمل تلك الأبحاث الجليلة، ويصحح أخطاء التاريخ، ويحاكم الأحداث =

مجموع ١٦١٢١ حديثا من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثا صحيحا وترك ١١٦٩٣ حديثا منها لم يراها حسب اجتهاده صحيحة) وعلق في الحاشية بقوله: (.. ولما كان المؤلف قد اعتمد في عمله على الأقوال المنقولة عن كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري أبو الحسين أحمد بن الحسين (كان معاصرا للنجاشي والطوسي) وعلماء الدراية والرجال ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري، **لهذا لم يلق عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية**)[1].

ويقول الدكتور عبد الرسول الغفار في معرض رده على الإمام أبي زهرة: (...وهذا فارق مهم لا بد أن يلتفت إليه أبو زهرة وأضرابه، سواء كان من إخواننا السنة أم من الشيعة، فهم على حد سواء، وعلى هذا يرد الاعتراض على محمد باقر البهبودي، ولا شك أنه اتبع خطوات (أبو زهرة) **في تصنيفه المقيت (صحيح الكافي))**[2].

ويقول في كتابه عن الكليني: (وقد عرفت أن أول عمل ضخم برز إلى الوجود ليتناقله العلماء والفقهاء هو عمل الشيخ الكليني قدس سره... وخلاصة تلك الفصول تبين أن للشيخ الكليني - رحمة الله عليه ورضوانه - مسلكا خاصا قد انفرد به وهو يؤلف كتابه (الكافي)، وأن لمسلكه ذاك خصوصيات متعددة، كما أنه يختلف عن مذاق المتأخرين ومسلكهم، **فلا يمكن بأي وجه من الوجوه أن**

بأسلوبه الرصين الحجة، الواضح الديباجة، السلس البيان، البليغ العبارة، إحقاقا للحق، وذبا عن الدين، وجلاء للحقيقة، وأداء للواجب فجزاه الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء، ووفاه أجر المجاهدين) انظر كتاب (معالم المدرستين) (٦/١).

(١) انظر المصدر السابق (٢٨٢/٣).

(٢) انظر كتاب (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٦).

نخضع أحاديث وروايات الكافي في الأصول والفروع إلى مقاييس المتأخرين، كالحلي، والشيخ المجلسي، ومن اقتفى منهجهم، بل أن البعض منهم قد أساء إلى الشيخ بصورة مزرية، بل أنه أساء إلى الفكر الإمامي، وإلى تراث أهل البيت كالبهبودي محمد باقر، الذي اختزل كتاب الشيخ من غير أن يستند في عمله ذلك على منهج علمي صحيح، أو مبنى واضح سليم، حتى يعذر فيما صنفه في كتابه (صحيح الكافي)، الذي يعد من أحد مساوئه التي لا تغتفر، وسبيله إنما ينطوي تحت شعار (خالف تعرف))[1].

ويقول العميدي: (وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٥٥٦-٥٥٧). قلت: ليت شعري ماذا سيقول الدكتور عبد الرسول عن الطبعة الجديدة للكافي ضمن أعمال المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني، ففي منتصف رجب من عام ١٤٣١هتم الإعلان عن صدور طبعة جديدة للكافي في ١٥ مجلدا، حيث يقول المشرفون على المؤتمر: (إن المكانة الرفيعة التي يتمتع بها كتاب الكافي وكون أحاديثه محورا في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالإضافة إلى عدم توفر متن صحيح يعتمد على أحدث أساليب التحقيق، ووجود مجالات عديدة لرفع مشاكل السند والمتن، والحاجة الملحة والمتزايدة للباحثين للاستفادة من نتائج هذه الأبحاث، كل ذلك دعا مركز أبحاث علوم ومعارف الحديث للإقدام على مراجعة وتصحيح وتحقيق هذا التراث القيّم.... وجدير بالذكر، فقد تم التصحيح الجديد لكتاب الكافي بجهود جمع من محققي قسم التصحيح التابع لمركز أبحاث علوم ومعارف الحديث بإدارة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين درايتي. إن هذا الكتاب هو أحد آثار المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني والتي ستعرض تزامناً مع إقامة المؤتمر). منقول من موقع المؤتمر على الرابط:
http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=79&Itemid=39

يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي **صار فقدان معظمها** سبباً للتصنيف الجديد. **وهذا هو الذي نعتقده**، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصحّ لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن الكافي بأنّه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدةً؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأنّ الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟ **ومن هنا يعلم بأنّ ما قام به محمد باقر البهبودي من انتقاء الصحيح من الكافي**، وجمعه في كتابه (زبدة الكافي)- هذا هو عنوان الكتاب في طبعته الثانية، أما عنوانه في الأولى فهو (صحيح الكافي)!-، إنّما هو انتقاء بحسب المصطلح الجديد، كما أنّه ليس مُبتكِراً لهذا العمل، بل سبقه إليه بعض أعلام الطائفة وشيوخها، كالشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ) في كتابه « منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحِسَان ». وليس في عمل الشيخ حسن ﷺ ما يوحي بانحصار « الصحاح والحسان » بما في « منتقى الجمان »، بخلاف الحال في «زبدة الكافي». **وهذا العمل لا يكون وسيلة للطعن - كما قد يتوهّمه البعض - في أصل الكافي؛ لابتنائه على أساس ليس مُلتَزَماً للكليني، وهو الاصطلاح الجديد.** وليس الغرض المؤاخذة على اتّخاذ هذا المنهج **وإن كنت أعتقد خطأه**[1]، بل

(١) وهذا مما يفسر لنا تجاهل طائفة الأصوليين لكل النداءات المطالبة بتصحيح الروايات في الكتب المعتمدة، وخصوصا كتاب الكافي للكليني، وذلك أنهم يعتقدون خطأ هذا المنهج أصلا، ويعتبرون كل محاولة فيه أنها محاولة فاشلة ومرفوضة، وكل ذلك لأجل أن تبقى هذه الروايات مسرحا للتضليل والضحك على الأتباع بأن كل ما في هذه الكتب قابل للصحة والضعف في الظاهر، وصحيح ومعتمد في الباطن. بل لعل له تفسيرا آخر يتضح عند محاولة نقد العقائد التي بُني عليها هذا المذهب، وبيان عوارها، يقول العلامة =

المؤاخذة على استخدام اسم الكافي وتحميله بمنهج لم يلتزم به الكليني أصلاً. وبقطع النظر عن فساد المنهج وصحّته، فلنا أن نؤاخذه أيضاً على عدم استحكام تطبيق منهجه، وفرقٌ بين نقد المنهج وبين كيفية استخدامه[1]. **لقد أخفق البهبودي في جمع كل ما هو صحيح**[2] - حتى على المصطلح الذي التزمه، والمنهج الذي انتهجه - فترك الكثير ممّا هو صحيح ولم يورده في كتابه، وهذا يَنُمُّ عن وجود ثغرات في عمله. ..... وثمّة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في الكافي بحسب الاصطلاح، **غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها مخرّجةً من طرق أخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على**

قلمندار بعد نقله لأقوال علماء الاثني عشرية المحققين حول كتاب سليم بن قيس الهلالي: (فإن قيل: إذا كان الكتاب ضعيفاً ومتهافتاً لهذه الدرجة فما السر في توقف بعض أكابر العلماء فيه، كما فعل العلامة الحلي وغيره، فلم يردوه مطلقا؟ فالجواب واضح: لو تخلوا عن كتاب سليم بن قيس وكتاب (الاحتجاج) للطبرسي وأمثالهما من الكتب.... والمئات من أمثال هذه الكتب المليئة بالأكاذيب بحكم العقل والوجدان والتي علامات الوضع فيها ظاهرة، لما بقي في أيديهم شيء يثبتون به النص الصريح أو بقية الأمور التي يدعونها. أجل هذه الكتب هي الحجج القاطعة (!) لهؤلاء المفرِّقين لأمة الإسلام) انظر كتاب (طريق الاتحاد) لمؤلفه حيدر قلمندار ص(٥٣-٥٤).

(١) وهذه عبارة جيدة لو كانوا يعملون بها؛ لأن لنا أن نتساءل أيضا: ما دام أن هنالك منهج يمكن تقريره وتطبيقه، فلماذا لا يتم الاتفاق والاجتماع عليه، بدلا من تخطئة كل محاولة لتطبيقه؟؟.

(٢) لاحظ عبارة (كل ما هو صحيح)؛ يعني ألا يمكن أن يكون هنالك ولو بعض الأحاديث الصحيحة؟؟ وهذا مما يؤيد القول بأن الشيعة لا يمكن أبدا أن يتفقوا على حديث واحد صحيح.

تلك الضعاف فيما تتبعناه[1]. وهذا يعني أنّ شهرة الخبر روائياً لم تلحظ في هذا المنهج، وبتعبير أدقّ: إنّ زبدة الكافي زبدة للأسانيد لا للمتون لأنّ أغلب الأسانيد التي أهملها في الزبدة اتّفقت متونها إما بالنصّ تارةً أو المضمون أخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإنّ ما فاته منها ليس قليلاً. **ومهما يكن فإنّ من لا خبرة له قد يظنّ بأنّ التصنيف الجديد قد أودى بثلثي أخبار الكافي متخذاً من زبدة البهبودي مثالاً، وهو ليس كذلك كما بيّناه**)[2].

وبعد أن توصلت إلى هذه النتيجة حول هذه الحملة التي هوجم بها محمد باقر البهبودي، وقع في يدي كتاب أطلعني عليه أحد الباحثين[3] بعنوان (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة)[4] للكاتب حيدر حب

---

(١) كلام جيد لازمه أن يقال للعميدي وأضرابه: بدلا من انتقاد البهبودي على انتقاء الأحاديث الصحيحة؛ كان من الأفضل أن يبين له أن ما تركه أيضا مما يظنه غير صحيح أنه يمكن تصحيحه بالروايات الموجودة في نفس الباب، حتى يتبين له خطأؤه في ذلك ويعلم أن كتاب الكافي كله صحيح، فلا داعي لمثل هذه الطريقة في الحكم على بعض رواياته بالصحة وبعضها بالضعف!!.

(٢) يعني أن جميع أخبار الكافي صحيحة!!. انظر (مع الكليني وكتابه الكافي) لشامر العميدي مقال منشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية .

(٣) وهو الشيخ خالد بن أحمد الزهراني، باحث متخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها، له عدة مؤلفات منها كتابه (دعوة أهل البدع) و (الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الاثني عشرية)، فجزاه الله خيرا، حيث قد استفدت من هذا الكتاب (نظرية السنة) في توثيق بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

(٤) وهي رسالة للماجستير في قسم علوم القرآن والحديث في كلية أصول الدين في إيران، حازت على امتياز عال، وأشرف عليها الشيخ مهدي مهريزي، وذلك في صيف ٢٠٠٤م، ثم =

الله[1]، حيث ألحق بآخره حوارا أجراه مع الدكتور البهبودي في مدينة طهران في وسط حزيران من عام ٢٠٠٥م، وقد طال لأكثر من ثلاث ساعات اقتصر في نقل ما هو مرتبط بدراسته. ونظرا لارتباط وأهمية هذا الحوار حول ما توصلت إليه من نتيجة فسأنقل منه ما يلي:

*** كنت أريد أن أسألكم عن تجربة "صحيح الكافي"، سيما وقد قرأنا أنكم تعرضتم لضغوطات آنذاك في ثمانينات القرن العشرين، حيث استدعيتم إلى مكتب الشيخ منتظري لسحب الكتاب من الأسواق، ماذا كان تأثير الكتاب على الشباب الإيراني؟ وما هي الضغوطات التي واجهتكم؟**

- إن الشباب بتمامه عاشق لذلك، وقد تُرجم هذا الكتاب - بأكمله - إلى اللغة الفارسية بطلب منهم، وعندما طبع الجزء الأول من الكتاب **لم ينل رخصة نشره إلا بعد ستة أشهر، ثم رفض الترخيص للأجزاء اللاحقة. لقد كانت الضغوطات ضدي من جانب علماء حوزة قم**، رغم أنه قد جرى الرد على

أضاف إليها مؤلفها فصولا ثلاثة، وأجرى عليها بعض التعديلات، وقدم لها في عام ١٤٢٦هـ، وطبعتها مؤسسة الانتشار العربي في طبعتها الأولى في عام ٢٠٠٦م.

(١) حيدر محمد كامل حب الله لبناني الجنسية، يعمل حاليا أستاذا لبحث الخارج في الحوزة العلمية في مدينة قم، مادّة الفقه، وأصول الفقه، وأستاذا في تاريخ أصول الفقه، وفلسفة الدين وعلم الكلام الجديد. ترجم كثيرا من الكتب والمقالات من اللغة الفارسية إلى العربية. ويرأس تحرير عدد من المجلات ببيروت (المنهاج - نصوص معاصرة - الاجتهاد والتجديد)، وعضوا في هيئة تحرير عدة مجلات في إيران (فقه أهل البيت عليهم السلام - ميقات الحج - أصداء)، وله عدة مؤلفات منشورة، وكتب مترجمة، وعشرات المقالات والترجمات المنشورة في مجلات مختلفة في إيران والعالم العربي. انظر موقعه الإلكتروني: (http://hayderhoballah.blogfa.com).

الاعتراضات المسجلة على الكتاب، **ولهذا تغير اسم الكتاب بضغط منهم.** أما قصة الشيخ المنتظري، فقد حدثوه عن الكتاب وعن مقدمته وصار هناك نقد له عنده، وكان ممن أثار هذا الموضوع لديه كل من الشيخ خزعلي والشيخ ناصر مكارم الشيرازي و... بعد ذلك طلب مني الشيخ المنتظري الحضور عنده، فجاءني السيد جلال الطاهري الأصفهاني للحديث في الموضوع، فقلت له: إنني سمعت أن إحدى دور النشر الإسلامية قد جهزت كتبا لإرسالها إلى الخارج - أي إلى أهل السنة في السعودية - **فرأيت من اللازم تقديم أنفسنا لهم بشكل آخر!!!**، لأنهم كانوا يطلبون الكتب الشيعية الجديدة، بعد أن كانوا تعرفوا -كما قالوا- على الكتب الشيعية القديمة، وهدفهم في ذلك ممارسة النقد على الشيعة انطلاقا من كتبهم الجديدة، فرأيت أن لو تركت لهم الكتب كذلك بما فيها من خرافات -إن صح التعبير- لغدا الأمر مشكلا **لهذا فكرت في مرجع حديثي للشيعة نعتمده اليوم، نحاكم على أساسه**، فكانت فكرة "صحيح الكافي".

قال السيد جلال الطاهري لي: من الضروري لقاؤك بالشيخ المنتظري، فقد حرضوه عليك كثيرا، عليك إيضاح الأمر له.

بعد ذلك، التقيت بالشيخ المنتظري في مدينة قم، وقال لي: لقد قالوا عليك كثيرا، فقلت له: امنحني في الحديث عشرة دقائق، ثم أصدر حكمك كما تريد، وقد حدثته عن القصة كلها، وعن منهجي في الكتاب، من ناحية المتن، ومن ناحية السند، فأنا اعتقد مثلا أن إبراهيم بن هاشم إنما كان جمَّاعة كتب، لكنه لم يؤيّد ما في مكتبته، فجاء ولده علي بن إبراهيم وروى عنه، وصار مرجعا حديثيا هاما، لكن المهم عندي في السند كان أن لا يكون الراوي مذموما أو ممن دار حوله حديث نقدي واضح.

قال لي الشيخ المنتظري: لقد رأيت كتابك وهو جيد، لكن مقدمة الكتاب حادّة، **فقد قرّمت فيها من بعض كتبنا الحديثية كالكافي، لهذا عليك تغيير المقدمة**، ونحن نُحضر الكتب ونغير المقدمة ثم نوزع الكتاب من جديد.

*** هل جهزتم المقدمة كما طلب الشيخ المنتظري؟**

- نعم، ثم سلمت المقدمة لمكتب الشيخ على أن يوصلوها إليه، **لكنهم لم يفعلوا، وتبين فيما بعد أنهم حذفوا المقدمة من الطبعة الإيرانية، وتصرفوا في اسم الكتاب ليصبح "زبدة الكافي")**[1].

انتهى بعض ما أردت نقله من هذا الحوار المهم، وسآتي على بعض ما تبقى منه في مواضع أخرى من هذه الشبه المتعلقة بكتاب الكافي.

وقد حصلت على نسخة[2] من (صحيح الكافي) طبعة الدار الإسلامية بطهران، بعد جهد جهيد وبحث طويل وسؤال بواسطة بعض الإخوان في لبنان والبحرين والكويت وأشهر مكتبات طهران عنه فلم أعثر عليه، ولا على عدة كتب كنت آمل الحصول عليها للاستفادة منها في توثيق بعض المعلومات الواردة في الرسالة، فاطلعت على مقدمتها فلم أرى فيها ما يوحي بأنها مقدمة حادة فيها تقزيم لكتب القوم تستدعي منع الكتاب من طباعته وتوزيعه، مما يعني أنها مقدمة - والله أعلم - قد امتدت إليها يد العبث حتى لا تخرج بالصورة التي أرادها المؤلف، فتبين حقيقة كتب القوم ومصادر عقائدهم المحرفة. إلا أن فيها

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص (٧٧٧-٧٧٨).

(٢) حيث زودني بنسخة مصورة منها أخي الباحث المتخصص في فرقة الشيعة وكتبها وعقائدها الشيخ: عبدالرحمن الدهلاوي جزاه الله خيرا.

بعض الحقائق التي يستفاد منها في بيان حال أغلب كتب الشيعة من حيث الدس والوضع والتحريف، وكيف نشأ علم الجرح والتعديل على يد ابن الغضائري ثم ابن النجاشي، وكأن قصد المؤلف من إيراد مثل ذلك أن يجعلها مدخلا مسوغا له ولغيره لنقد هذه الكتب وتمييز صحيحها من سقيمها، ويدل على ذلك عنوان كتابه (صحيح الكافي من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة الإمامية)، وكذلك خاتمة مقدمته التي قال فيها: (وها أنا الآن أقدم إليكم صحيح الكافي سندا ومتنا على تلك الشريطة. ويتلوه عن قريب صحيح الفقيه (فقيه من لا يحضره الفقيه) ومن بعده صحيح التهذيب والاستبصار)[1].

والخلاصة في هذه الشبهة - الحكم بصحة أخبار وروايات كتاب الكافي - أن يقال:

* إذا كان القول بتضعيف روايات الكافي لا يعني عدم الوثاقة فيها، لأنها قد تصح من طرق أخرى كما يقول الحسني والعميدي وغيرهما من المعاصرين.

* وإذا كانت أي محاولة لإخراج روايات الكافي الصحيحة وفق الضوابط التي وضعها علماء طائفة الأصولية التي ينتمي لها الحسني وأمثاله في هذا الباب، تعد محاولة خاطئة فاشلة لا يجوز العمل بها، بل ولا التسليم بها، كما حصل للبهبودي.

فإن القول بصحة روايات الكافي لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: إما التسليم بصحتها كلها كما هو رأي الأخبارية الذي تقدم من تقرير الحر العاملي.

---

(١) انظر مقدمة (صحيح الكافي) (١/يج) لمحمد باقر البهبودي- ط الدار الإسلامية بطهران.

الثاني: أو التسليم بوجود الصحيح والضعيف فيها بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة؛ لأنهم هم الذين وضعوه وطبقوه، لا بالمعنى الذي وضعه علماء الإمامية الأصولية؛ لأنهم أخذوه من غيرهم كما بيَّنا بشهادة علماءهم.

فأما الرأي الأول[1]: فهذا الذي يظهر لي أنه رأي أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري بكلتا طائفتيه الأخبارية والأصولية، ولكن الأصولية يُعملون فيه جانب التقية المعهودة عن الشيعة وإلا لو صدقوا في إظهار ضوابطهم وتطبيقها لسمحوا بفتح باب التصحيح والتضعيف في جميع الروايات والأخبار، أو على أقل تقدير قبلوا تلك المحاولات التي حاولها بعض بني مذهبهم وتبنوها وهذبوها وقوموها، أو على أقل تقدير اجتمعوا من بعد زمن ابن المطهر الحلي على محاولة لتوحيد ضوابطهم في التصحيح والتضعيف، وإخراج كتبهم الأربعة صحيحة منقحة، بدلا من اجتماعهم على شرحها واستنباط الأحكام منها وهي على هذه الحالة، ولما عملوا بجميع رواياتها غير معتبرين بآراء من سبقهم من علماء الشيعة القائلين بصحة أو ضعف بعض الروايات كابن الشهيد الثاني والمجلسي وغيرهما.

ويؤكد هذه الحقيقة اعتراف علماءهم بذلك؛ حيث يقول محمد صادق بحر العلوم: (إن القائلين بهذا التقسيم وإن صرحوا به؛ **إلا أن أكثرهم في كتب الاستدلال لا يخرجون عن كلام المتقدمين من العمل بالأخبار الضعيفة باصطلاحهم، ويتسترون عن مخالفة ذلك الاصطلاح بأعذار** منها قبول مراسيل

---

(١) وهو التسليم بصحة روايات الكافي كلها.

ابن أبي عمير، وتصحيح الحديث المشتمل على بعض مشايخ الإجازة، وإن لم ينص عليه توثيق، ومنها كون الرجل الذي به ضعف الحديث من أصحاب الأصول، ومنها كون الحديث مجبورا بالشهرة، ومنها كونه متفقا على العمل بمضمونه، وأمثال ذلك مما يقف عليه المتتبع لكلامهم؛ **إذ يجد أنهم لا يخرجون عن طريقة المتقدمين إلا نادرا)**[1].

وأما الرأي الثاني[2]: فهذا الذي يظهر لي أنه لا يمكن حصوله أبداً عند أتباع هذا المذهب بكلتا طائفتيه، وخصوصا الأصولية منهما، لأسباب منها:

ـ أننا لو طبقنا مصطلح أهل السنة والجماعة في التصحيح والتضعيف فلن يسلم لهم حديث واحد من النقد، وذلك لأن المنهج المتبع لديهم لتقويم الروايات وتقويم رواتها؛ مضطرب وباطل من أصله. **وبناء عليه فلن تسلم لهم عقيدة من عقائدهم التي بنيت على هذه الروايات من النقد.**

ـ أننا لو تنزلنا معهم وطبقنا مصطلحهم المضطرب في تقسيم الروايات فلن يقع منهم اتفاق على حديث واحد، بدلالة أنه لا يجرؤ أحد منهم على القول بوجود اتفاق بينهم على أي حديث بالإضافة إلى أنهم لو كانوا صادقين في محاولة تطبيقه لعملوا به بأنفسهم، ولما حاربوا ومارسوا ضغوطهم على من أقدم على مثل هذه المحاولة منهم كما تقدم.

---

(١) انظر كتاب (الاجتهاد أصوله وأحكامه) ص(١٧٩-١٨٠) - نشر دار الزهراء للطباعة والنشر - بيروت.

(٢) وهو التسليم بوجود الصحيح والضعيف في هذه الروايات بالمعنى الذي يعرفه علماء مصطلح الحديث أهل السنة والجماعة.

ولكنها الحقيقة التي لم نرها عند أكثر علماء هذا المذهب، لأن ذلك سيوقعهم في حرج مع خصومهم في كثير من رواياتهم المفتراة والمزعومة على آل البيت والأئمة، حيث سيخرجون بحصيلة لا تسعفهم لتقرير مذهبهم الباطل ولا نصرته، ولأن هذه الطريقة ستفسد عليهم مآربهم ومطامعهم في استحلاب أموال الناس ومحافظتهم على مكانتهم وسيادتهم بينهم[1].

يقول الشيخ محمد آصف محسني القندهاري[2] (م ١٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه (مشرعة بحار الأنوار) بعد أن بين أسباب تأليفه لكتابه هذا الذي ألفه لتنقية كتاب بحار الأنوار للمجلسي مما ورد فيه من الروايات غير الصحيحة والموثوقة: (وأما المفسدة فيه اعتماد أكثر أهل العلم - فضلا عن غير أهل العلم - **على متون الروايات وعدم الالتفات إلى عدم اعتبار الأسانيد لضعف الرواة وكذبهم أو غلوهم أو جهالتهم..... وآل الأمر من جرّاء هذه المأساة إلى تشكيل ثقافة محرفة في المعارف والأخلاق، بل في الفروع الاعتقادية**، فرسخت في أذهان العوام ومتوسطي أهل العلم بحيث سلبت جرأة الإصلاح عن جمع من الخواص خوفا

---

(١) راجع عبارة العلامة قلمندار الذي نقلته في الحاشية عند التعليق على قول ثامر العبيدي في نقد كتاب صحيح الكافي للبهبوذي.

(٢) أحد المجتهدين الشيعة المعروفين المعاصرين، وهو واحد من أبرز الشخصيات الشيعية الأفغانية اليوم. اهتم بعلم الرجال وتخصص فيه، كما تتلمذ في هذا العلم على آية الله الخوئي (ت١٤١٣هـ). أصدر كتابه الذي أثار ضجة نسبية في الأوساط الدينية الشيعية، حمل الكتاب اسم (مشرعة بحار الأنوار)، ألفه لكسر مرجعية بحار الأنوار في الثقافة الشيعية المعاصرة. انظر مقدمة كتابه (مشرعة الأنوار) (١/أ- ح) ط - مؤسسة العارف للمطبوعات بلبنان.

من ثورة العوام الذين انحرفوا بدورهم من سيطرة الخواص المتوسطين عليهم وعدم اهتمام الحوزات العلمية والمسؤولين الدينيين بتهذيب الروايات وتحرير المعارف الإسلامية الشاملة. **وهذا هو خطر عظيم للدين وأهله**، فإنا لله وإنا إليه راجعون. ولأجله أقدم الفقير[1] على كتابة هذه التعليقة وبناء هذه المشرعة حتى يعلم أهل العلم المتوسطين أن في بحار العلامة المجلسي - رضوان الله عليه - مع كونها بحار الأنوار - **جراثيم مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها**، ومن يشرب من بحار أنواره فليجيء إلى المشرعة فإنها مناسب للاستسقاء... حتى من أراد ركوب السفينة الجارية في البحار فلا بد أن يركبها من المشرعة حتى يأمن من العثرة، والله العاصم)[2].

فهذه شهادة من أحد آياتهم وعلماءهم على وجود الروايات الضعيفة في كتبهم والتي تحتاج إلى تصفية وتنقيح وتحقيق، وكذلك أحد الأسباب التي جعلت علماءهم لا يهتمون أو يحاولون العمل بمبدأ التصحيح والتنقيح في رواياتهم وهو الخوف من ثورة العامة الذين وثقوا فيهم وجعلوهم مصدرا لتلقي الأحكام الشرعية والعقدية دون سؤال أو تدقيق.

حيث لا يزال يؤكد القندهاري بعد تأليف كتابه على هذا السبب بوضوح في جواب السؤال الذي أورده عليه حيدر حب الله في الحوار الذي أجراه معه في مدينة قم عام ١٤٢٦هـ:

---

(١) يعني نفسه، حيث وصفها بذلك في أكثر من موضع من مقدمته.

(٢) انظر مقدمة كتاب (مشرعة الأنوار) (١/٩- ١١).

*** هناك من يعتقد أن محاولة نقد مصادر الحديث الشيعي على الطريقة التي اتبعتموها أو غيرها يؤدي إلى زعزعة ثقة الناس بمصادرنا الحديثية؟ وهناك من يتكلم عن أننا في صراع مع الوهابية أو مع بعض أهل السنة فهل يصح هذا المشروع؟**

- معنى هذه الجملة أنه فليبق الشيعة يمشون على غير الواقع، لا أقول الباطل، دع الشيعة تمشي على الخيالات، على الموهومات، لا تقل لهم كلاما واقعيا، حتى لا يشك في أحاديثنا، هذا مرفوض، فالدين دين الإسلام، ونحن نعتقد أنه دين حق، وتخطئة المجلسي أولى من إغرار الناس وإضلالهم، ومن نسبة أشياء إلى رسول الله والأئمة لم تصدر عنهم، فهذا اشتباه، فالدين طريق إلى الله ﷻ، قد يكون معلوما ومجهولا، نحن لا نسكت على كذب الكاذبين ووضع الواضعين. الناس معنا فكما يمشي الخواص يمشي العوام، ربما في أول الأمر.

*** يثورون عليهم!!**

- يقع الاضطراب، لكن في النهاية يسكنون إلى الخواص، إما يقبلون قول من يرى الرواية ضعيفة، أو يقبلون قول غيره)[1].

ولعلي من باب التأكيد والفائدة والاستئناس برأي أكبر مرجع من مراجع الإمامية الاثني عشرية في هذا العصر سماحة آية الله العظمى!! السيد علي السيستاني؛ أذكر رأيه وجوابه حول سؤال وُجه له عبر موقعه الإلكتروني من أحد أتباع هذا المذهب ممن قد أعملوا عقولهم، وحاولوا إزالة الغشاوة عن أعينهم للبحث في حقيقة مذهبهم وإتباع الحق أينما وُجد، وهو سؤال ينبغي لكل باحث

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٧٨٤).

عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب أن يُسائله لنفسه أولا، وأن يبحث عن جوابه من خلال تتبع أقوال أسياده، ومن يدعي أنه من علماءه ممن يأخذون الخمس تحت هذه المنزلة، ليكون على بصيرة من أمره فيما يتقرب به إلى ربه سواء في عقيدته أو عبادته بناء على تلك الروايات التي وجدت في مثل هذه الكتب.

ونص السؤال كما يلي: **لماذا لا يكون عند الشيعة كتاب يحتوي على الأحاديث الصحيحة فقط، كما لأهل السنة صحاح؟**

فأجاب قائلا: الجواب: إنّ ما تفضّلتم به في سؤالكم يتوقف على فهم المرتكزات الأساسية التي ابتنى عليها التشيع الممثل للسنة النبوية، وفهم مرتكزات الأطروحة السنية، وبالتالي نفهم الجواب على السؤال، وإليكم جزء يسيرا وخلاصة للجواب: إن الشيعة - واقتداءً بأئمتهم (ع) الذين أسّسوا علم الدراية وعلم الرجال - **باب الاجتهاد عندهم مفتوح على مصراعيه، ولم يقف على عالم أو شخص، والأئمة (ع) بينوا الضوابط التي تؤخذ بها الرواية عند توفرها، وترد عند عدم وجودها**[1]، كقولهم (ع): (ما خالف قول ربنا فهو زخرف)، وكقوله (ع) عند تعارض الروايات: (خذ بالمجمع عليه بين أصحابك واترك الشاذ النادر)، وغير ذلك من الروايات التي أوضحت بأن هناك من يكذب على الأئمة، **وأن هناك من يدس ويزور**[2]. فألّف علماء الشيعة - في الزمن القديم المتاخم لزمن الأئمة، وبعضهم في زمن الأئمة[3] - كتب الرجال

---

(١) هذه الضوابط من أين استقوها، وهل هي في الواقع الشيعي اليوم مطبقة كما قررها الأئمة؟؟.

(٢) وهذا اعتراف متكرر كثيرا لدى علماءهم مؤكد لوجود الدس والتزوير في كتب الشيعة.

(٣) وأين تلك الكتب المتاخمة لزمن الأئمة أو فيها؟؟ والشيعة لم يعرفوا علم الرجال إلا في =

لبيان الثقة من غيره، وبيان الرواة وأحوالهم.

وبما أن باب الاجتهاد مفتوح عند علماء الشيعة، والعالم الشيعي له رأيه في كل راوي وكل رواية، فكان هناك اختلاف في النظر والتوثيق والتضعيف[1]، فقد

زمن النجاشي (ت٤٦٠هـ) أي بعد اختفاء الإمام محمد بن الحسن العسكري (ت٢٦٠هـ) بمائتي سنة، وبعد تعيير أهل السنة لهم بذلك كما ذكر النجاشي نفسه في مقدمة كتابه ص(٥). يقول جعفر السبحاني في كتابه (كليات في علم الرجال) ص(٥٧): (اهتم علماء الشيعة من عصر التابعين إلى يومنا هذا بعلم الرجال، فألفوا معاجم تتكفل لبيان أحوال الرواة وبيان وثاقتهم أو ضعفهم، وأول تأليف ظهر لهم في أوائل النصف الثاني من القرن الأول هو كتاب " عبيد الله بن أبي رافع " كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، حيث دون أسماء الصحابة الذين شايعوا عليا وحضروا حروبه وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهروان، وهو مع ذلك كتاب تاريخ ووقائع. وألف عبدالله بن جبلة الكناني (المتوفي عام ٢١٩) وابن فضال وابن محبوب وغيرهم في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث كتبا في هذا المضمار واستمر تدوين الرجال إلى أواخر القرن الرابع. ومن المأسوف عليه، أنه لم تصل هذه الكتب إلينا، وإنما الموجود عندنا وهو الذي يعد اليوم أصول الكتب الرجالية ما دون في القرنين الرابع والخامس).

(١) وهذا يعني أنك لن تجد حديثا واحدا يمكن أن يتفق علماء الشيعة على تصحيحه أبدا، لأن مرد الصحة والضعف ليس هو الضوابط المتفق عليها، وإنما النظر والاجتهاد على حسب رأي كل عالم من علماء الشيعة، فقد تجد حديثا واحدا مثلا عند قوم صحيح وعند غيرهم مرسل وعند آخرين ضعيف، وقد يتفق علماء عصر ما على صحة حديث أو ضعفه، ثم يأتي علماء العصر الذي يليه فيتفقوا على ضد ما اتفق عليه علماء العصر السابق، وهكذا. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي بدأ فيها جمع الرواة والحكم عليهم، والمرحلة التي وضعت فيها ضوابط ذلك. والمرحلة التي تم فيها الاتفاق على هذه الضوابط.

يوثق أحد العلماء راوٍ معين لأدلة خاصة عنده، بينما نرى عالماً آخر لا يوثق هذا الراوي أو يتوقف فيه، لأدلته الخاصة ومناقشته أدلة من وثقه، وهكذا إذا كثر العلماء تكثر الآراء وتختلف تبعاً لطبيعة الاجتهاد الذي فتحه الأئمة لعلماء الشيعة، الذين يتولون الأمور بعدهم.

فعلى ذلك، **إذا أراد عالم من العلماء تأليف كتاب صحيح، كصحيح الكافي مثلاً، فلا يمكنه أن يلزم به علماء الشيعة الآخرين**[1]، لأن كل عالم له نظره الخاص واجتهاده المبني على الأصول والقواعد الذي قد يخالف فيه ذلك العالم، وبالتالي فما يراه ذلك العالم الذي ألّف صحيح الكافي صحيحاً لا يرى العالم الآخر صحة كل ما فيه، بل يرى فيه بعض الروايات الضعاف، **وترجع المسألة إلى عدم صحة هذا الكتاب من أوله إلى آخره عند العلماء**[2]، ولا يمكن إلزام العلماء بمبنى واحد، لأن معنى ذلك غلق باب الاجتهاد الذي فرغنا عن كونه لم يغلق.

أضف إلى ذلك: أن هناك روايات صحيحة عند علماء الشيعة كثيرة ومتفقين على صحتها[3]، .....

---

(١) وهذا أحد الأسباب التي جعلت البهبودي يسكت مكرها على تغيير مسمى كتابه (صحيح الكافي) إلى (زبدة الكافي) حتى لا يخسر مكانته العلمية عند بني قومه، وخصوصا المراجع الكبيرة كالسيستاني وغيره ممن سبقه.

(٢) وهذا اللازم هو الذي يفر منه طائفة الأصوليين، ويحاولون عدم الإقرار به لأنه سيترتب عليه ضياع مذهبهم الذي بني أصلا على مثل هذه الروايات، وخصوصا كتاب الأصول من الكافي الذي هو عمدتهم في مباحث العقيدة.

(٣) أين هي تلك الروايات الصحيحة المتفق عليها؟؟ أليس هذا الكلام يناقض الكلام المتقدم، =

وهي أكثر من روايات أهل السنة[1]، فهذا الكافي الذي يحتوي على أكثر من (١٦) ألف رواية، يصرح العلماء بوجود روايات صحيحة فيه أكثر من (٤) الآف رواية[2]، وهذا الكافي لوحده، بينما إذا رجعنا إلى صحيح البخاري وجدنا فيه (٤) آلاف رواية مع حذف المكرر، فهذا الكافي وحده، فما بالك بكتب الرواية الأخرى كالاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه وغيرها من كتب الحديث؟![3]، وهناك من ألف من العلماء كتباً لجمع الصحيح والحسن من

=

لأنه قد تكون هذه الروايات المتفق على صحتها عند قوم، غير متفق على صحتها عند قوم آخرين لأن مبدأ الصحة والضعف مبني على الاجتهاد كما تقدم. بل حتى وإن سلمنا بهذه المقولة من السيستاني فإننا نطالبه بجمع هذه الروايات الصحيحة المتفق عليها ليكون للشيعة مصادر صحيحة يتعبدون الله من خلالها!! وهذا الذي أجزم جزما أنه لا يوجد ولن يوجد أبدا في مذهب الشيعة إلا أن يشاء الله.

(١) هذه العبارة كثيرا ما تسمع من مراجعهم وعلماءهم وخصوصا في باب المناظرة أو جواب أي سؤال محرج حول هذا الموضوع، وهي إنما يؤتى بها من باب صرف الجواب عن حقيقته، ومحاولة إظهار صحة مذهب الشيعة بكثرة ما فيه من روايات، وأن ذلك كاف في صحة رواياته، وأنه لا عبرة بصحة ما عند أهل السنة من روايات صحيحة لقلتها مقارنة لما عند الشيعة في كتبهم. فتأمل!!.

(٢) صحيح أنهم يصرحون ولكن من باب التقية، ولذا فأين هي تلك الروايات الصحيحة، وعلى فرض وجودها لماذا لم تجمع حتى الآن من زمن التصريح بها حتى اليوم تحت مسمى (صحيح الكافي)؟؟. ثم ماهي نسبة الصحيح فيه إلى نسبة غير الصحيح؟ إن العبارة التي ينبغي أن تفهم هنا - ولم يقلها السيستاني- هي: إن أكثر من ثلاثة أرباع كتاب الكافي غير صحيح.

(٣) هذه العبارة من باب التضخيم والدعاية المذهبية التي يصطلي بنارها أتباع هذا المذهب من عامتهم الذين لا يعرفون شيئا عن حقيقة كتبهم هذه، لأنهم لا يتلقون أحكامهم من

=

الروايات[1]، ككتاب [منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان] لابن الشهيد الثاني، **لكن يبقى أيضاً تحت نظر الفقيه الآخر ومدى قبوله للروايات**

=

خلالها، وإنما من خلال أسيادهم وأئمتهم؛ إذ الحقيقة على خلاف ذلك؛ فكتاب الاستبصار للطوسي وهو من الكتب الأربعة المتقدمة يعتبر مختصرا لكتابه تهذيب الأحكام، وكتاب الوافي للكاشاني وهو من الكتب الأربعة المتأخرة هو بمثابة كتاب جامع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة، وكتاب بحار الأنوار للمجلسي: جعله مؤلفه في (٢٥) مجلداً، وكان المجلد الخامس والعشرين كبيراً، فجاء من بعده وقسموه إلى قسمين فأصبح (٢٦) مجلداً. ولما جاء المعاصرون أضافوا له كتباً كثيرة ليست من وضع المؤلف. فأصبح هذا الكتاب الذي أصله (٢٥) مجلداً، (١١٠) مجلداً!. بل ومن العجب أن المجلد الأول يحمل الرقم (٠) صفر!!!.

(١) هذه أيضا عبارة من عبارات التضليل والمراوغة بوجود كتب صحيحة لديهم، ولكن السؤال هنا: ما هو مصيرها مع وجودها؟؟ والجواب عن ذلك تولاه نيابة عنا السيد مرتضى العسكري في كتابه (معالم المدرستين) (٢٥٧/٣) حيث يقول: (ويدلّك على ما ذكرنا بالنسبة إلى مدرسة أهل البيت أنّ ما انتخبه العلامة الحلي الحسن بن يوسف (ت: ٧٢٦هـ) من حديث، ودوّنه في عشرة أجزاء، وسمّاه (الدرّ والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان)، وكذلك ما انتخبه من حديث صحيح حسب اجتهاده وجمعه في تأليف وسمّاه (النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح)، وما انتخبه الشيخ حسن (ت: ١٠١١هـ) ابن الشهيد الثاني من حديث مقتفيا أثر العلامة وسمّاه (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) لم تتداول في الحوزات العلمية، ولم يعتدّ بها العلماء، وانما اعتبروا عملهما اجتهادا شخصيا، رغم اشتهار سائر مؤلفاتهما لديهم وتداولها بينهم حتى اليوم،... ومع ذلك نسيت مؤلفاتهم في صحاح الأحاديث وحسانها، ولعلّ في العلماء بمدرسة أهل البيت من لم يسمع بأسماء كتبهم في صحاح الأحاديث وحسانها فضلا عن التمسّك بما جاء فيها من حديث بعنوان الصحيح والحسن).

من حيث التصحيح والتضعيف[1].

وأما منهج مدرسة الخلفاء، أي المنهج السني، فهو يحتاج إلى بيان كيفية بنائه والأسس التي سار عليها، والتي بعد معرفتها نرى المشاكل التي واجهها علم الحديث عندهم بعد منع أبي بكر وعمر بن الخطاب تدوين الحديث [تذكرة الحفاظ ١/٣ـ٥، البخاري ج ٦ ب الاستئذان، سير أعلام النبلاء ٢/٦٠١، كنز العمال ١٠/١٨٣، فتح الباري المقدمة ص٦] إلى غيرها من المصادر الكثيرة جداً. ثم مجيء دولة بني أمية وتدوين الحديث، إلى أن ظهرت آلاف الكتب التي تحدث عن النبي ﷺ، إلى أن ظهر لنا البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ، والذي أوعز أنه شرع في تأليف صحيحه وهو في سن السادسة عشر [تاريخ بغداد ٢/١٤]، وألف كتابه، ثم جاء القوم بعده وقلدوه فيما قاله من أن هذا الكتاب كله صحيح من أوله إلى آخره، وكذلك ألّف تلميذه مسلم بن الحجاج صحيحه، مدعياً نفس دعواه، وجاء من بعدهم معتمداً على كلامهم -والسياسة لها دخل أيضاً- بأن كل ما فيهما صحيح، فلذلك انسدّ باب الاجتهاد في روايات صحيح مسلم والبخاري من حيث توثيق الرواة ومن حيث الرواية، فكل رواية وردت فيهما فهي مقبولة. وهذه هي النكتة المائزة، فإذا ألّف مسلم والبخاري كتابيهما ومن يأتي بعدهما لا يناقشهما فيهما فينتج أنهما صحيحان، لا غبار عليهما، وهذا هو غلق لسنة النبي ﷺ الآمرة بالنظر في الحديث وتمييز الصحيح من السقيم.

---

(١) بمعنى أنه لا يمكن وجود اتفاق على حديث صحيح واحد بين الشيعة، ولا حتى الإقرار بوجوده، لأن هذا يغلق باب الاجتهاد. فتأمل هذا التناقض في الكلام مع كلامه المتقدم من وجود روايات كثيرة صحيحة متفق عليها بين علماء الشيعة!!.

وليس ذلك أمراً إيجابياً للفكر السني كما قد يتصور، بل إذا أردنا التعمق أكثر وأكثر ينتج لنا أن المدرسة السنية أضفت العصمة على كتابي مسلم والبخاري، ورفضت سنة النبي ﷺ والأئمة (ع). وهناك ملحوظة لابد من أن نلتفت إليها، وهي: إن القوم وإن قالوا بصحة روايات البخاري ومسلم، لكنهم في مقام العمل لا يعملون بكل ما في البخاري ومسلم، لوجود التعارض والتضارب بين بعض الروايات التي ينقلها البخاري نفسه أو مسلم نفسه. كروايات الرضعات الخمس الواردة في صحيح مسلم ١٦٧/٤. وكروايات تزوج النبي ميمونة وهو محرم ٨٦/٥، مع أنها نفسها تنكر ذلك، ومسلم ١٣٧/٤ يأتي برواية يجمع فيها بين أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، وبين أن النبي ﷺ تزوجها وهو في حل، وفي نفس الجزء ص ١٣٨ ينقل الرواية عن ميمونة زوجة النبي ﷺ تقول: تزوجني وهو حلال؟ وبالتالي لابد أن تكون إحدى الروايات مخالفة للواقع، لأنه لا يمكن أن نصدقهما معاً، فأين الصحة المدعاة لمسلم والبخاري[1]؟! وهناك شواهد كثيرة أغمضنا عن نقلها، تستطيع مراجعتها.

---

(١) وهذا كلام دقيق مفيد لصالح أهل السنة، وليس لصالح غيرهم، فإن رواة الحديث يلتزمون بالمنهج الذي يضعونه ولذلك يروي مسلم روايات متعددة صحت وفق منهجه ولا يسقطها، لأن هذا ليس دور المحدث بل هو دور الفقيه في الترجيح بين الروايات واستنباط الحكم الشرعي، حيث أن الحديث أو السنة هي جزء من منظومة الاستدلال وليست هي كل منظومة الاستدلال، فالإمام مالك مثلا يقدم عمل أهل المدينة لأنه بالنسبة له رواية جيل كامل ورواية عملية ملموسة ويقدمها على رواية شخص واحد، ولذلك وقع السيستاني في التناقض عندما لم يفرق بين دور المحدث الذي يعتني بالحديث وتبيان درجة صحته من حيث الرواية، ودور الفقيه الذي دوره يتعلق بالترجيح بين الأدلة وفق المناهج المعروفة. يضاف إلى ذلك أن قول أهل السنة: (صحيح البخاري أو صحيح مسلم) لا يعني أبدا أن كل ما فيه من الصحيح، لأن البخاري ومسلم بشر =

والخلاصة: إن دعوى أنّ كل ما في البخاري ومسلم صحيح لا يعمل بها أهل السنة أنفسهم، لوضوح وجود التضارب بين بعض الروايات التي في نفس البخاري، وبعض الروايات التي في نفس مسلم[1]. وهناك تفصيلات أخرى

=

اجتهدوا فأحسنوا وأعمالهم لا تخلوا من القصور، وقد استدرك على البخاري ومسلم العديد من العلماء منهم ابن تيمية والدارقطني وغيرهم، وأقصى ما يقوله أهل السنة اكراما للجهد المتميز الذي قام به الشيخان البخاري ومسلم أن صحيحيهما تلقته الأمة بالقبول، نظرا للجهد المتميز والمنهج الدقيق الذي عملا به والذي هو معرض للنقص لأنه ليس جهد معصوم، ولذلك تجد أهل السنة لا يزالون معتنين بعلم الحديث إلى اليوم، بل إن الظروف الآن مهيأة نظرا لتوفر المراجع وسرعة نقل المعلومات، وقد ظهر كتاب السلسلة الصحيحة للألباني ﷺ والسلسلة الضعيفة. أي الأحاديث التي صحت وفق المنهج الذي ارتضاه الألباني في التصحيح وبحسب اجتهاده. مما يعني أن باب الاجتهاد مفتوح عند أهل السنة ولم يغلق في هذا المجال. (قلت: وهذا التعليق في هذه الفقرة مع تصرف يسير جدا هو لناقل المقال تحت عنوان: [دراسات في الفكر الإمامي:نظرة دينية اجتماعية (٧/٤)] في موقع الشهاب للإعلام على الرابط: www.chihab.net

(١) انظر إلى الحيدة عن الجواب الأصلي للسؤال، إلى تشتيت ذهن السائل بأشياء أخرى لم يطلبها صاحب السؤال في سؤاله؛ إذ المفترض أن يكون جوابه: ليس عند الشيعة كتاب يحوي الأحاديث الصحيحة فقط، لأنه ليس عندهم ضوابط يمكن من خلالها الاتفاق على صحة الحديث وضعفه، بل ذلك راجع لاجتهاد كل دجال ومحرف ممن ينتسب إلى هذا المذهب لكي يصحح ما يوافق هواه وبدعته وخرافته، ويضعف ما عدا ذلك. بينما أهل السنة قد تجاوزوا هذه المرحلة بالاتفاق على ما وضعوه في هذه الصحاح حتى يصح لهم دينهم، ويغلقوا الباب على كل مبتدع ومنحرف وضال يريد أن يبدل أو يدخل في سنة محمد ﷺ ماليس فيها مما يوافق هواه وبدعته. وبناء عليه فكل من أراد العمل بأي حديث من أحاديث دين الشيعة أو ترك العمل به فلا حرج عليه؛ لأن هذا الدين غير مبني على هذه الأحاديث أصلا، بل هو راجع إلى أهواء وانحرافات علماءه وبدعهم.

الوقت بذكرها، تركناها اختصاراً) انتهى جوابه[1].

وبهذه الخلاصة التي استأنسنا بها في خاتمة هذه الشبهة التي أطلت في بحثها وتقريرها؛ أؤكد على ما رجحته في أولها من القول بأن جميع روايات الكافي صحيحة ويعمل بها، مما يعني صحة إثبات عقيدة الكليني وأتباعه من خلالها، وكذلك نقد تلك العقيدة الباطلة على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، والذي هو لبُّ هذه الرسالة العلمية.

ومما تجدر الإشارة إليه في ختام هذه الشبهة أيضا؛ أنني قد أطلت فيها وجعلتها الشبهة الأولى لأن فيها بعض النتائج والحقائق التي سأحتاج إليها وأعتمد عليها في طيات حديثي عن بقية الشبه، كشبهة السقط والتصحيف في الراويات، وشبهة السقط في الأسانيد، وشبهات الخلاف في عدد الكتب والراويات الموجودة في كتاب الكافي، وكذا شبهة النسخة المعتمدة في التلقي والإحالات. حيث يمكن أن أجمل بعض هذه النتائج فيما يلي:

١- أن كثيرا من الأصول المعتمدة لدى الشيعة الاثني عشرية قد اندرست، وطالت المدة بين الموجود منها وبين القديم في الصدر السالف، مما يعني التباس الراويات المأخوذة من غير الأصول المعتمدة مع المأخوذة من الأصول المعتمدة.

---

(١) انظر صفحة الأسئلة العقدية في موقع السيستاني على هذا الرابط:
http://www.sistani.org/istifta_/view.php?problems=view&subject=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB&sub_id=8-1&page=1&lang=ara

٢- أن الشيعة الاثني عشرية لا سابق لهم ولا سلف، بل ولا علم لهم قطعا بدراية الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه قبل القرن السابع، وتحديدا في زمن ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) وشيخه ابن طاووس (ت٦٦٤هـ). وأن أرجح ما قيل في سبب وجوده؛ المنع من تعيير أهل السنة لهم وخصوصا ما حصل من شيخ الإسلام مع ابن المطهر الحلي.

٣- أن كتب الحكم على الرجال لدى الشيعة الاثني عشرية لم تكن معروفة قبل القرن الرابع، وتحديدا في زمن الكشي (ت٣٥٠هـ)، الذي يعتبر أصل كتابه مفقودا ولم يعثر له على نسخة حتى في القرنين السادس والسابع الهجريين. والمنسوب إليه إنما للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) وهو منتخب ومهذب من كتاب الكشي، وقد أملاه على أحد تلاميذه في القرن الخامس في سنة ٤٥٦ هـ. وأن أوثق هذه الكتب وأعمدها لدى الشيعة - وهو كتاب النجاشي (ت٤٥٠هـ) - إنما كان سبب تأليفه ردة فعل من علمائهم دفعا لتعيير أهل السنة لهم.

٤- أن الدس والتزوير موجود في جميع كتبهم ومعترف به من قبل علمائهم، وخصوصا عند الحاجة لنفي رواية مشكلة أو رواية محرجة لهم أمام خصومهم.

٥ - أن كثيرا من كتبهم المدَّعاة والتي تشتمل على روايات كثيرة لم تصل إليهم حتى العصر الحاضر، مع جواز العثور عليها والحصول على بعضها واعتماده من الأصول، كما هو حال بعض كتبهم الثمانية المعتمدة، والتي ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده.

٦ - أن محاولات جمع الروايات الصحيحة من كتبهم في مؤلفات خاصة قديما وحديثا، لم تلق أي قبول، ولم يتم تداولها في الحوزات العلمية حتى أصبحت طي النسيان.

٧ - (أن هنالك أقلاما شيعية كثيرة قد وظفت للكتابة للعالم الإسلامي، والرد على ما يثار حول الشيعة، وأعطتهم عقيدة التقية حرية القول وإطلاق الأحكام بلا تأثم بينما هناك كتب خاصة لا تنشر في العالم الإسلامي.... أو بعبارة أخرى أن هناك وجهاً ظاهراً للاثني عشرية تقدمه وسائل الإعلام الشيعية المختلفة للترويج للمذهب ونشره في العالم الإسلامي ووجه باطن لا يظهر إلا في الحوزات العلمية وفي المجتمعات الشيعية...)[1].

---

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٩٨٨/٣)، وقد ظهر مثال ذلك في محاورة حيدر حب الله للبهبودي، وتصريحه بمحاولة تغيير كتابه إذا كان سيصدر لبلاد خارج إيران كالسعودية، وقد لاحظت مثل ذلك في كتابات العميدي وغيره فهو عندما يتكلم في كتابه (دفاع عن الكافي) يأتي بكلام علمي يظهر منه الإنصاف والعدل، وعندما يكتب في مواقع بني قومه يظهر منه الحنق والكره لأهل السنة والجماعة وعقيدتهم، فمثلا قال في كتابه دفاع عن الكافي (٣٢/١): (ومن هنا يتبين ومن خلال أسانيد الكافي أن الكليني لا يرى المنع من الرواية عن غير الإمامية، لأنه ليس من ضرورات المذهب،... هذا زيادة على وجود جملة من الأحاديث التي انتهت بأسانيدها إلى غير الأئمة من أهل البيت (ع)، كالأحاديث المروية عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت٧٤هـ)، وجابر بن عبدالله الأنصاري (ت٧٨هـ)). بينما يقول في مقاله المنشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان (مع الكليني وكتابه الكافي): (ومن ثمرات هذا التضييق في رواية السنة المطهرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنّك لا تجد بينهم للأمويين وأذنابهم وأنصارهم وزناً ولا اعتباراً، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذِكراً، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم صلّى الله عليه و آله وسلّم في أهل بيته عليهم السّلام عيناً ولا أثراً كما لا تجد في أخبار الكافي لمن نافق ممّن تسمّى بالصحابة ولصق بهم خبراً، وأمّا عن أخبار المؤمنين منهم، فهي إمّا أن تمر طرقها عبر من تجنّب الكليني رواياتهم فلا يروي عنهم ولا كرامة. وإمّا أنْ تمرّ عبر =

فكل هذه النتائج مما سأستعين بها في بقية شبهات هذا المبحث، حيث سأحيل لها عند الحاجة إليها للتدليل على بعض الشبه بإذن الله.

۞ الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.

كتاب الكافي للكليني من الكتب التي بُذلت حولها جهود عديدة - كما يقوله أتباع المذهب الاثني عشري-، قد ذكرت طرفا منها عند حديثي حول مبحث أهمية كتاب الكافي، وخصوصا فيما يتعلق بنسخ الكتاب وشروحه وطباعته. ولكنك عندما تقرأ في النسخة المطبوعة الحالية تجد كثيرا من التعليقات التي توحي لكل قارئ بشيء من الاختلاف أحيانا في بعض النسخ التي تم الاعتماد عليها في إخراج وتحقيق هذه النسخة، وخصوصا حينما يكون هذا التعارض في بعض العبارات الموجودة ضمن متون الروايات، وأحيانا ضمن أسانيدها.

ولذا حاولت -حسب جهدي ووسعي- تتبع أول نسخة تم العثور عليها، واعتمادها في تحقيق وإخراج كتاب الكافي بالشكل الموجود اليوم. وذلك لأن إثبات تاريخ أول نسخة تم الاعتماد عليها يفيدنا في معرفة المدة الزمنية بين

= غيرهم، ممّن لا طريق لنا في معرفة درجة وثاقتهم، إذ لم يسلم علماء جرحهم وتعديلهم من الجرح في أنفسهم، ومن يكن هكذا حاله، فلا عبرة في أقواله. ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا باعتبارها لوثاقة ناقليها عندهم، فالكليني ﷺ في غنًى عن تكلّف إسنادها، إذ لا يحتاج في وصلها -على طبق منهجه على فرض صحّتها- أكثر من أن يسندها إلى من حدّث بها من أهل البيت عليهم السّلام؛ لثبوت حجية سنّتهم، مع كونهم من أحرص الناس في الحفاظ على السنة النبوية وتدوينها والأمر بكتابتها وحفظها كما مرّ، ومن البداهة بمكان أنّه لا يعدل بأهل البيت عليهم السّلام أحد من الصحابة وإن جلّ، ولا يوجد فيهم من هو أعلم بما في البيت النبوي الطاهر من أهله المطهرين).

زمن المؤلف، وزمن هذه النسخة، لكي يتسنى لأي باحث اعتمادها في النقل منها كمصدر صحيح ومحقق للروايات التي بني عليها هذا المذهب، سواء من أتباعه الذين يتعبدون الله تعالى بما ورد في هذا الكتاب في عقائدهم وعباداتهم، أو سواء من الباحثين عن حقيقة هذا المذهب، وكيف وصل الحال بهؤلاء القوم أن يجعلوا مثل هذا الكتاب عمدة لهم مع كتاب الله تعالى، دون غيره من كتب السنة والحديث المعروفة والمشهورة، والتي يدين الله بما فيها عامة المسلمين!!

حيث اعتمدت في تحديد تلك النسخة على جهود محققيهم المعاصرين، والتي تعتبر بعض نسخهم المطبوعة، هي النسخ المعتمدة عند المحققين من علمائهم المعاصرين كالخوئي (ت١٤١٣هـ) وغيره ممن يحيل على روايات الكافي ويعتمد تلك الإحالة؛ وأعني على وجه الخصوص نسخة علي أكبر الغفاري التي تمت مقابلتها على عدة نسخ نفيسة، مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح.

حيث يقول في مقدمة هذه النسخة: (**تنبيه: تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بأمور:**

١. بذل غاية الوسع في التصحيح والتنميق والضبط.

٢. العرض والمقابلة على النسخ المخطوطة المصححة المقروءة على الأعاظم المزدانة بخطوطهم كالعلامة المجلسي والشيخ محمد الحر العاملي وغيرهما من الأعلام.

٣. النظرة الثانية في التعاليق وإصلاح ما تنبهنا عليه بعد.

٤. رعاية الأسلوب الفني العصري مع حسن الطباعة.

نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا المشروع المقدس وأن يوقعه عند الفطاحل وحملة الحديث ورواد الفضل موقع القبول. ولرجالات الفضيلة الذين وازرونا في

هذا العمل الفادح شكر متواصل غير مقطوع)[1].

ويقول في موضع آخر من المقدمة:

(مراجع التصحيح في الطبعة الأولى:

- نسخة مصححة مخطوطة في سنة ١٠٧٦هـ؛ عليها تعاليق جمة لطائفة من الأكابر.

- نسخة مصححة مخطوطة في القرن ١١هـ؛ عليها تعاليق وحواش كثيرة مفيدة.

- نسخة مخطوطة؛ عليها تعاليق ثمينة وتصحيحات بخط السيد الداماد (رض).

- نسخة مصححة مخطوطة في سنة ١٠٥٧هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٣٣١هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٣١١هـ؛ عليها تعاليق مأخوذة من الشروح.

- نسخة مطبوعة في سنة ١٢٨٢هـ.

مراجع التصحيح في الطبعة الثانية:

- نسخة مخطوطة مصححة مقروءة على العلامة المجلسي كتابتها سنة ١٠٧١هـ.

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٣/١) - الطبعة السابعة، وتاريخ طبعها ١٣٨٣هـ بمطبعة الحيدري بطهران.

- نسخة مخطوطة مصححة موشحة بالتعاليق الكثيرة، مزادنة بخط الشيخ محمد الحر العاملي تاريخها ١٠٩٢هـ.

- نسخة مخطوطة مصححة عليها كثير من شرح المولى صالح شارح الكافي...)[١].

وعند التأمل في تواريخ هذه النسخ نجد أن أقدم نسخة منها مخطوطة هي النسخة المؤرخة بتاريخ **١٠٥٧هـ**، أي أنها تبعد عن زمن وفاة المؤلف (ت٣٢٩هـ) بقرابة ٧٢٨ سنة)، وهذه ملاحظة بحد ذاتها قد تكون مسوغة جدا لحصول السقط والتحريف والتصحيف فيها، بل هي كذلك؛ فإنني عندما قرأت في النسخة المطبوعة المحققة على النسخ السابقة وجدت أن المحقق قد توقف في بعض الروايات وحكم عليها بالسقط والتصحيف والاختلاف والتبديل، كما في الأمثلة التالية:

المثال الأول: رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس بن عمرو الفقيمي، عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال للزنديق حين سأله: ما هو؟ قال: هو شيء بخلاف الأشياء.. الخ)[٢]، حيث قال المحقق في حاشيته: (روى الصدوق هذا الحديث في كتاب التوحيد بإسناده عن الكليني لكن مع زوائد واختلاف في غير موضع منه **ولعل في نسخ الكافي سقطا وتصحيفا من قبل النساخ** ولذلك أشرنا إلى موارد الاختلاف في ذيل الصفحة ولأجل شموله على بعض ما يحتاج إلى التوضيح أوردناه مع شرحه في آخر هذا المجلد والمطالب أن

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٤/١).

(٢) انظر كتاب الكافي (٨٣/١) باب: إطلاق القول بأنه شيء - ح٦.

يراجع هناك).

المثال الثاني: رواية علي بن محمد مرسلا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال: اعلم علمك الله الخير أن الله تبارك وتعالى قديم والقدم صفته التي دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته.... الخ)[1]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا الخبر رواه الصدوق (ره) في التوحيد والعيون مسندا عن الكليني مع اختلاف و زوائد في مواضع كثيرة منه **وكأن فيه سقطا وتصحيفا ربما كانا من نساخ الكافي** ولكيلا يقع الناظر في التكليف في توجيهه أشرنا إلى بعض مواردها في الذيل).

المثال الثالث: رواية الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد عن أحمد بن محمد، عن الحارث ابن جعفر، عن علي بن إسماعيل بن يقطين، عن عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير قال: حدثني موسى بن جعفر عليهما السلام قال: قلت لأبي عبدالله: أليس كان أمير المؤمنين عليه السلام كاتب الوصية ورسول الله صلى الله عليه وآله المملي عليه وجبرئيل والملائكة المقربون عليهم السلام شهود..... وفي نسخة الصفواني زيادة... الخ)[2]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا كلام بعض رواة الكليني فإن نسخ الكافي كانت براويات مختلفة كالصفواني هذا وهو محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان الجمال وكان ثقة فقيها فاضلا، ومحمد بن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسى التلعكبري **وكأن بين تلك النسخ**

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٢٠) باب: آخر وهو من الباب الأول... - ح٢.

(٢) انظر المصدر السابق (١/٢٨٣) باب: أن الأئمة (ع) لم يفعلوا شيئا ولا يفعلون إلا بعهد من الله - ح٤.

اختلاف، فتصدى بعض من تأخر عنهم كالصدوق محمد بن بابويه والشيخ المفيد وأضرابهما رحمة الله عليهم فجمعوا بين النسخ[1] وأشاروا إلى الاختلاف الواقع بينهما ولما كان في نسخة الصفواني هذا الخبر الآتي ولم يكن في سائر الروايات أشاروا إلى ذلك بهذا الكلام وسيأتي مثله في مواضع (آت)[2]).

المثال الرابع: رواية عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن القاسم بن يحيى، عند جده الحسن بن راشد، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سئل عن معنى الله فقال: استولى على ما دق وجل)[3]، حيث قال المحقق في حاشيته: (استظهر المجلسي (ره) أن الخبر سقط منه شيء لأن الكليني رواه عن البرقي والبرقي رواه بهذا السند بعينه في المحاسن.... ولكن الصدوق رواه في معاني الأخبار عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد عن أبي جعفر (ع) كما في المتن بلفظه....).

المثال الخامس: رواية علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن حفص بن البختري عمن ذكره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما مات أبي علي بن الحسين عليه السلام جاءت ناقة له من الرعي حتى ضربت بجرانها القبر

---

(١) بل مثل هذه العبارات تدل على وجود الاختلاف في نسخ الكافي من الزمن القديم؛ وفي وقت قريب من زمن وفاة المؤلف؛ فإذا كان هذا هو حال نسخ الكافي منذ ذلك الزمن؛ فكيف حالها بعد هذا الزمن البعيد بينهما!!.

(٢) هذه الأحرف (آت) رمز للتعاليق المأخوذة من كتاب مرآة العقول للمجلسي (ت١١١١هـ)، مما يعني أن المجلسي كذلك الذي قرئت عليه نسخة الكافي يقر بهذا الاختلاف بين النسخ.

(٣) انظر كتاب الكافي (١/١١٤-١١٥) باب: معاني الأسماء واشتقاقها - ح٣.

وتمرغت عليه، فأمرت بها فردت إلى مرعاها، وإن أبي عليه السلام كان يحج عليها ويعتمر ولم يقرعها قرعة قط. (ابن بابويه))[1]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذه إشارة إلى أن هذا الحديث الآتي كان في نسخة الصدوق محمد بن بابويه (ره) **إذ تبين بالتتبع أن النسخ التي رواها تلامذة الكليني بواسطة أو بدونها كانت مختلفة** فعرض الأفاضل المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض فما كان فيها من اختلاف أشاروا إليه كما مر مرارا (آت)).

المثال السادس: رواية بعض أصحابنا، عن علي بن العباس، عن علي بن ميسر، عن حماد بن عمرو النصيبي قال: سأل رجل العالم عليه السلام فقال: أيها العالم أخبرني أي الأعمال أفضل عند الله؟ قال: ما لا يقبل عمل إلا به، فقال: وما ذلك؟ قال: الإيمان بالله الذي هو أعلى الأعمال درجة وأسناها حظا وأشرفها منزلة.... الخ)[2]، حيث قال المحقق في حاشيته: (هذا الحديث جزء من الحديث الأول **بتغييرات مخلة** منها هذا القول: (بالله الذي هو) فإن الصحيح (بالله الذي لا إله إلا هو) وقوله: (بينه) الأصح (بين) وقوله: (المنتهى نقصانه) الصحيح (البين نقصانه) وقوله: (لا تورد الجوارح) الأصح (لا ترد) وقوله: (ينطق به الكتاب) يظهر مما مر أنه **سقط هنا نحو من سطرين -من ينطق به إلى ينطق به- ويمكن أن يتكلف في تصحيح ما في النسخ بما لا يخلو من بعد** (آت - ملخصا)).

المثال السابع: رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٤٦٧-٤٦٨) باب: مولد علي بن الحسين عليهما السلام - ح٣.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/٣٨-٣٩) باب: في أن الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلها - ح٧.

جميل، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: يكون بين الجماعتين ثلاثة أميال يعني لا يكون جمعة إلا فيما بينه وبين ثلاثة أميال (٢) وليس تكون جمعة إلا بخطبة، قال: فإذا كان بين الجماعتين في الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس بأن يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء)[1]. حيث قال المحقق في حاشيته: ((٢) من قوله: (يعني) إلى هنا لا تكون في بعض النسخ الموثوق بها. وعلى فرض كونها لا **تكون من كلام الإمام بل من مزيدات أحد الرواة أو النساخ الأولين وكانت بين السطور أو في الهامش وأدرجها الآخرون في المتن).**

فهذه أمثلة ليست حصرية لما في كتاب الكافي من السقط والتصحيف في الروايات والأسانيد مما يؤكد أهمية التحري في هذه النسخ المنقول عنها، والتي تمثل مصدرا للنسخة المطبوعة حاليا. لذا فقد بحثت عن نسخ أخرى عن طريق باحثين أُخر، لعلهم يفيدوني بنسخة كاملة من غير سقط تكون أقدم من النسخة التي اعتمد عليها علي أكبر في إخراج المطبوع حاليا. فوجدت باحثين اثنين:

الأول منهما هو: سماحة العلامة أمين ترمس العاملي في كتابه (ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد) حيث يقول تحت عنوان (وصف النسخ الخطية): (قابلت أحاديث هذا الكتاب على عدة نسخ خطية لكتاب الكافي:

النسخة الأولى: وهي محفوظة في خزانة المكتبة الرضوية تحت رقم ١١٢٩٤، وتاريخ كتابتها سنة ٨٩١ هـ، وفيها قسم الأصول فقط، وقد سقط منها بعض الصفحات....

---

(١) انظر كتاب الفروع من الكافي (٤١٩/٣) باب: وجوب الجمعة وعلى كم تجب - ح٧.

النسخة الثانية: وهي محفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٢٦٨، وتاريخ كتابتها سنة ٩٥٣ هـ..... وهي من أول كتاب الطلاق إلى آخر الروضة، إلا أنها مخرومة الآخر.....

النسخة الثالثة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٧٠٨٧ - ٧٠٨٨، **وتاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري، وهي كاملة**، وعليها بلاغات برموز عديدة.....

النسخة الرابعة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٣٠٢، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٩٢ هـ، وهي مصححة... وتشتمل على قسم الأصول من الكافي فقط.....

النسخة الخامسة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ١٠٣٢، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٨٢ هـ، وهي نسخة مصححة مزخرفة، وفيها قسم الأصول فقط.....

النسخة السادسة: وهي محفوظة - أيضا - في خزانة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي تحت رقم ٥٠٥٨، وهي نسخة نفيسة ثمينة ومصححة، وعليها تعاليق برموز عديدة،.... وهي من أول الفروع إلى آخر الروضة...)[1].

فهذا التسلسل لهذه النسخ التي تم العثور عليها أفادنا بأن النسخة الكاملة كانت مكتوبة في القرن العاشر الهجري بدون تحديد، فإذا فرضنا منتصف القرن كاحتمال مقبول لتاريخ كتابتها، فهذا يعني أنها كانت بعد وفاة المؤلف (ت٣٢٩هـ) بقرابة (٦٢١ سنة) تقريبا.

---

(١) انظر كتاب (ثلاثيات الكليني) لأمين ترمس العاملي ص(١٤٣-١٤٤).

الثاني منهما هو: الدكتور عبد الرسول عبدالحسين الغفار في أطروحته العلمية (الكليني والكافي) حيث يقول عن نسخ الكافي الخطية:

- (نسخه الخطية في المكتبة الرضوية: أما المكتبة الرضوية المركزية ففيها من نسخ الكافي أكثر من ١٥٠ نسخة، وقد رُقم أكثرها، ونحن نذكرها حسب التسلسل الزمني لكتابتها، مع ذكر نوع الخط، واسم الناسخ، ورقم المخطوط في الخزانة.....) ثم سردها حسب الفهرس، ولكنه وصل إلى ١٢٥ نسخة فقط، ثم انتقل إلى النسخ الموجودة في مكتبة السيد المرعشي فقال:
- (النسخ الخطية في مكتبة السيد المرعشي: بعض النسخ الخطية الموجودة في مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم، كما في فهرست مخطوطاتها المطبوع، تصنيف فضيلة العلامة المحقق السيد أحمد الحسيني.
- توجد نسخة مخطوطة من أول الطلاق إلى آخر الروضة، كتبت في سنة ٩٥٣ هـ، وقابله الشهيد الثاني، توجد هذه النسخة في مكتبة السيد المرعشي النجفي في قم، تحت رقم ٢٦٨.
- نسخة بخط المولى فتح الله الكاشاني، مؤلف (منهج الصادقين)، سنة كتابتها في ٩٧٢ هوالنسخة في مكتبة السيد المرعشي - قم، تحت رقم ٣٧٢.
- نسخة كتابتها في القرن السابع الهجري، في مكتبة السيد المرعشي - قم، تحت رقم٥٦٤.
- ونسخة كتابتها في القرن التاسع والعاشر، في مكتبة السيد المرعشي، تحت رقم١٤١٥.
- نسخة كتابتها في القرن السابع والثامن، توجد في مكتبة السيد المرعشي، قم، تحت رقم ٨١٠.

- شرح لمؤلف مجهول، وهو شرح مطول مبسوط... يورد الحديث، ثم يتكلم على إسناده ثم على متنه ومعناه ودلالته، ويهاجم فيه الفلاسفة والمتصوفة. توجد هذه النسخة المخطوطة في مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم، تحت الرقم ٢٥٤٩.

- وغير ما ذكر توجد نسخ خطية في الهند وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وباكستان وتركيا وروسيا وأفغانستان وغيرها من الدول)[1].

وقد لاحظت على هذا السرد الذي سرد به عبد الرسول المائة والخمسين نسخة الموجودة في المكتبة الرضوية؛ أنه مجرد سرد حسب الفهرس الموجود في المكتبة دون أن يذكر اطلاعه عليها من حيث نقصها أو تمامها، أو من حيث شمولها لكتاب الكافي كله، أم خصوصها ببعض أجزاءه - كما فعل المحققون لكتاب الكافي أو المتتبعون لبعض رواياته - حتى يمكننا الحكم عليها بوضوح، وخصوصا أن هذا هو الذي يقتضيه منهج البحث العلمي لمن أراد تحقيق النسخ كما فعل علي أكبر وأمين العاملي. بدلالة أنه قد أحال في الحاشية بعد وصوله لرقم ١٢٥ من النسخ إلى فهرس خاص بالمكتبة فقال: (انظر فهرست الفبائي كتب خطي، كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي، تأليف محمد آصف فكرت: ص ٤٥٥ - ٤٥٦، ط ١، ١٣٦٩ ش / ١٩٩٠ م - مشهد).

يتبع ذلك في الملاحظة؛ النسخ التي أشار إليها في مكتبة المرعشي، حيث أحال في الحاشية بعد فراغه منها إلى (مستدرك الذريعة: مخطوط - للعلامة المحقق السيد عبدالعزيز الطباطبائي). فهي إذا كسابقاتها من حيث عدم ذكر

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٥٨-٤٦٣).

الوصف العلمي لها كما فعل غيره، لكي يطمئن الباحث إلى حالها وحقيقتها.

وأما إخباره عن وجود نسخ خطية في الهند وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وباكستان وتركيا وروسيا وأفغانستان وغيرها من الدول، فهذا قد نقله عن غيره أيضا، حيث أشار في حاشيته تعليقا: (تاريخ الأدب العربي - بروكلمان ٣ / ٣٣٩)، بل هو عند التحقيق لا يقدم في البحث العلمي شيئا يمكن الاعتماد عليه، ما دام أنه غير موجود ولا موصوف بل حتى ولو ذكر بأرقام وإحالات كما فعل قيس آل قيس في مقال له عن الكليني[1] قال فيه: (ولكتاب الكافي نسخ خطية في أمهات مكتبات الدنيا، منها: برلين برقم ١٨٥٥، جاريت ١٦٠٨ - ١٦٠٩، الاسكندرية ١٠ فرق، باتنه برقم ١: ٥٧ الرقم ٥٧٠ - ٥٧٤، عليجره ٩٩ رقم ٢٩، ١٠٠ رقم ٣٥، ٣٨، هايد لبرج باريس أول برقم ٦٦٥٦، المتحف البريطاني الثاني برقم ١٥٢ - ١٥٣، كمبرج أول برقم ٨٧٨ - ٨٧٩، مانشستر برقم ٩٣، ٨٠١، مشهد ٤: ١٦٤ رقم ١٩٤ - ٢١٣ (انظر ما ذكره صاحب الذريعة الذي أشرنا إليه قبل قليل)، بشاور برقم ٦٢٣ ألف، مدرسة كلكتا برقم ٢٩٦، آصفية ١: ٦٥٦ رقم ٤١٦، ٥٩٧، برنستون ٢٩٥، ومنه قطعة في القاهرة أول ٧: ٥٠٩، وفي طهران ١: ٢٨٨، ٢٩٧، ٢: ٣٤.). فما ذكره أيضا لا يعدو نقلا عن غيره من غير تمحيص ولا تدقيق فيها، ولا وصف علمي مناسب لها.

ثم على فرض وجود كل هذه النسخ التي ذكرها عبد الرسول، وقيس آل قيس، أو غيرهما من طلاب الحوزات وباحثي مذهب الاثني عشرية، وعلى فرض أهميتها أيضا إن كانت مهمة:

---

(١) على موقع السراج (www.seraj.ir).

- لماذا تم إهمالها وعدم ذكرها عند تحقيق النسخة المعروفة اليوم!!

- ولماذا لا يتصدى لها من قبلهم لجمعها والاعتماد عليها في تحقيق الكافي، ليخرجوا لنا نسخة معتمدة من كتاب الكافي يصح الاعتماد عليها في مذهبهم؟؟ بدلا من تكثيرها وسردها من دون فائدة!!

أم أن هذا من باب التكثير الدعائي لنسخ الكافي، والذي يراد به تغطية الحقيقة المرة لهذا الكتاب من حيث وجود السقط والتحريف والتصحيف في نسخه التي تم الاعتماد عليها!!

ولذا فإن ما يمكن ملاحظته إجمالا على النسخ المذكورة سابقا ما يلي:

الملاحظة الأولى: أن النسخ القديمة عن أول نسخة كاملة عام ١٠٥٧هـ ليست إلا لبعض أجزاء الكافي كنسخة ٨٩١هـ الخاصة بالأصول، أو نسخة ٩٥٣هـ الخاصة بالفروع، مع وجود السقط أو الخرم فيها.

الملاحظة الثانية: أن النسخ التي بعد عام ١٠٥٧هـ وهي مصححة أو عليها تعاليق؛ فإنها خاصة أيضا ببعض أجزاء الكافي دون بعض؛ كنسخة ١٠٨٢هـ ونسخة ١٠٩٢هـ الخاصة بالأصول، أو النسخة التي بدون تاريخ وخاصة بالفروع والروضة.

الملاحظة الثالثة: أن النسخة الكاملة الوحيدة التي عليها بلاغات كانت في القرن العاشر، أي بعد عام ٩٥٠هجري، وهذا على سبيل الاحتمال المفترض.

وبناء على تلك الملاحظات السابقة؛ فإنه يمكننا الجزم **بأن أول نسخة كاملة قد تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليني كانت في القرن العاشر**

تقريبا[1]، أي بعد حوالي ٦٢٠ سنة من زمن وفاة مؤلف الكافي الكليني (ت٣٢٩هـ). فإذا جمعنا بين ذلك وبين ما يقوله علماء الشيعة ومحققوهم عن وجود الدس والتزوير في كتبهم منذ القرن الرابع حتى اليوم؛ فلا يبعد كذلك أن يكون كتاب الكافي كذلك مما زيد فيه أو نقص منه خلال تلك الفترة[2]، وخصوصا مع

---

(١) وهو القرن الذي تمَّ فيه تشييع إيران عن بكرة أبيها بالحديد والنار في عهد اسماعيل الصفوي أول السلاطين الصفويين!!.

(٢) وقد وجدت - مما يمكن الاستشهاد به أيضا حول وجود الزيادة في كتاب الكافي - مناقشة ماتعة على موقع شبكة الدفاع عن السنة بعنوان : (مؤلف الكافي كان يحمل ساعة في يده لحساب الدقائق والثواني) سببها وجود ثلاث روايات في باب واحد!!! (٢٧٤/١-٢٧٥) بعنوان : (باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله عليهم جميعا السلام) ، جميعها عن أبي عبدالله (ع) ، وفيها : (ح١) : متى يعرف الأخير ما عند الأول ؟ قال : في آخر دقيقة تبقى من روحه. (ح٢) : يعرف الذي بعد الإمام علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه. (ح٣) : الإمام متى يعرف إمامته وينتهي الأمر إليه ؟ قال : في آخر دقيقة من حياة الأول. حيث يلاحظ على هذه الروايات الثلاث وجود لفظة (دقيقة) والتي هي إحدى وسائل حساب الزمن ، والتي لم تعرف إلا بعد القرن الثامن الهجري تقريبا ، ونحوها ورد أيضا في (١٩٥/٨) عن أبي عبدالله (ع) وفيها : (ح٢٣٣) : أتدرى كم بين المشتري والزهرة من دقيقة؟ قلت : لا والله ، قال : أفتدري كم بين الزهرة وبين القمر من دقيقة؟ قلت : لا ، قال : أفتدري كم بين الشمس وبين السنبلة من دقيقة؟ قلت : لا والله ما سمعته من أحد من المنجمين قط ، قال : أفتدري كم بين السنبلة وبين اللوح المحفوظ من دقيقة؟ قلت : لا والله ما سمعته من منجم قط ، قال : ما بين كل واحد منهما إلى صاحبه ستون أو سبعون دقيقة) . طبعا وجميع هذه الروايات الأربع لم يتعرض للفظة (الدقيقة) فيها أحد من شراح الكافي كالمازندراني والمجلسي ومحقق الكافي الغفاري. انظر

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=107391

وجود ما يثبت ذلك كما سأقرره في أغلب شبه هذا الباب[1].

وتأكيدا لهذه النتيجة أسوق كلاما لأحد علمائهم المحققين، وهو الشيخ محمد آصف محسني القندهاري (م ١٣٥٤هـ)، الذي قام بمحاولة لتحقيق كتاب المجلسي (ت١١١١هـ) (بحار الأنوار) في كتاب سماه (مشرعة بحار الأنوار)، حيث علق على كلام المجلسي حول الأصول والكتب التي استقى منها كتابه (بحار الأنوار) فقال: (إن المتأمل في كلام المجلسي عليه الرحمة في الفصل الأول والثاني من مقدمة بحاره يدرك بسهولة **أن نسخ مصادر كتابه لم تصل إليه من مؤلفيها بأسانيد متصلة معتبرة، وإلا لم يقع الكلام في تعيين مؤلف بعضها** كما صرح به ولم يتردد هو في تعيين مؤلف بعضها الآخر. وإن شئت فقل: إن المجلسي لم ينقل عنها بالمناولة بل ينقل بالوجادة، أي أنه **وقف على المؤلفات في الأسواق وعند الأشخاص** كما يظهر من كلامه، **ولعله لم يصل إليه نسخة كتاب واحد من مؤلفه بالمناولة المعتبرة بتوسط الثقات والصادقين كما هو كذلك في مصادر وسائل الشيعة للحر العاملي على ما يظهر من آخر الوسائل**[2]. وعليه **فلا مجال للحكم بصحة الكتب بمجرد حدس بعض العلماء** وبقطع النظر عن إقامة دليل وشواهد على صحة النسخة الواصلة إلى المجلسي والحر - رحمهما الله - حتى وإن فرض شهرة الكتاب وصحة طريقهما إليه. **فإن شهرة الكتاب أمر، وصحة النسخة المخصوصة المخطوطة الواصلة إليهما في عصر فقدان المطابع**

---

(١) انظر مثلا الشبه التالية: (السقط في أسانيده - السقط في مروياته - الخلاف في عدد كتبه - زيادة كتاب الروضة إليه).

(٢) فهذان كتابان من كتبهم الأربعة التي جمعت مؤخرا في القرن العاشر، وأصبحت معتمدة في مذهبهم!!.

وانحصار الاستنساخ بكتابة اليد التي يمكن وقوع الزيادة والنقيصة عمدا أو سهوا، أمر آخر. كما أن صحة الطريق إلى كتاب مؤلف أمر، وصحة انتساب النسخة الموجودة إليه أمر آخر..... وعليه فإذا لم يثبت وصول نسخة كتاب إلى المجلسي أو الحر رحمهما الله تعالى **فلا يعتبر ما فيه من الروايات والأخبار** وإن صحت أسنادها[1] من قبل المؤلف إلى الإمام عليه السلام، **إذ لا بد من إحراز نسخة الكتاب إلى مؤلفة الثقة أيضا.** وهذا أمر واضح وإن صار مغفولا عنه. وهذا الأمر فليكن ببال القراء المحققين **إذ يترتب عليه ضعف روايات كثيرة تعد عند المشهور من المعتبرات.** والله الهادي إلى الحق والصواب)[2]. ثم علق في الحاشية على هذه العبارة بقوله: (وهذا الكلام يجري في روايات التهذيبين أيضا بل في روايات الفقيه.....[3] أيضا، ولا بد لأهل التحقيق من مراجعة كتابنا (بحوث في علم الرجال) الطبعة الرابعة حتى تتضح له حقيقة المقام بالتفصيل)[4].

فإذا كان هذا هو حال الكتب التي اعتمد عليها ونقل منها المجلسي (ت١١١١هـ) في كتابه (بحار الأنوار) - والذي تم الاعتماد على نسخته في تحقيق كتاب الكافي المطبوع اليوم - وأنه لا يؤمن عليها من وجود ووقوع الزيادة والنقيصة عمدا أو سهوا بشهادة علماءهم ومحققيهم، فما هو الحال في أول

---

(١) كذا في الكتاب، والظاهر أن الصواب (أسانيدها).

(٢) انظر كتاب (مشرعة الأنوار) (١/٢٢- ٢٤).

(٣) كذا (فراغ) موجود في حاشية الكتاب، والظاهر أن السقط من هذا الفراغ كلمة (والكافي) والله أعلم، إذ أنه يمثل مع بقية الكتب التي ذكرها المؤلف الكتب الأربعة التي تعتبر الأولى المتقدمة عند الشيعة، وقد نقلها المجلسي بكاملها إلى بحاره.

(٤) انظر كتاب (مشرعة الأنوار) الحاشية (١/٢٤).

نسخة للكافي وجدت في القرن العاشر، ثم تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليني؟؟!![1]. وكيف يمكننا التثبت أنها لم تخرج من إحدى ورش

---

(١) في مقالة بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٣١هـ للكاتب محمد المبارك بعنوان: (المسمار الأخير في نعش التشيع = كتاب الكافي للكليني مزوَّر) على موقع شبكة ملتقى أهل الحديث وشبكة الألوكة يقول فيها: (إنَّ غالب كتب الحديث المسندة عندهم بما في ذلك كتاب الكافي للكليني منحولة مصطنعة، اختُرعت ورُكِّبَ جلها -إن لم يكن كلها- بعد القرن الثامن الهجري، وجل كتب رجالهم كذلك. بل الذي يظهر أن القوم أيام الصفويين كانوا يرجعون لكتب التراجم، فإذا رأوا رجلا رُمي بتشيع وأُلِّف له كتاب نسجوا من عندهم له كتاباً بنفس الاسم، وألصقوه به. ومن رأى الكتب المزعومة المسندة التي خرجت لهم علم بيقين أنها مزورة على يد من لا يُتقن الحديث، فتجد ما لم يُعرف عبر الدهر يُروى بأسانيد مشرقة بأئمة السنة!، وطالِع كتاب "مائة منقبة" لابن شاذان، أو "شواهد التنزيل" المنسوب للحسكاني، وترى مصداق ذلك. فالقوم لا يوجد لديهم شيء اسمه نسخ مخطوطة معتمدة قديمة عند غيرهم، بل القوم معروفون بطبخ المخطوطات من قديم، وذكر عبدالرحمن بدوي سوقا كاملة رآها لذلك في طهران في مذكراته الكافي لشيخ الشيعة الكليني [يقول الكاتب عن معلومة بدوي: عن مقالة للشيخ المسنِد محمد زياد التكلة] بل إنَّ غالب كتب القوم وعلى رأسها " الكافي" لم تظهر قبل الدولة الصفوية، بل ولا حتى النقل عنها، ولذلك فإن ابن المطهر الحلي لم ينقل شيئاً عن الكافي في كتابه "منهاج الكرامة في إثبات الإمامة"، ولم يكُنْ معروفاً لديه، وهذا من أعجب العجب!!! بل حتى شيخ الإسلام ابن تيمية في ردِّه على ابن المطهر المعروف بـ"منهاج السنة " لم يذكر الكافي ولا كثير من أصول الشيعة المعتمدة عندهم الآن! وكذلك الذهبي في مختصره. فلذلك لا تجد من ينقل عن كتاب الكليني من علماء الشيعة قبل المائة السابعة، وليأتونا بنسخةٍ مخطوطةٍ ثابتة عن شيءٍ من كتبهم نقل فيها مؤلفه عن الكليني، وهم لا يستطيعون ذلك!!، إلاَّ حين يلجؤون إلى التزوير الذي سُرعان ما ينفضح أمره للمختصِّين). ثم أضاف تعليقة أخرى كتب فيها: (ومناسبةً للموضوع يقول "آية الله محمد واعظ زاده =

استحداث المخطوطات الموجودة في إيران[1].

=

الخراساني" المتخصص في البحث عن مخطوطات الكافي للكليني حول مخطوطات الكافي: (يبدو أن أقدمها المخطوطة الموجودة في مدرسة نواب، والتي يعود تاريخها إلى خمسمائة عام ونيف. ولم نعثر على مخطوطة أقدم منها رغم بحثنا) انتهى.

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=1364675

قلت: وقد رجعت إلى كتاب عبدالرحمن بدوي (سيرة حياتي) الجزء الثاني، وتحديدا تفاصيل زيارته لإيران (٢٥٧-٣٨٣)، فلم أجد فيها - حسب استقرائي- شيئا يتعلق بمخطوطات الكافي، وإنما وجدت حديثا له عن المخطوطات سأنقله في التعليقة التالية.

(١) يقول الدكتور عبدالرحمن بدوي (ت٢٠٠٢م) في مذكراته الشخصية حين زيارته لطهران في عام ١٩٧٣م: (نظراً لهذا الاهتمام عند العلماء والأغنياء باقتناء المخطوطات؛ فإنَّ لها سوقاً رائجةً في طهران، ولندرة المخطوطات الأصلية لجأ تُجَّار المخطوطات إلى وسيلة أخرى! هي استكتاب نسّاخين محترفين لمخطوطات قديمة موجودة في إحدى المكتبات العامة، أو لمصوّرات عن مخطوطات في مكتبات تركيا أو سائر بلاد أوربَّا، حتى صارت توجد في طهران ورش تتولَّى إنتاج هذا اللون من المخطوطات وتسويقها عن طريق التجار، وتفنّنت هذه الورش في التزييف للإيهام بأنَّ المخطوط قديم، وذلك بأن يُكتب المخطوط على ورق نباتي أو كتّاني يحمَّص في أفران أو يعرَّض للشمس، حتى يسمارّ لونه وتظهر فيه بُقع حمراء داكنة أو مسوادّة، ويسعى الناسخ إلى اتخاذ قاعدة قديمة للخط والإملاء حتى يزداد الإيهام والتخييل. وقد يُخيّل على المختصين أحياناً هذا التزييف، ومن ذلك أنّني وجدتُ في مكتبة الجامعة المركزية بطاقة فهرسة تحمل وصف: "إنه بخط المؤلف حنين بن إسحق" وذلك لكتابه "آداب الفلاسفة"، فطلبتُه لأطّلع عليه، فوجدتُ ورقاً نباتيّاً أسمر! وعلى صفحة العنوان ورد أنّه بخط حنين بن إسحق، ولمّا تصفّحته تبيّن لي في الحال هذا التزييف الفاضح: ففي المخطوط أخطاء إملائية، وأخطاء عديدة في كتابة أسماء الفلاسفة، وهذا أمر لا يمكن أن يرتكبه حنين بن إسحق، وكانت توجد في المكتبة مصورتان عن مخطوط الاسكوريلي، ومخطوط المتحف البريطاني، فراجعتُ

=

۞ الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي.

هذه الشبهة تحتاج إلى وقفة طويلة لتتبع نسخ الكافي القديمة والحديثة ومقارنة بعضها ببعض ليتم إثبات هذه الشبهة أو نفيها، وهو بحث خارج عن صلب الموضوع كثيرا، ويحتاج إلى دراسة مستقلة تُخصص في ذلك. ولكن الذي يهمني في هذه الشبهة إثبات وجودها سواء تم تصحيحها فيما بعد أو بقيت على حالها؛ فالأمر بالنسبة لأتباع هذا المذهب سيان، وذلك لإمكانية زيادة أو حذف أو إيجاد روايات يمكن إدراجها وإضافتها إلى مذهب الإمامية الاثني عشرية دون الحاجة إلى إثبات. كما بينت ذلك في شبه سابقة[1].

عليهما مخطوط المكتبة المركزية هذا فوجدته ينقصه الكثير من العبارات، كما أنّه ترك بياضاً لكلمات لم يستطع الناسخ قراءتها، وهذا أيضاً قطعٌ بأن المخطوط ليس بخط حنين بن إسحاق (المتوفى سنة ٩٧٣م)، وبعد السؤال والتحقيق تبيّن أن هذا المخطوط لم يمضِ على نسخه أكثر من ثلاثين سنة! وأنّه من تزييف إحدى ورش تزييف المخطوطات في طهران! وبصحبة الأستاذ ابرج أفشار، مدير المكتبة المركزية لجامعة طهران، زرت أحد تجار المخطوطات وهو يقيم في إحدى ضواحي طهران. فوجدت لديه ما لايقل عن ألف مخطوط، فاطلعت على بعض ما فيها من مخطوطات في الفلسفة الإسلامية. لكني لم أجد واحدا منها ليس له نظير في مكتبات المخطوطات المختلفة، كما تبين لي أن معظم ما عنده من مخطوطات قد صدر عن ورش طهران لتزييف المخطوطات. وفي دور بيع الكتب القريبة من ميدان بهارستان توجد أحيانا مخطوطات، كلها جميعا مخطوطات حديثة، وكتب واسعة الانتشار بالطبع: في الفقه والحديث ومتون العقائد). انظر سيرة حياتي (٢٦٥/٢-٢٦٦) ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.

(١) انظر الشبهة الأولى والثانية من هذا المبحث المتعلق بالشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

ومن باب الإنصاف والتحقيق العلمي، وحتى لا يُتهم أي باحث في هذا الموضوع بالتعسف ومجانبة الصواب في إيراد هذا السقط والتحريف؛ فإني سأكتفي بنقل ذلك بواسطة كتب القوم أنفسهم، وخصوصا من تعرضوا لكتاب الكافي على وجه التحديد، أو مما وقعت عليه عينيَّ أثناء البحث في هذا الكتاب.

ولذا فإنه يمكن إثبات وجود السقط أو التصحيف في روايات الكافي من وجهين:

الأول: شهادة محققيهم وعلمائهم بذلك إما باعترافاتهم الصريحة، أو بعباراتهم أثناء التحقيق.

الثاني: بإثبات وجود دس وتزوير ووضع في كتب الشيعة عموما وكتاب الكافي خصوصا.

يقول هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ): (وأعود لأكرر بأني لم أقصد بذلك أن انتحل للشيعة ما ليس لهم، وأن أبرئهم من الكذب على الرسول وأهل البيت (ع).... - لقد- كان من الطبيعي أن يكون لهذا الموقف من جانب الأمويين أثره في نفوس الشيعة والمنتسبين إلى التشيع بعد الكبت الطويل والحرج الشديد الذي أحاط بأهل البيت وشيعتهم، وحينما انفرجت الأزمة أو أوشكت على الانفراج وجدوا سيلا من المرويات الدخيلة على سنة الرسول ﷺ في فضائل الخلفاء وغيرهم وتجريح علي وأبنائه، كان من الطبيعي لهم بعد أن تنفسوا أن يحدثوا ليكشفوا زيف تلك المرويات التي انتشرت في كل مكان، **وأن يضع ضعفاء الإيمان من الشيعة بعض المرويات ليقابلوا الباطل بمثله، وأن يستغل الزنادقة والمندسون بين صفوف الشيعة هذا الجو ليضعوا فيه ما يشاءون**[1] ....

---

(١) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(١١٢-١١٣) - ط دار التعارف بلبنان.

وبالرغم من تلك الجهود المضنية التي بذلها نقاد الحديث الذين درسوا الرواية وأحوال الرواة بقصد تصفية الحديث من المكذوب، **فلم يوفقوا لاستئصال الفاسد من جسم الحديث، وظلت المجاميع الشيعية حتى الكتب الأربعة منها تضم بين مروياتها عددا كبيرا من الأحاديث الموضوعة**[1]... ولا يزال البعيدون عن واقع التشيع ينظرون إليها وكأنها من أصوله وساعدهم في ذلك أنهم وجدوها بين مروياتهم، وبعضها في مجاميعهم التي ينظرون إليها بعين الرضا والإكبار، **وقد تركها النقاد والباحثون في الحديث لأسباب لا أستطيع تقديرها**، كما وأني لا أستطيع أن أبرئهم من مسؤولية هذا الإهمال، لأن بقاء تلك المرويات في مجاميعنا وبين أحاديثنا قد يسر لأعداء الشيعة أن يتحاملوا عليهم ويقفوا منهم تلك المواقف المسعورة والمشحونة بالكيد والبغي[2]... وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة **لم يتركوا بابا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم**،... وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرفين والمهوشين، **إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاما في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أن عيوبها متنا وسندا ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل علما منه وخبرة بأحوال الرواة**، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة وبنظر الفريق الأكثر جمع كمية من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه.

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٢٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٧٧-١٧٨).

وكم كنت أتمنى أن يقيض الله سبحانه من يعلق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة)[1].

يقول البهبودي في مقدمة كتابه (صحيح الكافي): (وحينما انتشرت صحائف التشيع في تلك الجوامع، تعرفت الزنادقة الكائدون للإسلام والمسلمين جميعا بأن هذه الصحائف إنما هي صحائف الحرية الفكرية ورسالة الفطرة الإسلامية، وبما فيها من المباني الأساسية والمعارف الأصولية الآخذة بأسماع السامعين، سيفشو في المكاتيب الحرة المتفكرة وخصوصا في الشباب الطالبة للحق، ويتسرع في البيئات الفارغة عن تعصبات الفرق، وبما فيها من المنطق الواضح والصفاء عن الخرافات والأباطيل، سيقضي على المكاتب الدينية المتفرقة، بل وعلى الجوامع الثقافية العالمية في شرق الأرض وغربها. لذلك قاموا بمقابلة هذه الدعوة الحرة بكل ما في إمكانياتهم ومقدرتهم، **فجهزوا عملاءهم وأياديهم في زي المشايخ والرواة يدسون الأكاذيب والترهات في خلال الصحائف والأصول ليختلط الحق بالباطل ويتنفر بذلك طباع المتفكرين وأنظار العالمين**. من ذلك ما يذكر لنا السيد الشريف الأجل المرتضى علم الهدى (ت٤٣٦هـ) في كتابه الغرر والدرر (ج١ ص ١٢٧) في فصل عقده للبحث عن الغلاة ومكائدهم ودسائسهم. قال

---

(١) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٢٥٣-٢٥٤). أقول : هذه أمنية غريبة حقا لا أدري ما هو سببها، وخصوصا أن المجلسي قد كفاهم تضعيف أكثر من ثلثي الكافي، حيث بإمكان أي مطبعة بلبنان أن تلحق ذلك بطبعة الكافي الحديثة بكل سهولة، أو تعتمد نسخة البهبودي لصحيح الكافي!! ولعل في إصدار نسخة كتاب الكافي الجديد ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لتكريم ثقة الإسلام الكليني ما يحقق هذه الأمنية، ولا أظنها ستتحقق، والله أعلم.

قدس سره: كما يحكى أن عبدالكريم بن أبي العوجاء قال لما قبض عليه محمد بن سليمان وهو والي الكوفة من قبل المنصور، وأحضره للقتل وأيقن بمفارقة الحياة: "لئن قتلتموني لقد **وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة**". وهذا الذي مرَّ على سيدنا الأجل المرتضى إشارة، ذكره أبو جعفر الطبري في تاريخه.... وهذا نص الطبري قال: (.... - ثم ساق قصة أبي العوجاء مفصلة وقال في آخرها -"أما والله لئن قتلتموني. لقد وضعت أربعة آلاف حديث أُحرم فيها الحلال وأُحلل فيها الحرام. والله لقد فطَّرتكم في يوم صومكم، وصوَّمتكم في يوم فطركم ". فضربت عنقه). **ومن الأسف أننا نجد النموذج من هذه الأحاديث التي يفطِّرنا يوم صومنا ويصوّمنا يوم فطرنا، في روايات الشيعة أكثر منها في روايات السنة. روى شطراً منها أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) في كتابه الكافي**، وكثيراً منها أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) في كتبه...)[1].

ولذا فإن (جل أخبار الكتب الأربعة - كما يقول الوحيد البهباني- **لا يسلم من اختلال سندي أو متني أو غيرهما**، فكيف يكون هناك يقين بتمام روايات هذه الكتب؟! وهذه الملاحظة التي يسجلها الوحيد مهمة، سيما وأن المحدث البحراني نفسه يصرح بحقيقة خطيرة في هذا المجال - عن طريق العَرَض في أحد أبحاثه الفقهية - فهو يقول: "الظاهر أن هذه الزيادة [في إحدى الروايات] سقطت من قلم الشيخ [الطوسي] كما لا يخفى على من له أنس بطريقته، سيما في التهذيب، وما وقع له فيه من التحريف والتصحيف والزيادة والنقصان في

(١) انظر مقدمة كتاب (صحيح الكافي) لمحمد الباقر البهبودي (١/ج-هـ).

الأسانيد والمتون، **بحيث قلما يخلو حديث من ذلك في متنه أو سنده كما هو ظاهر ممارس**" (البحراني: الحدائق الناضرة ٤/٢٠٩). وليس المحدث البحراني وحده من الأخباريين الذين أقروا بذلك، بل إن نعمة الله الجزائري (ت١١١٢هـ) يقر بهذا الواقع لا عن طريق العرض، بل عند بحثه في نفس هذه المسألة، ويرى ذلك مضعّفا لوجهة نظر الأخباريين في الموضوع، قال: "من تتبع نُسخ التهذيب مثلا يرى أن الحديث الواحد يختلف فيه ألفاظه على اختلاف النُسخ بما يتفاوت به المعنى، **وكذلك بقية الأصول**" (الجزائري: منبع الحياة ٦٥). ذاكرا نماذج عدة على كلامه، من أهمها اختلاف ألفاظ الصحيفة السجادية، واختلاف قراءات القرآن، مع أن أهميتها لا تخفى على أحد. وهذه الحقيقة التي يعبر عنها البحراني بكلمة " قلما " يحسمها أحد الأعلام الرجاليين المعاصرين وهو آية الله السيد موسى الزنجاني فيما نقله عنه محمد رضا رضوان طلب، **حيث يؤكد على أن كل سطر في الكافي فيه هذا الارتباك، بالتعويض المخل بالمعنى.** (محمد رضا رضوان طلب، خبر الواحد مستنده وحجيته: ٥٤). هذه المعطيات الميدانية، وحقائق عالم النُسخ والمخطوطات تجعل الجزم بصدور هذه النصوص جميعها بشكل سالم وسليم **ضعيفا**. ويعزز الأصوليون موقفهم النقدي **باختلاف الكتب الأربعة في بعض الروايات متنا وسندا، بل اختلاف حتى الكتاب الواحد نفسه عندما يذكر رواية واحدة مكررة، وأكثر هذه الكتب اختلافا هو كتاب التهذيب للطوسي، فكيف يمكن - مع ذلك - التصديق بهذه الروايات جميعها على نحو اليقين؟!** (الخوئي: معجم رجال الحديث ١/٣٥))[1].

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٢٥٤-٢٥٥).

ويقول جعفر السبحاني: (الثالث: وجود الوضاعين والمدلسين في الرواة: إن من راجع أحوال الرواة يقف على وجود الوضاعين والمدلسين والمتعمدين للكذب على الله ورسوله فيهم، **ومع هذا كيف يصح للمجتهد الإفتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرف قبل ذلك على الراوي وصفاته....** ولأجل هذا التخليط من المدلسين، أمر الأئمة عليهم السلام بعرض الأحاديث على الكتاب والسنة، وأن كل حديث لا يوافق كتاب الله ولا سنة نبيه يضرب به عرض الجدار)[1].

فهذه العبارات المتقدمة من علماءهم ومحققيهم تبين لنا بجلاء ووضوح حال كتبهم الحديثية المعتمدة، وتنص بما لا يقبل الجدال على وجود المدلسين والوضاعين والمخلطين بين رواة الشيعة، فكيف يمكن الوثوق بمثل هذه الكتب من حصول السقط والتحريف، بل والزيادة فيها ما ليس منها؟؟!!.

وهنا يرد علينا سؤال هو: هل كتاب الكافي للكليني يشبه حال هذه الكتب من حيث السقط والتحريف والزيادة أم يختلف عنها؟

من خلال قراءتي في النسخة المطبوعة بتصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري وهي المعتمدة حاليا من حيث الإحالات والمراجعات، قد وجدت كثيرا من تعليقاته حول اختلاف النسخ، ووجود بعض الكلمات أو العبارات في بعضها دون بعض، وإذا أردت - من باب التمثيل وليس الحصر - إثبات وجود مثل هذا السقط فسأسوق الأدلة التالية من عدة مواضع من كتاب الكافي (الأصول)

---

(١) انظر كتاب (كليات في علم الرجال) ص(٢٥-٢٨) - منشورات مؤسسة النشر الإسلامي -قم - إيران.

وأكتفي منها بما يلي[1]:

الموضع الأول: في باب إطلاق القول بأنه شيء - الرواية السادسة منه، حيث يقول: (**لعل في العبارة سقطا** وفي التوحيد كذا (فهو مخلوق ولا بد لنا من إثبات صانع الأشياء خارج من الجهتين المذمومتين إحداهما النفي إذ كان النفي هو الإبطال))[2].

الموضع الثاني: في باب جوامع التوحيد - الرواية الخامسة منه، حيث يقول: (ولا مكان - بالتنوين بحذف المضاف إليه - أي لا مكان ذواتهم، وفى توحيد الصدوق هكذا (ولا مكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته) وهو الصواب **وكأن اللفظتين سقطتا من قلم النساخ (في))**[3].

الموضع الثالث: في باب إن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام - الرواية الرابعة منه، حيث يقول: (**كأن في الحديث سقطا أو تبديلا** لإحدى الآيتين بالأخرى سهوا من الراوي أو الناسخ والعلم عند الله. (في))[4].

الموضع الرابع: في باب وجوه الكفر - الرواية الأولى منه، حيث يقول: (هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب: وأما الوجه الآخر من الجحود فهو الجحود على معرفة **ولعله سقط من قلم النساخ** وهذا الكفر هو كفر التهود

---

(١) وقد أشرت إلى بعض هذه الأمثلة في الشبهة السابقة.

(٢) انظر كتاب الكافي (٨٤/١).

(٣) انظر المصدر السابق (١٤٠/١).

(٤) انظر المصدر السابق (٢١١/١).

(في))[1].

وقد لاحظت أثناء قراءتي في تعليقات المحقق أنه يعتمد على كتب المتأخرين بعد الكليني كالصدوق (ت٣٨١هـ) في بعض كتبه، وقد مرَّ علينا[2] أن الصدوق قد صرح برواية كل ما في كتاب الكافي للكليني [3].

ولذا فقد ظهرت مثل هذه العبارات في كتابات المحقق كما في الموضع الأول والثاني من أدلة السقط في كتاب الكافي، مما يرجح أن عدم وجود أي رواية رواها الصدوق عن الكليني تعتبر دليلا من أدلة السقط، وقد أشرت إليها في جواب الشبهة الثالثة من مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني، وأذكر عباراتها فقط، حيث يقول محقق كتب الصدوق: (كذا ولم أجده في الكافي)[4] (لم أعثر عليه في الكافي في مظانه)[5] (لم أجده في مظانه في الكافي)[6].

فهذه بعض الأدلة على وجود السقط في روايات الكافي، والتي تدعو إلى إعادة تحقيق الكتاب مرة أخرى، والبحث عن نسخ مخطوطة أخرى حتى يصح

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٨٩/٢).

(٢) في جواب الشبهة الثالثة من مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني.

(٣) فقال في خاتمة كتاب (من لا يحضره الفقيه): (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني ﷺ عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله) (٥٣٤/٤).

(٤) انظر كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) للصدوق ص(٤٣٠).

(٥) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق (٣٥٣/٣).

(٦) انظر المصدر السابق (٢٣٢/٤ - ٢٣٣).

للإمامية دينهم ومذهبهم!!.

وأختم هذه الشبهة بالحوار الذي أجري مع الباحث المتخصص في كتاب الكافي آية الله محمد واعظ زاده الخراساني، وفيه: (**وأنا أرى أن كل ما في الكافي يجب أن يخضع للدراسة والتحقيق. فالأحاديث غير الفقهية لم تتم دراستها،... وعلى سبيل المثال فإن من الواجب التحقيق في روايات باب الحجة**،... إن التعاليم الكلية التي قدمت في كتاب الكافي تمثل بشكل عام أفكار المذهب الشيعي وعقائده. وإذا ما كان هنالك إشكال في بعض المواضع، فإن من الواجب التأكيد عليه والتحقق منه... يقول آية الله الخوئي في مقدمة كتابه (الذي درّسته في الجامعة): **هناك أمور في الكافي هي كذب بالتأكيد.** وقد حاول آية الله وحيد البهبهاني كثيراً لأن يُفْهِم الإخباريين الذين يقولون إن ما في الكتب الأربعة قطعي، أن الأمر ليس كذلك. وعلى أي حال فإن في الكافي أموراً موجودة في الكتب والروايات المشهورة بين المسلمين كما توجد أيضاً أشياء تبدو نادرة؛ إلا أنها كلها قابلة للبحث والتحقيق. **ويدعي الكليني أنه جمع مجمل ما كان بين الشيعة؛ إلا أن كل ذلك قابل للبحث...**

وعند سؤاله: **نحن لا نمتلك مخطوطة الكليني نفسه؛ ولكننا نقوم بتحقيق توليفي.** ويرى الكثير أن التوليفي ليس فيه أي إشكال. **كما أن المرحوم الغفاري كتب في المقدمة أنه لا تتوفر لديه المخطوطة القديمة الأم**، بل يمتلك الطبعة الحجرية مع بعض المخطوطات الأخرى. فما رأيكم بشأن تحقيق الكافي؟

أجاب: أنا أرى أن يختاروا من بين المخطوطات، المخطوطات التي لها أصل واحد، وأن يستندوا إلى نص الأصح؛ ولكن على أن لا يولفوا ويكتفوا بذكر ذلك في الهامش.

وعند سؤاله: في حالة الاختلاف، هناك مخطوطة تعد الأصح، في حين تذكر مخطوطة أخرى في موضع أخرى؛ فما هو النص الذي يجب أن نختاره في هذه الحالة؟

أجاب: المخطوطة الأقدم هي التي يجب الاستناد إلى متنها في كل موضع، ثم لنذكر ذلك في الحاشية فيما بعد. وحتى إذا كان الأصل خطأً، فإن علينا أن ننبه إلى هذا الخطأ؛ ونذكر ما تشتمل عليه المخطوطة الفلانية. **فالتوليف يسلب هذا الكتاب أصالته.** وإذا ما كان في أحد المواضع خطأ سافر حقيقة، فلنكتب صحيحه إن أدرجناه قائلين: لقد نقلناه من المخطوطة الفلانية لأنه كان خطأ. وأنا اعتقد أنه لا يوجد خطأ سافر، بل هو نتيجة للاختلاف بين المخطوطات؛ ولذلك علينا أن لا نولف في الحاشية، ولا نولف المتن.

وعند سؤاله: ما هو العمل المهم في رأيكم، في تحقيق المخطوطة؟

أجاب: من هذه الأعمال، الاختلاف بين المخطوطات، وحتى فيما يتعلق بالوافي أو مرآة العقول، فإن كانت المخطوطات تختلف هناك عن ما في نص الكافي، فإن علينا ذكره.

وعند سؤاله: لقد قمنا بهذا العمل في المخطوطات في مجموعتين. مجموعة كانت قبل الكليني، أو معاصرة له. وعلى سبيل المثال فإن كان الحسين بن سعيد في الرسائل أو الزهد، فإن من الواجب حتماً روايته. والمجموعة الأخرى، المتأخرون عن الكليني، مثل المجلسي، الشيخ الحر العاملي والفيض الكاشاني، حيث تروى باعتبارها مخطوطة أخرى، من حيث المتن والسند أيضاً؛ فإن كانت لديكم ملاحظات في هذا المجال ترون أنها ضرورية، تفضلوا بذكرها.

أجاب: أنتم لا تريدون شرح الكافي؛ بل تريدون طبع متن تم تحقيقه، فشكّلوه بالحركات حتماً)[1].

۞الشبهة الرابعة: وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي.

هذه الشبهة لها علاقة واضحة جدا بالشبهة السابقة المتعلقة بوجود السقط والتصحيف في رواياته، وإنما أفردتها هنا من باب التفريق في الأمثلة بين النوعين، وخصوصا أن الأوجه التي يمكنني بواسطتها إثبات هذه الشبهة هي نفسها التي احتجت إليها في الشبهة السابقة وهي:

الأول: شهادة محققيهم وعلمائهم بذلك إما باعترافاتهم الصريحة، أو بعباراتهم أثناء التحقيق.

الثاني: بإثبات وجود دس وتزوير ووضع في هذه الكتب.

ولذا فلا أرى داعياً لإعادتها، وإنما سأكتفي بذكر مثال واحد فقط على حصول هذه الشبهة في كتاب الكافي للكليني من باب التمثيل – حيث يوجد غيره-، ثم أعقبه بمقولات علمائهم حول ذلك ، ففي رواية وردت تحت باب: ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن وتحصينهن بالأزواج، قال الكليني: - بعض أصحابنا-سقط عني إسناده - عن أبي عبدالله (ع) قال: إن الله ﷻ لم يترك شيئا مما يحتاج إليه إلا علمه نبيه صلى الله عليه وآله فكان من تعليمه إياه أنه صعد المنبر ذات يوم فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن جبرئيل

(١) انظر حواراً أجري معه بمناسبة المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني على الرابط: http://www.kulayni.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=47&Itemid=40

أتاني عن اللطيف الخبير فقال: إن الأبكار بمنزلة الثمر على الشجر إذا أدرك ثمره فلم يجتنى أفسدته الشمس ونثرته الرياح وكذلك الأبكار إذا أدركن ما يدرك النساء فليس لهن دواء إلا البعولة وإلا لم يؤمن عليهن الفساد لأنهن بشر، قال: فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله فمن نزوج؟ فقال: الأكفاء، فقال: يا رسول الله ومن الأكفاء؟ فقال: المؤمنون بعضهم أكفاء بعض، المؤمنون بعضهم أكفاءبعض)[1].

فإذا قال قائل: هذه الرواية ربما قد تم وصلها في كتب أخرى!! فربما أبادره الجواب بقولي: إني لا أستبعد هذا القول لسببين:

١- عدم إلمامي بجميع كتب الشيعة التي أخرجت مثل هذه الرواية، فهو ليس من صلب البحث.

٢- سهولة تلفيق أي إسناد وتركيبه على هذه الرواية التي تشبه غيرها من روايات الكافي الملفقة مقطوعة الأسانيد، فالأمر ليس بجديد، وإنما الجديد فيه إغفال التعليق[2] على هذه النقطة من انقطاع السند عند من حقق كتاب الكافي من

---

(١) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/٥) ح٢.

(٢) وقد تبين لي لاحقا تكرر إغفال التعليق على بعض ما يتعلق بأمور الإسناد، حيث سأذكر منه مثالا في حاشية مبحث: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي في الباب الرابع من حديث أسماء (الكافي ٥٥٦/٢ - ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٢)، وأذكر مثالا آخر هنا، حيث أورد الكليني بسنده رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين جميعا، عن محمد بن إسماعيل ابن بزيع، عن منصور بن يونس، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فرض الله عز وجل على العباد خمسا...) (الكافي ٢٩٠/٢ - ك =

أتباع هذا المذهب أو تعرض له بالشرح والتعليق أو قابل نسخه من مثل:

١. المجلسي في كتابه (مرآة العقول) حيث قال عنه (مرسل)[١] من دون تعليق على هذا السقط.

٢. علي أكبر الغفاري[٢] الذي كتب على طرة كتابه (صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري)

٣. محمد جعفر شمس الدين[٣] الذي كتب على طرة كتابه (ضبطه وصححه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد جعفر شمس الدين).

مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك الجهد الذي زعمه هؤلاء وغيرهم حول تحقيق الكتاب على نسخ خطية وغيرها[٤]، مما يعني توفير الجهد على أي باحث يريد البحث عن هذه النسخ واقتنائها والبحث خلالها، لأنه قد كفي المؤونة بجهد

=

الحجة باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا فواحدا - ح٦)، وحسب علمي القاصر فإنه لا يوجد إمام من الأئمة يدعى بأبي جعفر سوى محمّد بن علي بن الحسين الملقب بالباقر، فماذا يعني تكرر اسمه في سند واحد، وماذا يعني سكوت المحققين أو الشراح عن مثل هذا الخطأ الواضح؟؟ حيث سكت عنه المازندراني، ولم يعلق على هذه الملاحظة كما في كتابه (شرح الأصول) (١٢٣/٦)، وكذلك المجلسي في كتابه (مرآة العقول) حيث قال مبتدأ شرح الرواية: (الحديث السادس، ضعيف بسنديه) (٢٥٩/٣)، ومثله علي أكبر الغفاري (٢٩٠/٢)، وتبعه محمد جعفر شمس الدين (٣٤٥/١).

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٩/٢٠) الحديث الثاني.

(٢) انظر كتاب الكافي (٣٣٧/٥).

(٣) انظر كتاب الكافي (٣٤١/٥) تحقيق محمد جعفر شمس الدين - ط دار التعارف بلبنان.

(٤) كما بينته في شبهة (أول نسخة تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق).

وعمل أمثال هؤلاء المحققين.

يقول العاملي وهو يتحدث عن أحد رجال إسناد روايات الكليني: (إني وبعد تتبعي لروايات (علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم) وجدتها كثيرة في كتب الأصحاب، وجلها يرويها مباشرة عنه، وقليل منها بتوسط أبيه - إبراهيم بن هاشم -. وقبل دخولي في بحث (الثلاثيات) كنت أرى أن علي بن إبراهيم اشترك مع أبيه في الرواية عن هارون بن مسلم. **ولكن بعد متابعتي في الكافي المطبوع** لتلك الموارد التي روى فيها - ظاهرا - (عن أبيه) تبين لي غير ذلك، **فإني رجعت فيها إلى عدة مخطوطات، ثم قابلتها على جملة من الكتب التي اعتمدتْ في نقلها على كتاب الكافي، فوجدتها جميعا- مختلفة أشد الاختلاف في ثبوت تلك الواسطة وعدمها**[1]، فمن أصل تسعة عشر حديثا من هذه الثلاثيات توسط فيها إبراهيم بن هاشم بين ابنه وهارون **في الكافي المطبوع لا ترى حديثا واحدا متفقا على وجود تلك الواسطة في جميع النسخ.** ففي المخطوطات: بعضها ضرب عليها بعد إثباتها في السند، وبعضها لم تثبت في الأصل، ولكن أضيفت في الهامش، وبعضها جعلت نسخة بدل. وأما في الكتب الأخرى التي نقلت عن الكافي، كالتهذيب، والوسائل، والبحار، والوافي، ومرآة العقول وغيرها، **فهي - أيضا - مختلفة في تلك الموارد، بل في الكتاب الواحد منها اختلاف بحسب طبعاته**[2]، وسأذكر - إن شاء الله - بعض النماذج من هذه الموارد في محلها من هذا الكتاب.

---

(١) وهذا من الأدلة الصريحة على وجود الاختلاف في نسخ الكافي، وكذلك سقط بعض رجال أسانيد رواياته، كما سيأتي أيضا.

(٢) وهذا من الأدلة الصريحة أيضا على وجود الاختلاف في غير نسخ الكافي من الكتب الأصول المعتمدة لدى الإمامية. فتأمل!!.

وبعد استقراء كامل لجميع تلك الموارد اتضح لي أن الواسطة فيها زائدة، أضافها النساخ سهوا... ثم بعد ذلك عرضت ما توصلت إليه على أساتذتي الخبراء في هذا الفن: سماحة المرجع الديني العلامة السيد موسى الشبيري الزنجاني، وسماحة العلامة السيد أحمد المددي، وسماحة العلامة السيد عبدالعزيز الطباطبائي فأيدوا ذلك وصححوه)[1]. أي أنهم حتى علماؤهم الكبار مقرون بهذا السقط والتصحيف!!

ولكن السؤال الذي لا يزال قائما بنفسه: لماذا حتى الآن مع وجود هذا الاعتراف الصريح بوجود مثل ذلك السقط والتصحيف في هذه الكتب التي تعتبر أصولا لهذا المذهب؛ لم يحاول هؤلاء العلماء المنتسبون له والمنافحون عنه تنقية الكتب المعتمدة من مثل ذلك، ومحاولة بذل الجهود لإخراج هذه الكتب بطريقة سليمة خالية من مثل ذلك؟؟؟[2].

أما المقولات عن علمائهم والمحققين في مذهبهم فسأذكر منهم كنماذج فقط ما يلي:

النموذج الأول: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١٣هـ)[3].

---

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٦٢-٦٣).

(٢) انظر في الجواب عن ذلك مبحث (شبهة الحكم بصحة أخباره) من هذه الرسالة.

(٣) ولد في مدينة خوي في ايران عام ١٣١٧ هـ وهاجر سنة ١٣٣٠ هـ إلى النجف لغرض تلقي العلم. قال فيه آية الله السيد الكلبايكاني: كان السيد الخوئي شمسا مضيئة على العالم الاسلامي في الفقاهة، على مدى خمسين عاما. كما قال فيه سماحة السيد القائد الخامنئي: كان عالما فقيها عظيم الشأن، ومرجعا كبيرا من مراجع هذا العصر. له مؤلفات كثيرة في العلوم الإسلامية المختلفة، كالتفسير والكلام والفقه والأصول وعلم الرجال ناهيك عن =

حيث أورد في ثنايا كتابه مجموعة كبيرة من الروايات التي حصل فيها سقط أو تحريف، أحصيت منها ما يقارب من سبعة وخمسين رواية رتبتها في جدول ملحق بآخر هذه الشبهة، سأسوق خمسة منها:

الموضع الأول: في الجزء الثاني من المعجم[1].

حيث يقول فيه: (وروى أيضا بسنده، عن أحمد بن محمد، عن أخيه جعفر بن عيسى، عن ابن يقطين، عن أبي الحسن الأول عليه السلام..... ألا أن فيه، أحمد بن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن محمد بن عيسى، عن ابن يقطين، والموجود في الكافي: الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر وجهها ٢٢، الحديث ١: محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى بن يقطين، عن أبي الحسن الأول عليه السلام. أقول: الظاهر **وقوع التحريف في الجميع**، فإن الرواية رواها علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام، لا جعفر بن عيسى بن يقطين كما صرح بذلك في الفقيه..... فوقع التحريف في نسخة الكافي من هذه الجهة).

الموضع الثاني: في الجزء السابع من المعجم[2].

حيث يقول فيه: (روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

عشرات التقريرات في الفقه والأصول التي كتبها تلاميذته، توفي عن عمر بلغ ستة وتسعين عاما ودفن سرا بعد منتصف الليل، في مسجد الخضراء في النجف، وقد حضر دفنه سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

(١) انظر كتاب (معجم رجال الحديث) (٢١٨/٢-٢١٩) - ط مركز نشر الثقافة الاسلامية بإيران.

(٢) انظر المصدر السابق (٢٤٨/٧-٢٤٩).

عمير، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي: الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب المحرم يذبح ويحتش لدابته ٩٨، الحديث ١. كذا في الطبعة القديمة والمرآة والوسائل أيضا، ولكن في الوافي: إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عثمان، **والظاهر أن الصحيح**: إبراهيم بن هاشم، عن حماد ابن عيسى بلا واسطة، بقرينة روايته عن حريز، فإن حماد بن عثمان لا يروي عنه).

الموضع الثالث: في الجزء التاسع من المعجم[1].

حيث يقول: (روى الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد ابن هارون بن موفق المديني، عن أبيه، عن الماضي عليه السلام. الكافي: الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب الحلواء ٧١، الحديث ١. وروى رواية أخرى بعين هذا السند في باب البقول ١١١، الحديث ١ من الكتاب المذكور، وفيه: أحمد بن هارون، عن موفق المديني، عن أبيه عن جده، عن الماضي عليه السلام، وجميع النسخ التي بأيدينا عن كل مورد مثله، **فوقع التحريف في أحد الموضعين لا محالة**..).

الموضع الرابع: في الجزء السابع من المعجم[2].

حيث يقول: (الحكم بن أبي عقيلة: = الحكم أخو أبي عقيلة. روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وروى عنه ابن بكير. الكافي: الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما لا يجوز من الوقف والصدقة ٢٣، الحديث ١٨،..... إلا أن فيه الحكم بن أبي غفيلة. **ففيه تحريف جزما، ولا يبعد وقوع التحريف في الكافي والتهذيب أيضا**، والصحيح الحكم أخو أبي عقيلة..).

---

(١) انظر المصدر السابق (٩/٣٦٢-٣٦٤).

(٢) انظر المصدر السابق (٧/١٧١).

الموضع الخامس: في الجزء الرابع عشر من المعجم[1].

حيث يقول فيه: (عمر بن رياح (رباح): القلاء: روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكل ولده واقفة،.... روى عن أبي جعفر عليه السلام، وروى عنه أبو بصير. الكافي: الجزء ٦، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، من كتاب الطلاق ٤، الحديث ١، **ولكنه في الطبعة الحديثة عمرو بن رياح، والظاهر أنه تحريف**).

النموذج الثاني: علي أكبر الغفاري محقق كتاب الكافي

حيث تعتبر النسخة المطبوعة بتصحيحه وتعليقه هي المعتمدة حاليا من حيث الإحالات والمراجعات، وقد بينت في مبحث سابق[2] عدد النسخ التي تم جمعها والاعتماد عليها في هذا التحقيق. وأشرت إلى تصريحه بوجود الاختلاف بين نسخ الكافي ووجود السقط والتصحيف في رواياته[3]. لذا سأقتصر على ذكر مواضع ثلاثة مما أشار فيها إلى وقوع السقط في أسانيد الكافي:

الموضع الأول: في باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله - الرواية الأولى، حيث يقول: (هذا الحديث **مجهول وكأن في السند سقطا أو إرسالا** فإن جعفر بن المثنى من أصحاب الرضا عليه السلام ولم يدرك زمان الصادق

(١) انظر المصدر السابق (١٤/٤٠-٤١).

(٢) انظر الشبهة الثانية من هذه الرسالة (أول نسخة تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق).

(٣) انظر الشبهة الثالثة من هذه الرسالة (وجود السقط والتصحيف في روايات الكافي).

عليه السلام. (آت))[1].

الموضع الثاني: في باب حسن البشر - الرواية الخامسة، حيث يقول: (الضمير في قال راجع إلى الباقر أو الصادق عليهما السلام **وكأنه سقط من النساخ أو الرواة**)[2].

الموضع الثالث: في باب مجالسة أهل المعاصي - الرواية الثانية عشرة، حيث يقول: (كأن المراد بالأخ الرضا عليه السلام لأن الشيخ عد إسحاق من أصحابه عليه السلام، و بالعم علي بن جعفر، وكأنه كان [عن أبي، عن أبي عبدالله] **وظن الرواة أنه زائد فأسقطوه** وإن أمكن رواية علي بن جعفر عن أبيه والرضا عليهما السلام لم يحتج إلى الواسطة في الرواية (آت))[3].

النموذج الثالث: أمين ترمس العاملي

حيث يقول في مقدمة كتابه (الثلاثيات): (وبعد اطلاعي على بعض الأبحاث حول (ثلاثيات الكليني) ألفيتها غير متناسبة - إما شكلا أو مضمونا - مع شأن الكافي ومؤلفه، **ولقلة الاهتمام في عصرنا بالحديث وكتبه وخصوصا الكافي**[4]، وأداء لبعض الحقوق الواجبة على كل مسلم تجاه الإسلام وثقته الشيخ الكليني،

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٥٢/١).

(٢) انظر المصدر السابق (١٠٣/٢).

(٣) انظر المصدر السابق (٣٧٨/٢).

(٤) الحمد لله، فهذه شهادة واعتراف - وإن كنا لسنا بحاجتها لأن الواقع يشهد بذلك - من أحد خريجي الحوزات من المعاصرين على قلة اهتمام أتباع مذهب الإمامية الاثني عشرية بالحديث وكتبه، بل وخصوصا (كتاب الكافي) كتاب العقائد الوحيد من بين الكتب الأربعة المعتمدة لديهم. فتأمل!!.

فلأجل هذه الأمور قطعت على نفسي خوض هذا المضمار،.... فتكاد لا ترى كتابا من كتب الكافي إلا وزينها مؤلفها بشيء من تلك اللآلئ، ورصعها ببعض هاتيك الدرر. ووقفت على روايات معلوم أنها ثلاثية الإسناد وأخر غير معلومة إما لاحتمال إضافة واسطة من قبل النساخ أو في الطباعة - سهوا - على الرواية الثلاثية، فتخرج - ظاهرا - عن موضوع البحث. وأما لسقط في السند الرباعي أو الخماسي، فيتوهم منه أنه ثلاثي. وإما لاحتمال التصحيف في بعض الألفاظ كـ(بن) و(عن) أو التحريف في بعض الكلمات والأسماء، وغير ذلك من هذه الأمور. وهذه المرحلة - في الواقع - من أصعب المراحل التي واجهتها في هذا البحث، لما تنطوي على مسائل دقيقة ومهمة قد تخفى حتى على المتضلع النحرير)[1].

ثم تحدث في أحد مواضع كتابه قائلا: (وما هو موجود في بعض الكتب من رواية هارون بن مسلم عن بريد بن معاوية ومن ماثله، فهو مصحف عن مروان بن مسلم، أو سعدان بن مسلم، والأول أكثر وذلك لتقارب رسميهما، خصوصا في الخطوط القديمة) ثم ساق بعض الروايات الدالة على صحة قوله من كتاب الكافي[2].

ثم تحدث أيضا في أحد مواضع كتابه قائلا: (إن المنهجية التي اتبعتها في هذا البحث حتمت علي تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام:.... القسم الثالث: يشتمل على الروايات التي ظاهرها ثلاثي أو أقل، وهي في الواقع ليست كذلك، مع ذكر

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٤٢-٤٣).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٩٦-٩٧).

السبب الذي أدى إلى ذلك من تصحيف أو سقط ونحوهما. ثم أقمت على ذلك الأدلة والبراهين الكافية لرفع أي لبس أو ريب. وهذا كله اعتمادا على النسخة المطبوعة محققة من الكافي)[1].

ثم أورد في هذا القسم الثالث **ثمانية عشرة رواية من كتاب الكافي** وقع في إسنادها تصحيف أو سقط من الإسناد، سأسوق منها أربعة روايات فقط، وأذكر بعض تعليقه عليها:

الرواية الأولى: علي بن إبراهيم، عن بعض أصحابه، عن مالك بن حصين السكوني قال: قال أبو عبدالله (ع): ما من عبد كظم غيظا... الخ[2]. حيث يقول: (يبدو من هذا الحديث لأول وهلة أنه ثلاثي، ولكن الأمر ليس كذلك، فإن (إبراهيم بن هاشم) قد **سقط من السند** في الكافي المطبوع)[3].

الرواية الثانية: علي بن محمد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (ع) قال: اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه[4]. حيث يقول: (والذي يظهر لي أن هذا الحديث **أقحم** في ب ٦١ (الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر عالما أو جاهلا) من ك (الصلاة) من غير مناسبة، فهو لا يتناسب وعنوان الباب، والشيخ الطوسي أخرج جميع روايات الباب في التهذيب سوى هذا الحديث. وبمراجعتي إلى النسخ الخطية **تبين أنها مختلفة هنا في عدد أحاديث الباب المذكور وترتيبها**، فما في نسخة الشهيد مختلف عما في نسخة الميرزا محمد الشرواني ﷺ، وما

(١) انظر المصدر السابق ص(١٤١).

(٢) انظر الكافي: ج ٢، ص ١١٠، ك (الإيمان والكفر) ب ٥٤، ح٥.

(٣) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٣٧).

(٤) انظر الكافي: ج ٣، ص ٤٠٦، ك (الصلاة) ب ٦١، ح١٢.

فيهما يختلف عما في غيرهما..)[1].

الرواية الثالثة: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد جميعا، عن رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبدالله (ع) عن المتمتع لا يجد الهدي... الخ[2]. حيث يقول: (هذا، وقد رجحت احتمالا آخر في كتاب (بحوث حول روايات الكافي) ص ١٣٧، وحاصله: **أن يكون في السند تصحيف وليس سقطا....**)[3].

الرواية الرابعة: علي بن إبراهيم، عن أبيه (عن ابن أبي عمير) عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر (ع) قال: كل ذنب يكفره القتل... الخ[4]. حيث يقول: (ربما يقال: إن هذا الحديث ثلاثي، فينبغي إدراجه في القسم الأول من الكتاب، وذلك لأمرين: الأول: أن (ابن أبي عمير) **ليس في جميع نسخ الكافي، وإنما هو في بعضها**، ولذا جعله محقق الكتاب بين معقوفتين. **والصحيح أنه زائد لعدم وجوده في النسخ الخطية المعتمدة وفي الطبعة الحجرية من الكافي.....**)[5].

النموذج الرابع: ثامر هاشم العميدي

حيث يقول في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع): (من تتبع روايات الفروع يظهر أن بعض الأسانيد فيها قد سقط منها أحد الرواة، وقد سبق الكلام عن عناية الكليني بسند الحديث، **فهو ينقل بأمانة!!** ما سمعه من أشياخه حتى

(١) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٠).

(٢) انظر الكافي: ج ٤، ص ٥٠٦، ك (الحج) ب ١٩١، ح١.

(٣) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٥).

(٤) انظر الكافي: ج ٥، ص ٩٤، ك (المعيشة) ب ١٩، ح٦.

(٥) انظر (ثلاثيات الكليني) ص(٣٤٧-٣٤٨).

ترددهم في النقل بين روايين، مع التنبيه على ما رفع أو أرسل من الحديث، وعلى الرغم من ذلك **فقد وجد السقط في رواة السند** مع سلامة رجاله من التدليس[1]، مما يحتمل أن يكون سببه سهوا من الكليني أو من أحد تلامذته الذين استنسخوا الكافي ونشروه[2]، على أن ذلك لم يتكرر كثيرا في أسانيد روايات الفروع إلا في مواطن قليلة نذكر منها ما يأتي:

أ - روى عن علي بن إبراهيم، عن أبيه (إبراهيم بن هاشم) عن علي بن عطية، علما أن إبراهيم بن هاشم لا يروي عن علي بن عطية بلا وساطة، ووساطته إليه ابن أبي عمير[3]، ولم ترد لإبراهيم رواية عن ابن عطية بحذف الوساطة إلا في الموضع المذكور **مما يحتمل سقوطها** سهوا أو لنقل إبراهيم عن كتب لابن عطية[4]!!.

---

(١) أي أن هذا السقط في الأسانيد وإن وجد في الحديث فإنه لا يعد قدحا فيه لأن رواته غير مدلسين، أي أن هذا السقط لا يؤثر فتأمل!!.

(٢) إذا كانت هذه هي حقيقة أسباب السقط الموجود في أسانيد الكافي، فلماذا لا يهتم بها في طبعات الكافي الجديدة ليتم معالجتها بصورة سليمة لا تجعل أحدا يتهم الكافي بوجود سقط في أسانيده!!. لعل السبب هو عدم الجرأة على ذلك بسبب عدم معرفة الراوي الساقط أصلا من هو، ولأن هذا قد يفتح باب القدح في أسانيد الكتب المعتمدة، ومن أهمها كتاب الكافي.

(٣) انظر كتاب الكافي: ج ٥، ص ١٨٢/٧٦/١، ك (المعيشة).

(٤) هذا مجرد احتمال ليس له مستند صحيح، إذ لو كان كذلك لتم تصحيح هذا السقط من خلال الأسانيد الأخرى، وخصوصا أن إيراد مثل هذه الاحتمالات في مثل هذه المواضع من الروايات يعتبر ضعفا في تعليل ذلك السقط.

ب - روى عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الحلبي[1]، وابن محبوب يروي عن الحلبي بأكثر من وساطة، منه ما رواه بتوسط علي بن رئاب عن ابن مسكان عنه[2]، وروى أيضا عن أبي أيوب الخزاز، عن ابن مسكان عنه **مما يحتمل معه الاحتمال السابق نفسه**[3].

ج - روى عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم[4]، ومحمد بن الحسين لا يروي عن العلاء إلا بالوساطة وهي إما صفوان بن يحيى[5] أو علي بن الحكم[6]، **مما يحتمل سقوط الوساطة في هذا الموضع أيضا....)** ثم ساق مثالين آخرين[7].

وقال في موضع آخر: (نعم، لا ينكر وجود روايات **مقطوعة السند** في فروع الكافي[8]، كالروايات التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة دون رفعها إلى واحد منهم، كالروايات الموقوفة على أبي بصير، وأبي خديجة، و.....، وهذه الروايات وإن كانت ليست بحجة[9] لعدم اتصال سندها بالإمام (ع) لاحتمال

---

(١) انظر كتاب الكافي: ج ٤/الصيام: ٢/١٦/٩٥.

(٢) انظر المصدر السابق: ج ٧/المواريث: ٥/٢٤/١١٢.

(٣) يعني في المثال السابق وهو سقوطه سهوا!!.

(٤) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٢/٢٤/١٠٥.

(٥) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٢/٧٧/١٧٦.

(٦) انظر المصدر السابق: ج ٤/الصيام: ٣/٢٥/١٠٦.

(٧) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) ص(٢١٤-٢١٥).

(٨) وكذلك أصوله أيضا.

(٩) إن كانت ليست بحجة، فلماذا تبقى على حالها من دون تمييز لها عما هي حجة، حتى يتعبد أتباع مذهب الإمامية ربهم بروايات يحتج بها في العقائد والأحكام!!.

وقوع الخطأ والاشتباه في أقوال الرواة، إلا أن الكليني روى معظمها - بالنص أو المضمون - بطرق موصولة السند إلى الإمام (ع)...[1])[2].

وبعد هذه الجولة مع هذه الشبهة حول وقوع السقط والتصحيف، بل والتحريف في كتاب الكافي؛ فأذكّر بما نقلته من كلام علمائهم المتقدمين والمعاصرين في شبهة وجود السقط في رواياته وأسوق مقتطفات من كلام أحمد الكاتب في موضوع له بعنوان: (تقييم سند الروايات التاريخية) حيث يقول: (وبالرغم من وجود عمليات تزوير وتلاعب في الكتب القديمة والحديثة، فلم أرَ من يتوقف لكي يدرس تلك الكتب ويتأكد من صحتها..، وعموما اعتقد: أن من الضروري في البحث العلمي التأكد: أولا: من صحة نسبة الكتب التاريخية المعروفة ك: (الغيبة) و(إكمال الدين) و(الإرشاد) و(الفصول) إلى أصحابها، والتأكد من عدم إضافة أو نقصان أو تحوير أي شيء منها.. **وهذا أمر عسير غير ممكن**.. حيث لا توجد في التراث الشيعي من الكتب **(الصحيحة) - أي ما صح نسبتها إلى مؤلفيها** - سوى كتب الحديث الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) التي رواها العلماء واحدا عن واحد. ثم لا بد ثانيا: من دراسة مؤلفيها ومدى دقتهم وضبطهم. وهذا أمر ممكن وليس بعسير. ثم لا بد من دراسة سلسلة الرواة الذين ينقلون عنهم، والتأكد من وجودهم وصدقهم وضبطهم.. **فإن بعض الرواة لا وجود لهم**، أي أنهم أشخاص وهميون مختلقون، وبعضهم غلاة كذابون وضاعون، وذلك حسبما يقول علماء

---

(١) يعني لا ضير من كونها مقطوعة السند في هذه المواضع، فإنها موصولة في مواضع أخرى!!.

(٢) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) ص(٢١٠-٢١٢).

الرجال الشيعة الإمامية الاثني عشرية كالطوسي والنجاشي والكشي وابن الغضائري وغيرهم).

فمثل هذا الرأي من مثل هذا الباحث الشيعي مما يستأنس به على وجود - أو على أقل الأحوال جواز - حصول الدس والتحريف والتزوير في التراث الشيعي كله، فما بالك بكتاب واحد من الكتب الأربعة، وخصوصا مع وجود ما يسوغه مما ذكرته من الأدلة سابقا.

جدول المواضع التي أشار الخوئي في معجمه إلى سقطها أو تحريفها من الكافي

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
١	ج ٢ - ص ٢١٨ - ٢١٩	الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر وجهها ٢٢، الحديث١
٢	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب المحرم يذبح ويحتش لدابته ٩٨، الحديث ١
٣	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	باب السهو في ركعتي الطواف ١٣٨، الحديث ٥، من الكتاب المتقدم
٤	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٥، كتاب المعيشة ٢، باب آخر منه في حفظ المال ١٥٥، الحديث ١
٥	ج ٧ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب صيد الحرم وما يجب فيه الكفارة ٢١، الحديث ٢٥
٦	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب تفضيل القرابة في الزكاة ٣٣، الحديث٣
٧	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب فضل المقام بالمدينة ٢١٩، الحديث ٣
٨	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب الحلواء ٧١، الحديث ١

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٩	ج ٩ - ص ٣٦٢ - ٣٦٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي ٩١، الحديث ١
١٠	ج ٢٣ - ص ١١٨	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب الذبح ١٨٥، الحديث ٦
١١	ج ٢٤ - ص ٦٠	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب مجالسة أهل المعاصي ١٦٢، الحديث١٢
١٢	ج ٢ - ص ٨٤	الجزء ٦، كتاب العقيقة ١، باب أنه يعق يوم السابع للمولود ١٧، الحديث ٩
١٣	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ١، كتاب التوحيد ٣، باب المشيئة والإرادة ٢٦، الحديث ٦
١٤	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٣، كتاب الحيض ٢ باب غسل الحائض وما يجزئها من الماء ٧، الحديث ٢
١٥	ج ٣ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٥، كتاب النكاح ٣، باب السنة في المهور ٤٥، الحديث ٧
١٦	ج ٧ - ص ١٧١	الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما لا يجوز من الوقف والصدقة ٢٣، الحديث ١٨
١٧	ج ٩ - ص ٢٩٩	الجزء ٢، كتاب الدعاء ٢، باب الحرز والعوذة ٥٧، الحديث ٤
١٨	ج ٩ - ص ٢٩٩	الجزء ٢، كتاب فضل القرآن ٣، باب فضل القرآن ١٢، الحديث ١٧

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
١٩	ج ١٠ - ص ١٤٥ - ١٤٦	الجزء ٦، كتاب الطلاق ٢، باب تفسير طلاق السنة ٨، الحديث ١
٢٠	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٧، كتاب الحدود ٣، باب ما يوجب الجلد ٥، الحديث ٩
٢١	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب الغسل في شهر رمضان ٦٧، الحديث٤
٢٢	ج ١٢ - ص ٤٢٢ - ٤٢٣	الجزء ٦، كتاب الدواجن ٩، باب الغنم ٥، الحديث ٢
٢٣	ج ١٣ - ص ٣٥ - ٣٦	الجزء ١، باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام (١٢٤)، الحديث ١٥
٢٤	ج ١٤ - ص ٤٠ - ٤١	الجزء ٦، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، من كتاب الطلاق ٤، الحديث ١
٢٥	ج ١٤ - ص ٢٢٩ - ٢٣٠	الجزء ٧، باب في القاتل يريد التوبة، من كتاب الديات ١٧، الحديث١
٢٦	ج ١٧ - ص ١٨ - ١٩	الجزء ٦، كتاب الزي والتجمل ٨، باب الجزع اليماني والبلور ٢٥، الحديث ١، والروضة: الحديث ٢٧٧
٢٧	- ج ١٧ - ص ١٤٢	الروضة: الحديث ١١

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٢٨	ج ١٨ - ص ٥٥ - ٥٦	الجزء ١، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ١٠، الحديث٨
٢٩	ج ١٩ - ص ٢٩٠ - ٢٩١	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب الكبر ١٢٤، الحديث ٤
٣٠	ج ٢٠ - ص ٢٢	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ٥٢، الحديث ٢
٣١	ج ٢٠ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب الفجر ما هو ومتى يحل ومتى يحرم الأكل ١٨، الحديث ١
٣٢	ج ٢١ - ص ٨٩	الجزء ١، كتاب الحجة ٤. باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام ١٢٠، الحديث ٩
٣٣	ج ٢٢ - ص ١٨٤ - ١٨٥	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، عليهم السلام ١٢٦، الحديث ٦ و ١٧
٣٤	- ج ٢ - ص ١٤	الجزء ٣، كتاب الطهارة ١، باب الاستبراء من البول ١٣، ذيل لحديث٣
٣٥	ج ٢٣ - ص ١٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب موضع رأس الحسين عليه السلام ٢٢٩، الحديث ٢

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٣٦	ج ٢٤ - ص ١٤	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب فرض الزكاة ١، الحديث ١٢
٣٧	ج ٢٤ - ص ١٦	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب الذنوب ١١١، الحديث ١٦
٣٨	ج ٢٤ - ص ١٧	الجزء ٦، كتاب الزي والتجمل ٨، باب التجمل وإظهار النعمة ١، الحديث ١١
٣٩	ج ٢٤ - ص ٢٧	الجزء ٧، كتاب الشهادات ٥، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز ١٣، الحديث١١
٤٠	ج ٢٤ - ص ٢٩	الجزء ٧، كتاب الوصايا ١، باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل.، ٢٣، الحديث٣٩
٤١	ج ٢٤ - ص ٣٠ - ٣١	الجزء ٧، كتاب المواريث ٢، باب الإخوة من الأم مع الجد ٢٤، الحديث ٥
٤٢	ج ٢٤ - ص ٣٢	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ١٠٨، الحديث ٧٢
٤٣	ج ٢٤ - ص ٣٢	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب العبادة ٤٢، الحديث ١
٤٤	ج ٢٤ - ص ٤١	الجزء ٥، كتاب المعيشة ٢، باب الصروف ١١٥، الحديث ٢٢

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٤٥	ج ٢٤ - ص ٤٦	الجزء ٦، كتاب الطلاق ٢، باب المباراة ٦٤، الحديث ٥
٤٦	ج ٢٤ - ص ٤٦	الجزء ١، كتاب فضل العلم ٢، باب من عمل بغير علم ١٢، الحديث٢
٤٧	ج ٢٤ - ص ٧٢ - ٧٣	الجزء ٢، كتاب الإيمان والكفر ١، باب أن الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلها ١٨، الحديث٢
٤٨	ج ٢٤ - ص ٧٨ - ٧٩	الجزء ٦، كتاب الأشربة ٧، باب شرب الماء من قيام ٤، الحديث ٥
٤٩	- ج ٢٤ - ص ٩٢	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب السجود والتسبيح والدعاء..، ٢٥، الحديث ١١
٥٠	ج ٢٤ - ص ٩٥	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب بناء مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ١٣، الحديث٢
٥١	ج ٢٤ - ص ١٠٣ - ١٠٤	الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب فضل زيارة أبي الحسن موسى عليه السلام ٢٣٤، الحديث ١
٥٢	ج ٢٤ - ص ١١٥ - ١١٦	الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب عرض الأعمال على النبي والأئمة عليهم السلام ٢٩، الحديث ٤

م	موضع عبارة الخوئي في معجمه	موضع الرواية المنتقدة من الكافي
٥٣	ج ٢٤ - ص ١٢٠	الجزء ٤، كتاب الصيام ٢، باب ما يقول الصائم إذا أفطر ١٥، الحديث ١
٥٤	ج ٢٤ - ص ١٢٣	الجزء ٢، كتاب فضل القرآن ٣، باب فضل القرآن ١٢، الحديث ٢١
٥٥	ج ٢٤ - ص ١٦٨ - ١٦٩	الجزء ٣، كتاب الصلاة ٤، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته ٥٦، الحديث ٣
٥٦	ج ٢٤ - ص ١٧٢	الجزء ٣، كتاب الطهارة ١، باب صفة التيمم ٤٠، الحديث ٥
٥٧	ج ٢٤ - ص ١٧٣	الجزء ٣، كتاب الزكاة ٥، باب فيما يأخذ السلطان من الخراج ٢٥، الحديث ٦

۞ الشبهة الخامسة: وجود الخلاف في عدد مرويات الكافي.

كتاب الكافي للكليني قد أحيط بكثير من العناية والاهتمام في جميع نواحيه، كما يصرح بذلك أتباع المذهب الاثني عشري من علماء وباحثين معاصرين، وقد بينت شيئا من تلك العناية عند الحديث عن كتاب الكافي في أول الرسالة.

ولكن المتأمل في مثل هذه العبارات يرى أن قائليها ممن تطرقوا لذكر عدد روايات الكافي لا يحاولون التركيز على وجود اختلاف واقع بين علماءهم فيما يحويه الكافي من راويات يسمونها (أحاديث[1]!!)، بل تجد أكثرهم إما أن يعتمد على عبارات المتقدمين في عدِّ تلك الأحاديث، وإما أن يذكر لها عددا من عنده بعد إحصاءه لها بنفسه، أو اعتماده على غيره من المتقدمين أو المعاصرين، وإن أشار إلى اختلاف العدد بينهم فإنه يذكره إما على سبيل النقل المجرد من دون تعليق، وإما أن يعقب عليه ببعض التبريرات التي يظن قارئها أنها لا تؤثر في وثاقة الكتاب ولا صحة رواياته والاطمئنان إليها.

وأشهر من نقلت عنه عبارات عدد أحاديث الكافي مع تفصيل أنواعها - فيما وقفت عليه - صاحب لؤلؤة البحرين الشيخ يوسف البحراني[2]

---

(١) إذ أن عبارة الحديث إذا أطلقت عند العلماء فإنه يراد بها مانُسب إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته، والتي لو أحصيت في كتاب الكافي لما بلغت قرابة عُشر رواياته، لكن الإمامية على حسب تعريفهم له يخالفون في ذلك كعادتهم ويضيفون إلى هذا التعريف أقوال أئمتهم فيعتبرونها أحاديث للمعصومين.

(٢) يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني (١١٠٧-١١٨٦هـ)، من آل عصفور: فقيه إمامي، غزير العلم من أهل البحرين توفي بكربلاء. من كتبه (الدرة النجفية - الحدائق الناضرة - لؤلؤة البحرين) انظر الأعلام للزركلي (٢١٥/٨).

(ت١١٨٦هـ)، حيث يقول الخوانساري[1] (ت١٣١٣هـ): (ونقل صاحب "لؤلؤة البحرين" عن بعض **مشايخنا المتأخرين** أن جميع أحاديث "الكافي" حصرت في **ستّة عشر ألف حديث ومائة وتسعين حديثاً**، الصحيح منها باصطلاح من تأخّر خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والموثق مائة حديث وألف وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً)[2].

وهذا النقل يلاحظ عليه ثلاثة أمور:

الأول: أن قوله (**عن بعض مشايخنا المتأخرين**) يوحي بأن الضمير يعود إلى الخوانساري، فيكون المعنى عن بعض شيوخه المتأخرين. والخوانساري متوفى في أوائل القرن الرابع عشر، فيكون شيوخه تقريبا من متأخري القرن الثالث عشر، أي بعد وفاة البحراني نفسه في أواخر القرن الثاني عشر وهذا نقل لا يستقيم، بل فيه ما فيه من الخطأ الواضح.

الثاني: أن حصره وتعداد لأحاديث الكافي هنا بلغت (١٦١٩٠) حديثا، وهذا يخالف المشهور الذي هو (١٦١٩٩) حديثا.

الثالث: عدم ذكره للحديث الحسن، ولا لعدد أحاديثه.

فلا أعلم هل هذا سقط وتصحيف في هذه الطبعة، أم هو الصواب؟؟ حيث

---

(١) محمد باقر الموسوي الخوانساري (١٢٢٦-١٣١٣هـ) عالم رجالي ومؤرخ وأديب إمامي، له مؤلفات في علوم شتى من أشهرها كتابه في سير وتراجم العلماء الموسوم بـ(روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) انظر الأعلام للزركلي (٤٩/٦) ومقدمة الروضات.

(٢) انظر كتاب (روضات الجنات) (١٠٩/٦).

أني وجدت نقل هذا الكلام عن البحراني أيضا عند السيد حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ) مع اختلاف يسير في كتابه (نهاية الدراية) حيث يقول: (ثم إن الشيخ المحدث صاحب اللؤلؤة، حكى عن **بعض مشايخنا المتأخرين**: أن جميع أحاديث الكافي، حصرت في **ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا**: الصحيح منها على اصطلاح من تأخر: خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا. والموثق: مائة حديث وألف وثمانية عشر حديثا. والقوي منها: اثنان وثلاثمائة. والضعيف منها: أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثا) انتهى موضع الحاجة. فيكون المجموع على هذا: **ستة عشر ألف وأربعمائة وسبعة وسبعون حديثا**، فيزيد على الحصر الأول مائتين وسبعة وثمانين حديثا)[1].

ويقصد بالحصر الأول ما ذكره سابقا في كتابه بقوله: ((و) اعلم أن (مما تضمنته كتب الخاصة من الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام تزيد على) ستة آلاف وستمائة كتاب على ما ضبطها الشيخ الحر صاحب الوسائل. وإن واحدا منها، وهو المهذب الصافي، أعني **الجامع الكبير المسمى بالكافي**، يزيد على (ما في الصحاح الستة للعامة)، كما صرح به الشهيد في الذكرى لأن أحاديث الكافي (**ستة عشر ألف وتسعة وتسعين**)، وأحاديث البخاري ومسلم كل (أربعة آلاف) غير المكررات، وباقي الصحاح لا تبلغ صحيح البخاري)[2].

حيث يلاحظ على عبارة السيد الصدر أيضاً خمسة أمور:

الأول: أنه نقل نفس عبارة الخوانساري (**عن بعض مشايخنا المتأخرين**)،

---

(١) انظر (نهاية الدراية) ص(٥٤٦).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٥١٧).

وهذا يقال فيه مثل ما قيل سابقا من حيث كون مشائخ الصدر (ت١٣٤٥هـ) أحياء بعد وفاة البحراني (ت١١٨٦هـ).

الثاني: أن نقله عن صاحب اللؤلؤة فيه زيادة عما في كتاب الروضات بمقدار تسعة أحاديث، فقد نقل الخوانساري عن البحراني أن عددها (١٦١٩٠) حديثا، بينما نقل هو عن البحراني أيضا أن عددها (١٦١٩٩) حديثا.

الثالث: أنه وافق الخوانساري في إسقاط الحديث الحسن ذكرًا وعددًا.

الرابع: أنه جمع هذه الأحاديث الموجودة في الكافي فأوصلها إلى (١٦٤٧٧) حديثا، فلا أعلم هل هو خطأ في الجمع!! لأن ناتج الجمع سيكون (٥٠٧٢+ ١١١٨+ ٣٠٢ + ٩٤٨٥ = ١٥٩٧٧) حديثاً، أم أنه قد أحصاها بنفسه بموجب نسخة لديه حاضرة؟؟ أم أنه نقله عن غيره من المتقدمين؟؟ أم أن في عبارة البحراني تحريف في عدد الأرقام بحيث سقط منها ما يؤدي إلى النتيجة الصحيحة؟؟ والله أعلم.

بل إنه حتى على فرض إضافة عدد الحديث الحسن (١٤٤) الساقط من نسخة الخوانساري ونسخة الصدر، كما يقول محقق كتابه[1]؛ فإن العدد سيكون ١٥٩٧٧ +١٤٤ = ١٦١٢١) حديثا بمعنى أنه سينقص عما ذكره الصدر عن البحراني بمقدار (٧٨) حديثا فتأمل!!.

الخامس: أنه قد حدد عدد أحاديث الكافي بمقدار (١٦٠٩٩) حديثا. مما يعني أنها تنقص عما ذكره صاحب الروضات عن البحراني بمقدار (٩١) حديثا.

لذا والذي يظهر لي أن الخطأ في النسخ - **إن اعتبرناه خطأ** - قد وقع في

---

(١) ماجد الغرباوي انظر حاشية (نهاية الدراية) ص(٥٤٦) ، حيث يقول: (في اللؤلؤة ههنا زيادة: (والحسن مائة وأربعة وأربعين حديثا). لؤلؤة البحرين (طبعة طهران): ٢: ٢٣٧).

لفظة مئة وتسعة وتسعين حديثا)، حيث يلاحظ أن لفظة (**تسعين**) ثابتة، وإنما حصل التغيير فيما قبلها على النحو التالي:

- فبعضهم أسقط المائة، فكتب: (وتسعة وتسعين) ليصبح العدد (١٦٠٩٩).
- وبعضهم أسقط التسعة، فكتب: (ومئة وتسعين) ليصبح العدد (١٦١٩٠).
- وبعضهم لم يسقطهما، فكتب: (ومئة وتسعة وتسعين) ليصبح العدد (١٦١٩٩).

وعلى كل اعتبار فهذا لا يهمني تحقيقه في هذا البحث، بقدر ما يهمني إثبات وجود خلاف في عدد أحاديث الكافي، سواء في النسخ المتقدمة أو المتأخرة، والتي تعني واحدا من أمرين:

الأول: إما عدم وجود نسخة إلى الوقت الحاضر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي.

الثاني: وإما أن كتاب الكافي قابل للزيادة والنقص والحذف والتصحيف من النساخ، بل والوضاع والمحرفين، مما يعني سهولة اختراق هذا الكتاب، وإضافة ما شاء لمن شاء.

وهذا ما سأحاول الإجابة عليه من خلال البحث والتتبع لنقولات المتقدمين والمعاصرين حول هذا الاختلاف، حيث رجعت إلى كتاب (لؤلؤة البحرين) تحقيق وتعليق العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ)، فوجدت فيه عبارة البحراني على النحو التالي: ((فائدة) - قال بعض **مشائخنا المتأخرين**: أما الكافي فجميع أحاديثه حصرت في **ستّة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً**، والصحيح منها - باصطلاح من تأخّر خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً، والموثق مائة حديث وألف حديث

وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة حديث، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً... وأما التهذيب فلم يحضرني عدّ ما اشتمل عليه من الأحاديث، **وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها**)[1].

قال المعلق بحر العلوم: (أنهيت أبواب التهذيب إلى ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابا، وأحصيت أحاديثه إلى **ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة وتسعين** حديثا)[2].

فهذا النقل قد وضّح لنا أمرين اثنين:

الأول: أن عبارة (**بعض مشايخنا المتأخرين**) إنما هي من قول البحراني (ت١١٨٦هـ)، فيكون المراد بشيوخه من كانوا من أهل القرن الحادي عشر تقريبا.

الثاني: أن نقل الخوانساري (ت١٣١٣هـ) والصدر (ت١٣٤٥هـ) للعبارة السابقة فيه خطأ أو تمويه في العبارة، لا نعلم ما هو المبرر لكتابته على هذا النحو؟؟.

ولكن هل النسخة التي حققها بحر العلوم هي النسخة المعتمدة عن نسخة المؤلف، أم أن هنالك نسخة أخرى عن غيره قد تم الاعتماد عليها في إخراج كتاب اللؤلؤة؟؟

ظاهر الأمر أنها النسخة المعتمدة عن نسخة المؤلف، بدلالة ما هو مكتوب على غلافها: (طُبع على نسخة مصححة على نسخة مخطوطة صحيحة) يعني كأنها نسخة المؤلف نفسه - والله أعلم -.

- فإن لم يثبت أنها مطابقة لنسخة المؤلف؛ فهذا يعني أنني بحاجة للبحث عن النسخة المعتمدة، لأقارن بين ما كتب فيها، وبين ما تم نقله عنها، إذ الفرق

---

(١) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٣٩٤-٣٩٦).

(٢) انظر حاشية (لؤلؤة البحرين) لمحمد صادق بحر العلوم ص(٣٩٦).

بين بعض العبارات يؤدي إلى نتائج غير حميدة، كما وضحت بعضها سابقا، وخصوصا في نسبة المشائخ، أو في حصر عدد أحاديث الكافي.

- وإن ثبت أنها مطابقة لنسخة المؤلف؛ فإنه يرد عليها الإشكالات التالية:

الأول: أن العدد الذي ذكره البحراني (١٦١٩٩) حديثا، لا يساوي مجموع الأحاديث المسرودة بعده، (٥٠٧٢ صحيح + ١٤٤ حسن + ١١١٨ موثق + ٣٠٢ قوي + ٩٤٨٥ ضعيف) المجموع يساوي (١٦١٢١) حديثا.

الثاني: أن البحراني ذكر أن أحاديث التهذيب إن لم تزد على أحاديث الكافي، فإنها لا تنقص عنها، فلما نظرت في أحاديث التهذيب بواسطة المحقق بحر العلوم وجدتها تساوي (١٣٥٩٠) حديثا، وهذا يعني أن أحاديث الكافي أقل من أحاديث التهذيب أو توازيها تقريباً.

فهل العلامة المحدث الشهير الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) باعتبار أنه أشهر من ذكر هذا العدد عن أحاديث الكافي بمثل هذا التفصيل، وقارن بينها وبين أحاديث التهذيب أيضا يكتب ما يعرف، أو أنه يهرف بما لا يعرف؟؟ سؤال محير حقا!!.

فبينما نجد أنه كتب في كتابه أن عدد أحاديث الكافي (١٦١٩٩) حديثا[1]، نجد أن مجموعها حسب ما ذكر هو بنفسه يساوي (١٦١٢١) حديثا، فتكون بذلك أقل مما ذكر بمقدار (٧٨) حديثاً.

وبينما نجد أنه أحصاها بمقدار (١٦١٩٩) حديثا، نجده يقول بأن أحاديثه

(١) بناء على النسخة التي حققها محمد صادق بحر العلوم - منشورات مكتبة العلوم العامة بالبحرين.

تقل أو تساوي أحاديث التهذيب التي تقدر بحوالي (١٣٩٥٠) حديثا كما أحصاها المحقق بحر العلوم. ثم نجد العلامة المحدث المؤرخ الخوانساري (ت١٣١٣هـ) ينقل عنه في روضاته بأنها حصرت في (١٦١٩٠) حديثا، ويسقط منها أحاديث النوع الحسن. ثم يأتي السيد المحقق المحدث حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ) لينقل عن البحراني أنها تساوي (١٦١٩٩) حديثا، مع إسقاط الحديث الحسن منها، بل ويزيد الطين بلة فيقول بأن مجموعها يساوي (١٦٤٧٧) حديثا، مؤكدا على أنها زادت عن الحصر الذي ذكره لها سابقا وهو (١٦٠٩٩) حديثا بمقدار (٢٨٧) حديثا، ليصبح مجموعها (١٦٣٨٦) حديثا.

فأين الصحيح من عدد أحاديث الكافي من ذلك كله؟؟:

- أهو ١٣٩٥٠ حديثا.
- أم ١٦١٢١ حديثا.
- أم ١٦٠٩٩ حديثا.
- أم ١٦١٩٠ حديثا.
- أم ١٦١٩٩ حديثا.
- أم ١٦٣٨٦ حديثا.
- أم ١٦٤٧٧ حديثا.
- أم ماذا؟؟؟؟؟؟؟؟؟

وأين مكمن الخطأ هل هو في العدِّ من نسخ الكافي، أم في النقل عن الغير؟؟:

- أهو في لؤلؤة البحراني (ت١١٨٦هـ).
- أم في روضات الخوانساري (ت١٣١٣هـ).

- أم في نهاية الصدر (ت١٣٤٥هـ).

- أم في تعليقة بحر العلوم (ت١٣٩٩هـ)

- أم في ماذا؟؟؟؟؟؟؟

ولكن لأتجاوز ذلك في محاولة للبحث عن أولئك المشايخ الذين نَسب إليهم البحراني عدَّ أحاديث الكافي على هذا النحو، أو البحث عن شخصية سبقت البحراني ثبت عنها عدَّ أحاديث الكافي على هذا النحو؟؟ لعلي أجد مصدر هذا العدد المشتهر، لأعرف سبب تغيره بالزيادة والنقص!!

فبدأت بتتبع إحالات المتأخرين من المعاصرين الذين نقلوا عدد أحاديث الكافي في رسائلهم أو مقالاتهم أو كتبهم، لعلي أجد ما يدلني على أولئك المشائخ، فوقفت على جملة من المعاصرين وهم:

الأول: هاشم معروف الحسني (ت١٤٠٣هـ) في كتابه (دراسات في الحديث والمحدثين)[١].

الثاني: حسين علي محفوظ (م ١٣٤٧هـ) في هامش مقدمته لكتاب الكافي[٢].

الثالث: جعفر السبحاني (م ١٣٤٧هـ) في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه)[٣].

---

(١) ص(١٣٣).

(٢) انظر مقدمة كتاب الكافي (٢٨/١)، وقد أشرت إلى وفاته في يناير ٢٠٠٩ في مقدمة الرسالة.

(٣) المطبوع كمقدمة لكتاب (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١) - ط مؤسسة الامام الصادق بقم/إيران.

الرابع: عبد الرسول الغفار في كتابيه (الكليني والكافي)[1]. و(الكليني وخصومه أبو زهرة)[2].

الخامس: ثامر العميدي في كتابيه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع)[3]. و(دفاع عن الكافي)[4] ومقاله (مع الكليني وكتابه الكافي)[5].

ووجدت أن إحالاتهم - فيما وقفت عليه - لا تخرج عن الكتب التالية:

الأول: (مرآة العقول) للعلامة محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ).

الثاني: (لؤلؤة البحرين) للعلامة يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ).

الثالث: (روضات الجنات) لمحمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ).

الرابع: (خاتمة مستدرك الوسائل) للنوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ).

الخامس: (نهاية الدراية) للسيد حسن الصدر (ت١٣٤٥هـ).

وربما أحالوا إلى كتب غيرها[6]، لكنها لا تخرج في إحصائها عما نقله

---

(١) ص(٤٠١-٤٠٢).

(٢) ص(٥٤).

(٣) ص(١٢٣).

(٤) (٣٠٨/٢).

(٥) انظر مقال (مع الكليني وكتابه الكافي) المنشور من موقع مجلة علوم الحديث على الشبكة العنكبوتية.

(٦) انظر الكتب التالية: (جامع المقال) لفخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، و (رجال بحر العلوم) للسيد محمد مهدي الطباطبائي (ت١٢١٢هـ)، و (منتهى المقال) لأبي علي الحائري (ت١٢١٦هـ)، و (قصص العلماء) للميرزا محمد بن سليمان التنكابني (ت١٣٠٢هـ)، و (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لآغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ).

المتقدمون، مما يعني أن الجميع ينقلون من مصادر واحدة لا تخرج عما تم إيراده في هذا الموضوع.

إلا أنه قد استوقفتني إحالة عبد الرسول الغفار لكتاب (مرآة العقول) للمجلسي، وأنه قد عدَّ أحاديث الكافي وأحصاها بمقدار (١٦١٢١) حديثا. وهذه فيها فائدتان:

الأولى: أن المجلسي قد سبق البحراني في إحصاء أحاديث الكافي.

الثانية: أن مراد البحراني بعبارة (**مشائخنا المتأخرين**) قد يكون العلامة المجلسي.

ولكن عند الرجوع إلى الموضع المشار إليه في كتاب مرآة العقول[1] لم أجد تلك العبارة التي نسبت للمجلسي. مما جعل هاتين الفائدتين في موضع احتمال

---

(١) كتاب مرآة العقول من الكتب النادر وجودها في المكتبات الشيعية - كما حاولت ذلك عن طريق بعض المعارف في إيران ولبنان والكويت والبحرين - بل حتى في موسوعاتهم الفقهية الموجودة على أقراص (سي دي)، بل حتى في مواقع تحميل كتب الشيعة أنفسهم، كما يشهد بذلك واقع الشبكة حتى تاريخ كتابة هذا التعليق في عام (١٤٣٠هـ) . ومما يؤكد ذلك ما وجدته مكتوبا عن الشيخ دمشقيه في مقدمة كتابه (كتاب الكافي تحقيق المجلسي والبهبودي) حيث يقول: (وبقي كتاب مرآة العقول منبوذا لا يعرفه كثير من الشيعة. بل ولم نستطع الحصول عليه في الانترنت ولم يضعه الشيعة في برامج كتبهم على الكمبيوتر كالمعجم الفقهي). ولكن بحمد الله تيسرت لي نسخة وجدتها على موقع الدفاع عن السنة على الرابط

(http://www.d-sunnah.net/forum/showthread.php?t=47476&page=2)

فحملتها من موقعها المشار إليه، ثم قمت بالبحث في الخمسة المجلدات الأولى منها فلم أجد لعبارة عبد الرسول الغفار أثرا ولا عينا -والعهدة على النسخة المسحوبة من الموقع.

وعدم يقين حتى يثبت ذلك النقل عن المجلسي.

ومع ذلك وعلى فرض وجودها في النسخة التي بحوزة عبد الرسول الغفار؛ فإن ذلك يرده أمران:

الأول: أن جميع المعاصرين المتأخرين لم يحيلوا - حسب ما رأيت في كتبهم ومقالاتهم - إلى كتاب مرآة العقول للمجلسي كمرجع لعدّ وإحصاء أحاديث كتاب الكافي، ولو وجدوا ذلك أو علموه لأحالوا إليه من دون تردد، وخصوصا أنه موافق لسرد الأحاديث الواردة بعد العدد الإجمالي فلا يحتاجون معه إلى تكلف في تأويل الجمع بين الإحصاءات المختلفة لعدد أحاديث الكافي، وأيضا لأن المجلسي (ت١١١١هـ) أقدم وفاة من البحراني (ت١١٨٦هـ)، مما تعني الإحالة عليه الاعتماد على قوله.

الثاني: أن البحراني (ت١١٨٦هـ) أولى بنقل هذه العبارة بإحصاء أحاديث الكافي عن المجلسي من عبد الرسول الغفار، وذلك لسببين:

السبب الأول: لقرب عهده من المجلسي (ت١١١١هـ)، إذ ليس بينهما سوى (٧٥سنة) فقط، بينما بين عبد الرسول (المعاصر) وبين المجلسي (٣١٧سنة) تقريبا!!.

السبب الثاني: لكون البحراني أعلم بنسخة مرآة العقول وأقرب من غيره من المتأخرين إليها، ومع ذلك لم ينقل عن المجلسي، ولم ينسب إليه القول بعدِّها وإحصاءها، بل حتى ولم يذكر خلافا حول عددها، بل حتى إنه نقل عددا يخالف عدّ المجلسي إن ثبت عنه ذلك الإحصاء.

وهذا يعني واحدا من أمرين:

الأمر الأول: إما أن البحراني لم يطلع على قول المجلسي ولا يعرفه، وهذا

مستبعد ولا يمكن لأحد من أتباع هذا المذهب الاثني عشري الجرأة على القول به، لأن فيه وصفاً لأحد علمائهم بالجهل والغفلة.

الأمر الثاني: وإما أن عبارة إحصاء أحاديث الكافي المنسوبة للمجلسي قد أقحمت وأضيفت حديثا في بعض نسخ كتابه (مرآة العقول) لتوافق ما تم سرده من أنواع الحديث التي غالبا ما تذكر بعد إحصاء أحاديث الكافي، وتقويه، ومن ثمَّ يُتخلص بسببها من الإشكالات التي قد يوردها خصوم الاثني عشرية عليهم في هذه الشبهة.

ولا شك أن ثبوت أي من الأمرين السابقين سيترتب عليه محاذير أخرى قد تكون فاتت على من كتب هذه العبارة ونسبها للمجلسي في مرآة العقول، وخصوصا أن هذا الرقم (١٦١٢١) لم يذكره بنصه أبدا أحد من المتقدمين الذين أحصوا أو نقلوا أحاديث الكافي، وسردوا أنواعها بعده، فتأمل!!.

ومما يؤكد بطلان هذا النقل عن المجلسي كأسبق من أحصى أحاديث الكافي، أو أشار إلى عددها بهذا المقدار، ما وجدته في بعض الكتب المتقدمة عن كتاب المجلسي، والتي تؤكد على سبيل الجزم من غير حكاية أو نقل عن الغير أن العدد الأشهر لأحاديث الكافي هو (١٦١٩٩) حديثا، ومن هؤلاء:

١- فخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ) في كتابه (جامع المقال)، حيث يقول: أما الكافي فجميع أحاديثه حُصرت في (١٦١٩٩) ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً، الصحيح منها باصطلاح مَن تأخر (٥٠٧٢) خمسة آلاف واثنان وسبعون، (والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً)، والموثق (١١١٨) ألف ومائة وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها (٣٠٢) اثنان وثلاثمائة والضعيف منها (٩٤٨٥) أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً والله

أعلم)[1].

٢- أحمد بن عبدالرضا البصري (ت بعد ١٠٨٦هـ) في كتابه (فائق المقال)، حيث يقول: (والكافي جميع أحاديثه: ستّة عشر ألفا ومائة وتسعة وتسعون حديثا. فالصحيح منها بالاصطلاح الجديد: خمسة آلاف واثنان وسبعون. والحسن: مائة وأربعة وأربعون. والموثق: ألف ومائة وثمانية عشر. والقويّ: ثلاثمائة واثنان. والضعيف: تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون)[2].

فهذا النقل سيفيدنا فائدتين:

الأولى: أن مراد البحراني (ت١١٨٦هـ) بعبارة (مشائخنا المتقدمين) قد يكون أحد هذين العالمين: فخر الدين الطريحي أو أحمد البصري.

الثانية: أن القول بأن عدد أحاديث الكافي يساوي (١٦١٩٩) حديثا، قول متقدم على قول المجلسي، مما يعني اشتهار هذا القول عند المتقدمين والمتأخرين، وتوهين القول المنسوب للمجلسي بأقل من هذا العدد.

وبعد هذه الجولة مع نقولات المتقدمين حول عدد أحاديث الكافي، ومعرفة مصادر إحصاءهم لهذا العدد، ووجود خلاف بينهم في ذلك، كان لزاما عليّ أن أعرف رأي المتأخرين المعاصرين حول هذا الإحصاء، وهل هنالك خلاف بينهم أيضا، أم أنهم متفقون على رأي واحد؟؟ وما هو جوابهم عن اختلاف المتقدمين؟؟ وهل لذلك الاختلاف أثر على فرض إقرارهم بوجوده وثبوته؟؟.

بعد التتبع لأقوال المعاصرين - حسب وسعي وجهدي - تبين لي معرفتهم

---

(١) انظر كتاب (جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال) ص(١٩٣).

(٢) انظر كتاب (فائق المقال في الحديث والرجال) ص(١٩٣) - منشورات إحياء التراث بقم.

وإقرارهم بوجود هذا الاختلاف في عدد أحاديث الكافي، لكنهم لم يجزموا بالعدد الصحيح عندما يسوقون عدة أحاديث الكافي، وبعضهم عندما يذكر الخلاف الواقع في ذلك لا يجزم بصحة ما وصل إليه، وبعضهم لا يهمه تضارب أقواله في عدِّها وإحصاءها، وأحسنهم حالا من جزم به بناء على النسخة التي بين يديه.

ولذا سأبدأ في توضيح نتيجة هذا التتبع من خلال نقل كلامهم وتعليقاتهم حول ذلك:

حيث يقول جعفر السبحاني تعليقا على كلام البحراني في لؤلؤة البحرين: (لؤلؤة البحرين للمحدث البحراني الطبعة القديمة غير المرقمة في أحوال شيخنا الكليني وذكر بعد هذا عدد سائر الكتب الثلاثة. وما ذكره من الأرقام ينقص عند الجمع ٧٨ حديثاً فلاحظ)[١].

فهذه إشارة منه إلى وجود خطأ في جمع الأحاديث المسرودة، لكنه في موضع آخر من كتبه يصرح بذكر العدد الذي يرتضيه، حيث يرى (بأن أحاديث الكافي إنما هي: (١٥٥٠٨) حديثاً، وأن الرأي المشهور هو أن أحاديثه: (١٦١٩٩) حديثا)[٢].

أما الدكتور علي حسين محفوظ فيقول في حاشيته على المقدمة التي كتبها لنسخة الكافي المطبوعة والمحققة بواسطة علي أكبر، بعد أن ذكر فيها بأن عدة أحاديث الكافي (١٦١٩٩) حديثا: (أقول: وأما حسب ما رقم في هذه الطبعة فهي

---

(١) انظر كتاب (كليات في علم الرجال) ص(٣٥٧).

(٢) انظر مقدمة (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١).

١٥١٧٦ حديثا)[١].

أما هاشم الحسني (ت١٤٠٣هـ) فيقول: (وعلى هذا الأساس توزعت أحاديث الكافي التي بلغت **ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين** حديثا على النحو التالي: الصحيح منها خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثا، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثا، والموثق ألف ومائة **وثمانية وعشرون** حديثا، والقوي ثلاثمائة وحديثان، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا)[٢]. وأحال في الحاشية إلى روضات الجنات كمصدر لهذه المعلومة.

ولكن عند التأمل نجد أن مجموع ما سرده من أحاديث الكافي يساوي (١٦١٣١) حديثا، بزيادة عشرة أحاديث موثقة، ونقص (٦٨) حديثا عن العدد المشهور لأحاديث الكافي!!.

أما الدكتور عبد الرسول الغفار فيقول : (دأب الشيخ المجلسي أن يصنف أحاديث الكافي إلى الأقسام المعروفة بين علمائنا، وسلك في ذلك منهج من سبقه من علماء الطائفة. فقد أحصى مجموع أحاديث الكليني: ١٦١٢١ حديثا، ثم قال: الصحيح منها ٥٠٧٢ حديثا، والحسن منها ١٤٤ حديثا، والموثق ١١١٨ حديثا، والقوي ٣٠٢ حديثا، والضعيف ٩٤٨٥ حديثا)[٣]. كذا ذكر، ولم يبيِّن في الحاشية المصدر الذي نقل منه عن المجلسي هذا الإحصاء. لكنه بيَّنه في كتابه (الكليني والكافي) حيث ذكر الخلاف في عددها بين بعض المتقدمين ثم قال: (وأما الشيخ

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٢٨/١).

(٢) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٣).

(٣) انظر (الكليني وخصومه أبو زهرة) ص(٥٤).

المجلسي فقال: وعددها ١٦١٢١ حديثاً)[١] وأحال في الحاشية إلى كتاب مرآة العقول (٤٣٧/٢).

ومع ذلك فإنه لم يرتض هذا العدد أيضا، وإنما أحصاها بنفسه ليتبين له أن عددها يساوي (١٥٥٠٣) حديثا. حيث قال: (وقد أحصيت عدد أحاديث الكافي بأجزائه الثمانية فكانت كالآتي: الجزء الأول فيه: ١٤٣٧ حديثا. الجزء الثاني فيه: ٢٣٤٦ حديثا. الجزء الثالث فيه: ٢٠٤٩ حديثا. الجزء الرابع فيه: ٢٤٤٣ حديثا. الجزء الخامس فيه: ٢٢٠٠ حديثا. الجزء السادس فيه: ٢٧٢٧ حديثا. الجزء السابع فيه: ١٧٠٤ حديثا. الجزء الثامن فيه: ٥٩٧ حديثا. وعلى هذا الإحصاء فيكون مجموع الأحاديث هي ١٥٥٠٣ حديثا)[٢].

مع ملاحظة أنه قد أشار إلى وجود خلاف بين المتقدمين في عدها حيث قال: (فالذي أحصيته كان ١٥٥٠٣ حديثاً، وعدَّها بعض المتأخرين ١٥٣٢٨، وفي لؤلؤة البحرين ١٦١٩٩، قال الدكتور حسين علي محفوظ: وأما حسب ما رقم في هذه الطبعة فهي ١٥١٧٦ حديثا)[٣].

أما ثامر العميدي فيقول في مقاله (مع الكليني وكتابه الكافي): (وقد حقّق ثقة الإسلام هذا المطلب على أحسن ما يُرام، إذْ قسّم كتابه الكافي على ثلاثة أقسام رئيسيّة، وهي: أصول الكافي، وفروع الكافي، وروضة الكافي. ثمّ قسم أصول الكافي على ثمانية كتب، اشتملت على (٤٩٩) باباً وأخرج فيها (٣٨٨١) حديثاً، وتجد

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠١).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٤٠٢).

(٣) انظر المصدر السابق ص(٤٠١).

هذا التصنيف نفسه مع فروع الكافي أيضاً، إذ اشتمل على (٢٦) كتاباً، فيها (١٧٤٤) باباً، ومجموع أحاديثها (١١٠٢١) حديثاً. أما قسم الروضة من الكافي فلم يخضعه إلى هذا المنهج من التصنيف، بل ساق أحاديثه تباعاً من غير كتب أو أبواب، بل جعله كتاباً واحداً، وقد احتوى على ستمائة وستة أحاديث)[1].

وعلى هذا الإحصاء الذي ذكره العميدي يكون مجموع أحاديث الكافي (١٥٥٠٨) حديثا، معقبا على ذلك بقوله: (ومن هُنا يظهر أنّ ما قيل عن مجموع أحاديث الكافي لا ينطبق مع العدد الفعلي المطبوع حالياً كما سيتّضح...)[2].

وبهذا يتبين للقارئ حول أقوال المعاصرين التي نقلوها عن غيرهم وتبنوها، أو خالفوها في إحصاء أحاديث كتاب الكافي ما يلي:

أولا: أنها لا تخرج عن هذه الأعداد:

(١٦١٩٩ - ١٦١٣١ - ١٥٥٠٨ - ١٥٥٠٣- ١٥٣٢٨- ١٥١٧٦).

ثانيا: أن أغلبها نقل لعبارة البحراني في نقله لأحاديث الكافي نقلا مجردا من غير تدقيق ولا تمحيص وأنها الأشهر في هذا الشأن، وبعضها الآخر محاولة لإحصاء جديد ضمن نطاق الكتاب المطبوع.

---

(١) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث. وهذه عبارة السبحاني في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه)، ولكن العميدي نقلها من غير إحالة، وقد لاحظت على العميدي نقله لمقولات السبحاني - وربما غيره - في غير ما موضع من غير إحالة، وهذا ما أوقعه في تضارب أقواله في بعض الأمور الدقيقة كما سأوضحه في عدِّه وإحصاءه لأحاديث الكافي.

(٢) المصدر السابق.

مما يثير تساؤلا لدى كل باحث حول هذا الاختلاف مفاده: لماذا لا يجتمع المعاصرون ويتصدوا لهذا الإحصاء الذي نقله البحراني ليؤكدوا صحته أو ضعفه بدلا من محاولاتهم لتبرير ذلك الإحصاء بتبريرات ضعيفة كما سيأتي؟؟؟.

الذي يبدو لي أن ذلك راجع لأحد الأسباب التالية:

السبب الأول: عدم معرفتهم أحيانا بتمييز الحديث على حسب أنواعه المعروفة المختلفة لعدم اهتمامهم بهذا الجانب أصلا، وخصوصا إذا كانت جميع أحاديث الكافي يصح الاحتجاج بها ولو كانت ضعيفة.

السبب الثاني: عدم استطاعتهم تغيير الأحكام الواقعة على هذه الأحاديث من المتقدمين - على فرض معرفتهم وتمكنهم من تمييز أنواع الحديث - حيث أنهم لو فعلوا ذلك فإنهم قد تجرأو على عمل سيخالفهم عليه الأكثرون، كما مرّ علينا في محاولة تصحيح كتاب الكافي. ولذا تجد بعضهم كالعميدي وغيره حينما أحصوا روايات الكافي، أحصوها مجردة من غير تقسيم على الأنواع المعروفة.

السبب الثالث: أنهم من خلال سبرهم لكتبهم ومؤلفاتهم قد تعودوا على وجود الزيادة والنقص والتحريف، فنقلوا هذه العبارة مجردةً خشية أن ينقبوا بأنفسهم فيكتشفوا أمرا يخالف هذا التعداد العام. ثم لا يستطيعون البوح به أو إظهاره.

ولكن هل سيُسلِّم بذلك أتباع هذا المذهب؟؟ والجواب طبعا: أنهم لم ولن يفعلوا، بل ستجد عندهم أجوبة جاهزة تم تحريرها لتصديرها لمن يريد عند الحاجة إليها. حيث انقسموا في تحرير هذه الأجوبة إلى فريقين:

الفريق الأول: من دافع عن العدد (١٦١٩٩) معتقدا صحته، محاولا إيهام القارئ بأن عبارة بعض العلماء الصحيحة هي الموافقة لجمع أرقام هذه

الروايات، وموضحا كل لبس قد يشكل عليه، كالنوري في خاتمة مستدركه، حيث نقل عبارة البحراني في اللؤلؤة وحاول الإجابة على ما قد يشكل عليه فقال: (الرابع: قال في اللؤلؤة - بعد ذكر عدد أحاديث الكافي والفقيه والاستبصار -: وأما التهذيب فلم يحضرني عد ما اشتمل عليه من الأحاديث وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، والاشتغال بعدِّها ليس من المهمات والله العالم، انتهى. قلت: إن العلامة المجلسي (رحمه الله) قد عدَّ أحاديث كل باب منه في شرحه عليه المسمى بملاذ الأخيار، إلا أن الموجود منه من أول الكتاب إلى آخر العبادة، ومن أول الطلاق إلى آخره، وعندي نسخة جليلة تامة من كتاب التهذيب بالغ بعض العلماء في تصحيحه، وضبط ما اختلف فيه النسخ من الكلمات، وعدَّ الأبواب وأحاديث كل باب، فامتحنته فوجدته صحيحا،..... وبالجملة قد جمعنا عدد الأبواب وأحاديثها، فكان عدد الأبواب: ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابا، وعدد الأحاديث: ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وتسعين حديثا، **ينقص عن أحاديث الكافي بألفين وستمائة وتسعة أحاديث، فلعل مراد صاحب اللؤلؤة أحاديث فروع الكافي**، لإتمام ما في الأصول والفروع والروضة، والله العالم)[1].

فهذه محاولة من النوري لترقيع قول البحراني عن عدد أحاديث الكافي بأنها قريبة من أحاديث التهذيب البالغ عددها (١٣٥٩٠) حديثا كما عدَّها النوري. وأن المراد بها عدد أحاديث فروع الكافي، ولكنها محاولة فاشلة إذا علمنا بأن أحاديث الفروع كما عدَّها السبحاني تبلغ (١١٠٢١) حديثا، وكما عدَّها عبد

(١) انظر كتاب(خاتمة مستدرك الوسائل) (٦/٤١٤-٤١٥) - تحقيق موسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.

الرسول تبلغ (١١١٢٣) حديثا، فأين وجه المقاربة بين عدِّ النوري، وبين هذين العددين!!.

الفريق الثاني: من ذكر العدد (١٦١٩٩) غير مقتنع به لمخالفته الواقع، ولكنه حاول تبريره بعدة مبررات، ومحاولا حمل التعداد المشهور للروايات على كونهم اعتبروا تكرر الأسانيد، أو على اعتبار تعدد الأجوبة للسؤال الواحد، أو خطأ من النساخ ونحو ذلك، ومع ذلك لم يُسلَّم له بتلك المبررات.

فهذا عبد الرسول الغفار يقول: (**تعدد النسخ المخطوطة والمطبوعة** أدى إلى عدم ضبط عدة أحاديث الكافي، وربما يكون السبب واضحا فيما لو تصفحنا أجزاء الكافي، فإن نسخة الصفواني فيها عدة أحاديث لم تدخل ضمن الترقيم الموجود في نسخة دار الكتب الإسلامية المطبوعة بطهران، في الوقت نفسه هناك أحاديث وردت في نسخة الصفواني لكنها دخلت ضمن الترقيم المعهود،.... وعلى هذا فقد تبين من خلال التتبع أن النسخ التي رواها تلامذة الشيخ الكليني بواسطة أو بدونها كانت مختلفة، فعرض هؤلاء الرواة المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض، فما كان فيها من اختلاف أشاروا إليه، سواء كانت الزيادة من نسخة الصفواني، أو من نسخة النعماني، أو من نسخة ابن بابويه، أو من غيرهم. وهناك شواهد أخرى في بقية أجزاء الكافي، **وأن استقصائها يحتاج إلى تفصيل يطول فيه الحديث، ولا طائل من ورائه**[1].

ومن دواعي الاختلاف في عدة الأحاديث، أن بعض المتون تروى برواية أخرى، إما مشابه للمتن الأساس أو مقارب لها، بل في البعض منها زيادة في

---

(١) قلت: هذه العبارة سنحتاج إليها في خاتمة هذه الشبهة.

العبارة،.... ثم هناك أحاديث لم يعرف أنها من نسخة الصفواني أو النعماني أو ابن بابويه القمي، فقد توجد في بعض النسخ الخطية ولم تجدها في باقي النسخ، ومع ذلك فهذه الزيادة تربك إحصاء الأحاديث، وربما يتعذر إحصاؤها، لكثرة النسخ وتفرقها في البلدان.

ومن دواعي الاختلاف في عدة الأحاديث، أن بعض الروايات لم يكن لها سند، أو أنها مرفوعة، ومع ذلك لم تدخل ضمن الترقيم، بل أنها مدرجة في الموضوع المناسب من الباب والكتاب..... وهناك أحاديث تجدها في أبواب متفرقة، أسانيدها كسوابقها، أما متونها فقد تختلف ومع ذلك لم تندرج ضمن الترقيم. ثم هناك للمتن الواحد أحيانا أكثر من سند، لذا فالأسانيد التي لم تندرج ضمن الترقيم كثيرة جدا. **كل ذلك أوجب التفاوت في عدد أحاديث الكتاب)**[1].

ثم نجد في المقابل من يخالف في ذلك، بل ربما يحاول توهين هذه التبريرات بأسلوب مبطن كما فعل العميدي في مقاله (مع الكليني وكتابه الكافي) حيث قال: (ومن هُنا يظهر أنّ ما قيل عن مجموع أحاديث الكافي لا ينطبق مع العدد الفعلي المطبوع حالياً كما سيتّضح من الجدول الآتي، والسبب في ذلك **ليس كما تصوّره البعض من اختلاف نسخ الكافي**؛ لأنّ النسخ التي اعتمدت في تحقيق الكافي، والنسخ الكثيرة جداً الواصلة إلينا من الكافي هي أسبق زماناً من الذين أحصوا أحاديث الكافي فأوصلوها إلى أكثر من ستة عشر ألف حديث، **ويبدو أنّ سبب التفاوت ليس بسبب عدّ الحديث المروي بإسنادين حديثين، ولا بسبب تشعّب الطريق الواحد إلى شعبتين أو أكثر**، وإنّما لعدّ أجوبة الإمام عليه السلام في مجلس

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٩٧-٤٠١).

واحد على أكثر من سؤال بمنزلة الأحاديث المستقلّة، خصوصاً وأنّها تحمل أجوبة مختلفة تبعاً لاختلاف الأسئلة الموجّهة للإمام في مجلس واحد، وإنْ رواها الكليني رحمه الله بإسناد واحد. نظير ما لو سأل زرارة الإمام الصادق عليه السلام بقوله: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مسألة كذا؟ فقال عليه السلام: كذا، ثمّ يقول زرارة: وسألته عن كذا، فأجاب بكذا، وهكذا. ونظير ما لو قال زرارة مثلاً: قال الإمام الصادق عليه السلام: كذا، ثمّ يقول بعد ذلك: وقال عليه السلام:... وقد يتكرّر هذا في الحديث الواحد مرّتين أو ثلاثاً. وقد وقع مثل هذا في الكافي، ولكن لم أعدّه إلّا حديثاً واحداً في الفهرس الآتي؛ لغلبة الظنّ أنّ الفارق بين (١٦١٩٩) حديثاً - وهو الإحصاء المنسوب إلى بعض العلماء - وبين ما هو مبين في الفهرس الآتي، إنّما كان بسبب ما تقدّم آنفاً، وقد تأكّد لي أنّه لم يكن سبباً، **ولبعد احتمال سقوط مثل ذلك المقدار من النسخ المعتمدة في تحقيق الكافي**، وموافقة المطبوع لما في مرآة العقول والوافي، مع عدم تنبيه أحد من العلماء على سقوط مثل ذلك المقدار ولو من بعض النسخ، **فلم يبق إلّا السبب المذكور، أو خطأ في الحساب**، والله العالم)[1].

وبنحو هذا التبرير - عدّ أجوبة الإمام في مجلس واحد على أكثر من سؤال بمنزلة الأحاديث المستقلّة - قال جعفر السبحاني في كتابه (مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه) حيث يقول: (وعلى ضوء ما ذكرنا يبلغ عدد أحاديثه (١٥٥٠٨) ولكن المشهور أن عدد أحاديثه بلغ (١٦١٩٩) حديثاً، ولعلّ الإحصاء الثاني مبني على عدّ أجوبة الإمام (عليه السلام) في مجلس واحد على أكثر من سؤال

(١) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث.

بمنزلة الأحاديث المستقلة خصوصاً إذا تحمل أجوبة مختلفة تبعاً لاختلاف الأسئلة الموجهة للإمام)[1].

إذن فمبدأ الاتفاق على المبرر لاختلاف عدِّ وإحصاء أحاديث الكافي غير وارد أصلا، حتى على القول بأي من التبريرات المطروحة من المعاصرين كحلٍّ لهذه الشبهة، والسبب في ذلك هو ما سأختم به حديثي حول هذه الشبهة.

ولكن قبل أن أختم هذه الشبهة لا بد لي من وقفة مع ثامر العميدي - الذي يُعتبر أكثر من كتب عن الكافي والكليني على سبيل التخصص، فرسالته للماجستير كانت عن الكليني وكتابه الفروع في مجلد قرابته (٥٠٠) صفحة، ودراسته النقدية المقارنة (دفاع عن الكافي) كانت لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي في مجلدين قرابتهما (١٥٠٠) صفحة، بالإضافة إلى مقالاته على الشبكة العنكبوتية حول الكليني والكافي- لنرى هل السبب الذي ذكره هو الراجح أم أن هنالك خطأ في الحساب أم ماذا؟؟

حيث تتمثل وقفتي هذه في تتبع أقواله المنسوبة إليه كنموذج معاصر يمثل صورة منسوخة عن مبدأ المتقدمين حول إحصائهم لأحاديث الكافي، وذلك أن العميدي قد قام بإحصاء أحاديث الكافي على مرأى ومسمع من علماءهم وأتباعهم، ومع ذلك لم نسمع نقدا منهم حول هذا الإحصاء، ولا ردا لما ذهب إليه، ليؤكد لنا ذلك ما سأختم به الحديث حول هذه الشبهة.

- حيث يرى في مقاله السابق (مع الكليني وكتابه الكافي)[2] أن:

---

(١) انظر مقدمة (موسوعة طبقات الفقهاء) ص(٣٦١).

(٢) انظره على الشبكة على موقع مجلة علوم الحديث.

- أصول الكافي قد اشتملت على (٣٨٨١) حديثاً.
- وفروع الكافي مجموع أحاديثها (١١٠٢١) حديثاً.
- أما الروضة من الكافي فقد احتوى على (٦٠٦) حديثاً.

فيكون المجموع (٣٨٨١ + ١١٠٢١ + ٦٠٦) = (١٥٥٠٨) حديثاً.

- أما في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع) فيرى بأن:

- مجموع ما في أصول الكافي (٣٧٨٣) حديثاً[١].
- ومجموع ما في فروع الكافي (١٠٩١١) حديثاً[٢].
- ومجموع ما في روضة الكافي (٥٩٧) حديثاً[٣].

فيكون المجموع (٣٧٨٣ + ١٠٩١١ + ٥٩٧) = (١٥٢٩١) حديثاً.

- أما في كتابه (دفاع عن الكافي)[٤] فقد نقل قول هاشم الحسني في تقسيم أحاديث الكافي على الاصطلاح الجديد، وارتضاه من دون تعقيب ليصبح مجموع ذلك (١٦١٣١) حديثاً.

فلك أن تقارن بعد ذلك بين هذه الأعداد الثلاثة (١٥٢٩١ أم ١٥٥٠٨ أم ١٦١٣١) لتختار منها العدد الصواب الذي يمكن اعتماده كتعداد صحيح لأحاديث الكافي!!!.

---

(١) انظر كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي - الفروع " ص(١٢٣).
(٢) انظر المصدر السابق ص(٢٤٩).
(٣) انظر المصدر السابق ص(١٣٧).
(٤) انظر كتاب (دفاع عن الكافي) (٣٠٨/٢).

وختاما: قد يرد على ذهن اللبيب بعد هذه الجولة مع شبهة الخلاف في عدد مرويات الكافي سؤال مفاده: لماذا لم يتم حتى الآن الجزم بعدد مرويات كتاب الكافي؟ ولماذا مسلسل الأعداد والإحصاءات المختلفة لا يزال قائما حتى اليوم، مع وجود التقنيات الحديثة التي تسهل عملية العدِّ والإحصاء بشكل مضمون؟

والجواب - والله أعلم - عن ذلك يتمثل في الأمور التالية:

الأول: أن هنالك تزوير وتحريف وتلاعب بنسخ وعبارات كتب الشيعة عموما سواء القديمة المخطوطة منها، أو المطبوعة منها حديثا أدى إلى نقل مثل هذا الاختلال في عدد أحاديث الكافي من دون تمحيص أو تدقيق. لذا فالجزم بمثل هذا العدد لمرويات الكافي قد يوقع القائل به في متاهة النسخ المختلفة التي توجد للكافي، ولا يمكن الجزم بأصحها. أو قد يعرضه للتشنيع عليه من بعض المحققين ونحوهم من بني قومه أو من غيرهم إذا وجدت نسخة أخرى لديهم تفيد بخلاف ما جزم به هذا القائل، وخصوصا أن الأصل المتفق عليه بين علماء الإمامية المحققين - كما بينته - وجود الدس والتزوير في كتبهم المعتمدة، وقابلية الزيادة والحذف والتحريف والتصحيف في النسخ الموجودة.

الثاني: أن عدد أحاديث الكافي موضوع غير ذي بال عند المتقدمين من علماء الشيعة لعلمهم وإقرارهم بمبدأ الدس والتزوير والتحريف الواقع في كتبهم؛ مما يعني عدم التعرض لمثل هذا الأمر خشية وقوعهم في حرج مع خصومهم عند اكتشاف نسخة جديدة من كتبهم أو بين أتباعهم، وخصوصا ما دام أن كل هذه الأحاديث صحيحة. يقول البحراني في لؤلؤة البحرين: (وأما التهذيب فلم يحضرني عدّ ما اشتمل عليه من الأحاديث، وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، **والاشتغال بعدِّها ليس من المهمات**، والله

العالم)[1]. ويبدو أن المعاصرين قد تبنوا منهج المتقدمين في عدم الاهتمام بعدِّها، وأن الأمر لا يتجاوز نقل تعداد المتقدمين، أو ذكر عدد نحوه أو قريب منه. كما فعل عبد الرسول الغفار بعد تعرضه لسبب الاختلاف في عدد أحاديث الكافي بقوله: (... وهناك شواهد أخرى في بقية أجزاء الكافي **وأن استقصائها يحتاج إلى تفصيل يطول فيه الحديث، ولا طائل من ورائه**)[2].

وبهذه الخاتمة أستطيع الجزم بما أسلفته في أول هذه الشبهة من حيث:

أولا: عدم وجود نسخة إلى الوقت الحاضر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي.

ثانيا: أن كتاب الكافي قابل للزيادة والنقص والحذف والتصحيف من النساخ، بل والوضاع والمحرفين، مما يعني سهولة اختراق هذا الكتاب، وإضافة ما شاء لمن شاء. فتأمل!!.

۞ الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتب الكافي.

هنالك سببان دفعاني للحديث عن هذه الشبهة وإفرادها بالبحث وهما:

السبب الأول: النتائج التي خلصت إليها في الشبه السابقة، وأهمها شبهة الخلاف في عدد مروياته. والتي تؤكد على عدم وجود النسخة التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الحاضر في تحقيق الكافي، وكون الكافي قابلا للاختراق بالزيادة والنقص والتحريف.

السبب الثاني: إثارة هذه الشبهة من بعض علماء هذا المذهب من دون إيجاد

---

(١) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٣٩٤-٣٩٦).

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٩٧-٤٠١).

جواب شاف لها، كما أشار إلى ذلك الخوانساري في (روضات الجنات)، والغفار في (الكليني والكافي)[1].

وهذان السببان ولوازمهما أظنهما كافيين لتسويغ إيراد الخلاف في عدد كتب الكافي كشبهة تحتاج إلى إيراد وبحث عن جواب. يقول الخوانساري (ت١٣١٣هـ) في ترجمة الكليني: (وفي إجازة الفقيه الثقة الجليل السيد حسين ابن السيد حيدر الكركي العاملي[2] شيخ إجازة مولانا المحقق السبزاوي وعن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب الكافي وهو **خمسون كتابا** بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصلة بالأئمة (عليهم السلام). **أقول وهذا ينافي** ما نقل عن شيخنا الطوسي ﷺ في فهرسته أنه قال من بعد توثيقه للرجل[3]: له كتب منها كتاب الكافي مشتمل على **ثلاثين كتابا** أخبرنا بجميع رواياته الشيخ أبو عبدالله محمد بن النعمان ﷺ عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عنه (الفهرست ص١٦١) .... وفي رجال سيدنا العلامة الطباطبائي نقلاً عن شيخنا الشهيد ﷺ في (الذكرى) أنه قال: إن ما في الكافي من الأحاديث يزيد على ما في مجموع الصحاح الستّ

---

(١) انظر المصدر السابق ص(٤٠٣-٤٠٨).

(٢) الشيخ حسين بن شهاب الدين بن حسين بن محمد بن حسين بن حيدر العاملي الكركي الحكيم. كان عالما فاضلا ماهرا أديبا شاعرا منشئا من المعاصرين. سكن إصفهان مدة ثم حيدر آباد سنين ومات بها. توفي في سنة ١٠٧٦، وكان عمره ٦٤ سنة - انظر كتاب (أمل الأمل) للحر العاملي (١/٧٠-٧١) تحقيق السيد أحمد الحسيني - مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

(٣) يقصد الخوانساري بالرجل هنا الكليني كما في كتاب الفهرست للطوسي ص(٢١٠).

للجمهور، وعدة كتب الكافي **اثنان وثلاثون كتابا**، ثم أخذ في عدّ تلك الكتب وبدأ بكتاب العقل والجهل، وختم بكتاب الوصايا وكتاب المواريث، وكتاب الروضة، وكأن زيادة الاثنين هنا على الثلاثين الذي قد عرفته من تفصيل فهرست الشيخ من جهة هذا الكتاب فيلاحظ. ثم قال: وهو آخر الكتاب...)[1].

وهذه المقولة من الخوانساري عليها عدة ملاحظات هي:

(١) أنه أورد الإشكال في عدد كتب الكافي عند الكركي وكونها خمسون كتابا، لكنه لم يجب على هذا الإشكال، وإنما أورد تعداد كتبه عند الطوسي كونه أحد المتقدمين في المذهب، وأقرب العارفين بكتاب الكافي لقربه من زمن وفاة الكليني (ت٣٢٩هـ)، ثم ذهب يقارن بينه وبين ما أورده بحر العلوم الطباطبائي، وأن الفرق بينهما يسير، وكأن في ذلك تلمحيا إلى أن قول الكركي قول غريب يخالف المتعارف عليه منذ زمن الطوسي حتى زمن الطباطبائي ومن بعده.

(٢) قوله: (وعدة كتب الكافي **اثنان وثلاثون كتابا**)، هذه العبارة فيها نوع من التداخل، لأنها توحي للقارئ بأن القائل هو الشهيد محمد بن مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) في (الذكرى)، والصحيح أن القائل هو الطباطبائي[2] السيد محمد

---

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) للخوانساري (٦/١٠٦-١٠٩).

(٢) قال الزركلي: ابن المرتضى (.. - ١٢١٢ هـ=.. - ١٧٩٧ م) محمد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي البروجردي الأصل، النجفي: ناظم إمامي، من أهل النجف (في العراق) من كتبه (الاثنا عشريات في المراثي - خ) و (الإجازات - خ) (الأعلام) (٧/١٠٨). وفي مقدمة كتابه الفوائد الرجالية ترجمة ضافية ذكرها محققا الكتاب في قرابة (١٣٠) صفحة، وفيها: من كراماته أنه كان يتّصل بالإمام علي(عليه السلام) في الحرم الشريف، ويسأله عن المسائل فيُجاب مباشرة، ويخلو بشخص الإمام(عليه السلام) فيتناجيان. وأشتهر على ألسنة =

المهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) في كتابه (الفوائد الرجالية)، والمعروف بـ (رجال الطباطبائي)، حيث قال: (وقال الشهيد في (الذكرى): (إن ما في الكافي من الأحاديث يزيد على ما في مجموع الصحاح الستة للجمهور)[١]، وعدة كتب الكافي: اثنان وثلاثون كتابا وهي: كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم.... الخ)[٢].

(٣) قوله: (وكان زيادة الاثنين هنا على الثلاثين الذي قد عرفته من تفصيل فهرست الشيخ من جهة هذا الكتاب فيلاحظ)، هذه العبارة حاولت فهمها أكثر من مرة فلم أستطع، فلعل هذا من قصور فهمي، والذي وصلت إليه أن الخوانساري يقول: إن الفرق بين عدد كتب الكافي عند الطوسي وعند الطباطبائي سببه وجود كتاب الروضة الذي هو آخر كتاب الكافي، لأنه قال بعد ذلك: (وهو آخر الكتاب) يعني كتاب الروضة.

وعلى افتراض هذا الفهم فإن العدد لا يستقيم؛ إذ أن الروضة كتاب واحد،

=

المترجمين له: أنّه - في عدّة مناسبات أُحصيت - كان يتحدّث مع الإمام المهدي(عليه السلام)، ويتحدّث الإمام إليه في مسائل شرعية واجتماعية، بحيث قال عنه المترجمون له: إنّه كان كثيراً ما يسأل الإمام المهدي(عليه السلام) عمّا يختلج في نفسه من أُمور الدين وقضايا الساعة، فيُجاب بلا ستر وحجاب، خصوصاً في أُخريات حياته. وكانت الغمامة تظلله في الصيف الحار في طريق كربلاء، وكان بصحبته جمع من أجلّاء تلامذته.

(١) والعبارة التي وجدتها في كتاب (الذكرى) هي: (وكتاب الكافي لأبي جعفر الكليني فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متونا وأسانيد...) ص(٦) على الرابط:
www.yasoob.com/books/htm1/m001/01/no0115.html

(٢) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) (٣/٣٣١-٣٣٢) نشر مكتبة الصادق- طهران - تحقيق وتعليق محمد صادق وحسين بحرا العلوم.

والفرق بين التعدادين هو كتابين وليس كتابا واحدا. يضاف إلى ذلك أن كتاب الروضة مذكور عند الطوسي في تعداده لكتب الكافي، حيث قال: (وكتاب الروضة آخر كتاب الكافي)[1]. وهذا يعني أن إجابته على إشكال الفرق بين تعداد الطوسي والطباطبائي ليست صحيحة ولا موفقة، وأن الإجابة التي يفترض أن يجيب بها بعد تحريرها هي: أن بحر العلوم الطباطبائي في تعداده لكتب الكافي قد أخل بترتيب الطوسي من جهة، وأتى ببعض المسميات الأخرى القريبة لبعض الكتب من جهة أخرى، مما صعَّب المهمة على من أراد تتبع سبب هذه الزيادة في عدد الكتب. يضاف إلى ذلك أنه فصّل في أسماء كتب أخرى حيث أضاف كتاب العشرة، وفرَّق بين كتابي الطهارة والحيض، بينما الطوسي قد جمع بينهما كما هو موضح في الجدول الآتي:

تعداد الطباطبائي[2]	تعداد الطوسي[3]	بيان الفرق بين التعدادين بعد ترتيب تعداد الطباطبائي
(١) كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم	(١) كتاب العقل وفضل العلم	(١) كتاب العقل والجهل وفيه فضائل العلم
(٢) كتاب التوحيد	(٢) كتاب التوحيد	(٢) كتاب التوحيد
(٣) كتاب الحجة وفيه الخمس	(٣) كتاب الحجة	(٣) كتاب الحجة وفيه الخمس

(١) انظر كتاب (الفهرست) للطوسى ص(٢١٠).

(٢) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) لبحر العلوم الطباطبائي (٣/٣٣٢)، ويلاحظ على تعداده عدم الالتزام بنفس ترتيب الطوسي، وكذلك تسميته لبعض الكتب بأسماء قريبة، وتفصيله في أسماء كتب أخرى.

(٣) انظر كتاب (الفهرست) للطوسي ص(٢١٠).

(٤) كتاب الإيمان والكفر وفيه الطاعات والمعاصي	(٤) كتاب الإيمان والكفر	(٤) كتاب الإيمان والكفر وفيه الطاعات والمعاصي
(٥) كتاب الدعاء	(٥) كتاب الدعاء	(٥) كتاب الدعاء
(٦) كتاب فضل القرآن	(٦) كتاب فضل القرآن	(٦) كتاب فضل القرآن
(٧) كتاب العشرة[١]	(٧) كتاب الطهارة والحيض	(٧) كتاب الطهارة، (٨) وكتاب الحيض
(٨) كتاب الطهارة	(٨) كتاب الصلاة	(٩) كتاب الصلاة
(٩) كتاب الحيض[٢]	(٩) كتاب الزكاة	(١٠) كتاب الزكاة
(١٠) كتاب الجنائز	(١٠) كتاب الصوم	(١١) كتاب الصوم
(١١) كتاب الصلاة	(١١) كتاب الحج	(١٢) كتاب الحج والمزار
(١٢) كتاب الزكاة	(١٢) كتاب النكاح	(١٣) كتاب النكاح
(١٣) كتاب الصوم	(١٣) كتاب الطلاق	(١٤) كتاب الطلاق وما يلحق به
(١٤) كتاب الحج والمزار	(١٤) كتاب العتق والتدبير والمكاتبة	(١٥) كتاب العتق وتوابعه
(١٥) كتاب الجهاد	(١٥) كتاب الأيمان والنذور والكفارات	(١٦) كتاب الأيمان والنذور والكفارات

(١) حيث يلاحظ هنا زيادة كتاب العشرة، والذي لا يوجد ما يقابله في تعداد الطوسي.

(٢) حيث يلاحظ هنا التفريق بين كتابي الطهارة والحيض، بينما الطوسي قد جمع بينهما في كتاب واحد.

(١٦) كتاب المعيشة وفيه أنواع المعاملات	(١٦) كتاب المعيشة	(١٧) كتاب المعيشة وفيه أنواع المعاملات
(١٧) كتاب النكاح	(١٧) كتاب الشهادات	(١٨) كتاب الشهادات
(١٨) كتاب الطلاق وما يلحق به	(١٨) كتاب القضايا والأحكام	(١٩) كتاب الحكومات
(١٩) كتاب العتق وتوابعه	(١٩) كتاب الجنائز	(٢٠) كتاب الجنائز
(٢٠) كتاب الحدود	(٢٠) كتاب الوقوف والصدقات	(٢١) كتاب الوقوف والصدقات
(٢١) كتاب الديات	(٢١) كتاب الصيد والذبائح	(٢٢) كتاب الصيد والذبائح
(٢٢) كتاب الشهادات	(٢٢) كتاب الأطعمة والأشربة	(٢٣) كتاب الأطعمة والأشربة
(٢٣) كتاب الحكومات[1]	(٢٣) كتاب الدواجن والرواجن	(٢٤) كتاب الدواجن والرواجن
(٢٤) كتاب الأيمان والنذور والكفارات	(٢٤) كتاب الزي والتجمل	(٢٥) كتاب الزي والمروة والتجمل
(٢٥) كتاب الصيد والذبائح	(٢٥) كتاب الجهاد	(٢٦) كتاب الجهاد
(٢٦) كتاب الأطعمة والأشربة	(٢٦) كتاب الوصايا	(٢٧) كتاب الوصايا
(٢٧) كتاب الزي والمروة والتجمل	(٢٧) كتاب الفرائض	(٢٨) كتاب المواريث
(٢٨) كتاب الدواجن والرواجن	(٢٨) كتاب الحدود	(٢٩) كتاب الحدود
(٢٩) كتاب الوقوف والصدقات	(٢٩) كتاب الديات	(٣٠) كتاب الديات

(١) حيث يلاحظ هنا تسميته لكتاب القضايا والأحكام عند الطوسي باسم قريب هو كتاب الحكومات.

(٣٠) كتاب الوصايا	(٣٠) كتاب الروضة آخر كتاب الكافي	(٣١) كتاب الروضة - وهو آخر الكتاب
(٣١) كتاب المواريث[١]		(٣٢) كتاب العشرة
(٣٢) كتاب الروضة - وهو آخر الكتاب		

وهذه الملاحظات الثلاث يستطيع الباحث أن يستخلص منها النتائج المهمة التالية:

النتيجة الأولى: التلميح إلى أن قول الكركي (ت١٠٧٦هـ) في تعداده للكافي بأنه (خمسون كتابا) قول غريب يخالف المتعارف عليه منذ زمن الطوسي (ت٤٦٠هـ) حتى زمن الطباطبائي (ت١٢١٢هـ) ومن بعده، مما يعني رده وعدم قبوله. قال محققا كتاب الطباطبائي عند قوله: (وعدة كتب الكافي اثنان وثلاثون كتابا): (وقال الشيخ[٢]: إنها ثلاثون كتابا، ولعل ذلك بإدخال بعض الكتب في بعض. وقال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبدالصمد: إنها خمسون كتابا، وهو غريب منه)[٣]. وهذا دأب كل من وقف على هذا القول من المعاصرين، حيث

(١) حيث يلاحظ هنا تسميته لكتاب الفرائض عند الطوسي باسم قريب هو كتاب المواريث.

(٢) يعني الطوسي.

(٣) انظر كتاب (الفوائد الرجالية) (٣/٣٣١-٣٣٢). والشهيد الثاني هو زين الدين بن علي العاملي(ت٩٦٦هـ)، ونقلهما لقوله حجة عليهما في أن هذا القول ليس غريبا بدلالة وجوده منذ القرن العاشر.

يكتفي بالحكم عليه بالغرابة فقط من دون البحث عن النسخة التي اطلع عليها المتقدمون وأفادوا منها هذا القول الغريب، إن كان غريبا.

يقول الدكتور عبد الرسول الغفار تحت عنوان: (تبويب الكافي أصولا وفروعا): (لقد اختلف الشيخ الطوسي والنجاشي **وغيره** في بيان الكتب التي يشتمل عليها كتاب (الكافي)، وفي عددها وترتيبها، **وكلاهما مخالف لما هو موجود بأيدينا اليوم من النسخ المطبوعة**)[1].

ثم بيَّن وجه الاختلاف من حيث **عدد الكتب** وأحاله إلى سقط في بعض عناوين الكتب عند الطوسي وجمع لبعضها في كتاب واحد، وزيادة تقاسيم كتب أخرى. وأن النجاشي فعل نحوه تقريبا ليصبح عدد الكتب عنده (**واحدا وثلاثين كتابا**). ثم ختم حديثه باتفاق كل من الشيخ الطوسي والنجاشي على أن كتاب الروضة خاتمة كتاب الكافي وأنه جزء منه.

أما في **ترتيب الكتب** فقد بيَّن أن فيها تقديم وتأخير، ثم ساق ترتيب النجاشي وأعقبه بسوق ترتيب الطوسي، ثم ختم هذا المبحث من كتابه بسوق التبويب الإجمالي للأصول والفروع، والذي أوصله بحسب تتبعه للنسخة المطبوعة بين يديه، إلى (**ستة وثلاثين كتابا**) من ضمنها كتاب الروضة، وأنهى هذا المبحث بذلك من دون تعليق!!.

أما في الحاشية فقد بيَّن المقصود بكلمة (**وغيره**) التي ألحقها بوجود الاختلاف بين الطوسي والنجاشي فقال: (كالعلامة الحلي، فقد ذكر في إجازته إلى السيد نجم الدين مهنا بن سنان المدني، وهو يجيزه مروياته، والكتب التي رواها

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠٣-٤٠٨).

عن السلف، منها: كتاب الكافي فقال: (... وكتاب الكليني تصنيف محمد بن يعقوب الكليني، المسمى بالكافي، وهو (**خمسون كتابا**) بالأسانيد المذكورة في هذه الكتب كل رواية برجالها على حدتها بإسنادي عن أبي جعفر الطوسي " البحار: ١٠٧ / ١٤٦).

أقول[١]: **لا أدري هل هناك سهو وقع من قلم النساخ فيما أفاده العلامة من أن عدة كتب الكافي خمسون كتابا، أم هناك حقيقة أخرى؟!**[٢] فإن الشيخ الطوسي - قدس سره في (الفهرست) ذكر عدة كتب الكافي ثلاثين كتابا. وتكرر المضمون المتقدم[٣] في إجازة محمد بن علي بن خاتون العاملي للشيخ الكركي، علي بن الحسين بن عبدالعالي. انظر البحار: ١٠٨ / ٢٦. وتكرر المضمون السابق[٤] في إجازة الشهيد الثاني للشيخ حسن والد الشيخ البهائي فقال: (وعن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب الكافي، وهو **خمسون كتابا** بالأسانيد التي فيه كل حديث متصل بالأئمة عليهم السلام البحار: ١٠٨/١٥٩ وتكرر الأمر المتقدم[٥] في إجازة العلامة آقا حسين الخونساري في إجازته لذي الفقار - أحد تلامذته - في سنة ١٠٦٤ هـ فقال: (... من جملتها كتاب الكافي وهو **خمسون كتابا** بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة المعصومين عليهم السلام).

---

(١) والحديث لا يزال لعبدالرسول عبدالحسين الغفار.

(٢) الذي يظهر لي والله أعلم أن هنالك حقيقة أخرى ستأتي في نهاية هذه الشبهة.

(٣) يعني الخمسون كتابا.

(٤) يعني الخمسون كتابا.

(٥) يعني الخمسون كتابا.

البحار: ١١٠ / ٩٠)[١].

إن مقولة عبد الرسول الغفار السابقة تدل وتؤكد على عدة أمور هي:

(١) وجود الاختلاف في تعداد كتب الكافي عند المتقدمين.

(٢) أن هذا الاختلاف قد ظهر منذ القرن الثامن تقريبا لكون العلامة الحلي قد أشار إليه، وقد كانت وفاته في عام (٧٢٦هـ)[٢].

(٣) أن هذا الاختلاف قوي ومعتبر لكونه من علماء معتبرين في المذهب.

(٤) أنه لا يوجد جواب لدى المعاصرين يزيل هذا الإشكال سوى الاكتفاء بالغرابة أو اتهام النساخ بالسهو في نقل هذه العبارة التي تكررت أكثر من مرة، ومن أكثر من عالم.

النتيجة الثانية: أن مبدأ التلاعب بالألفاظ واستخدام العبارات المجملة والمبهمة هو ديدن علماء هذا المذهب، وخصوصا المتأخرين منهم، حيث لُوحظ أن الخوانساري لفَّق جواب الفرق بين تعداد الطوسي والطباطبائي من دون ذكر لترتيب الطباطبائي ليتبين لأتباع هذا المذهب، ومن يريد الحق وإنصافه أن يطَّلع ويقرأ ويقارن ليكتشف موضع الخلل بينهما، وتطمئن نفسه تجاه أعظم كتاب لدى الاثني عشرية. ولكني كما قلت في شبهة الخلاف في عدد أحاديث الكافي أن هذا التعداد ليس أمرا ذو بال ما دام أن الأتباع يتلقون من الأسياد

---

(١) انظر حاشية كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٠٣).

(٢) أقول بل ربما يكون قبل القرن الثامن أيضا، وذلك لعدم وجود ما يثبت - فيما أعلم - أن تعداد كتب الكافي كانت بضعا وثلاثين كتابا إلا فيما نقل عن الطوسي والنجاشي وهما من علماء القرن الخامس.

دون حاجة إلى الرجوع إلى أمهات الكتب لديهم ليتفقهوا في شؤون دينهم، ويأخذوا هذا الدين من منابعه ومصادر الصحيحة.

النتيجة الثالثة: أن التسليم بكون عدة كتب الكافي ثلاثون كتابا ليست محل الاتفاق بين علماء هذا المذهب بدلالة وجود الاختلاف بين تبويب الطوسي وتبويب الطباطبائي، وكذا تبويب النجاشي كما أشار إليه عبد الرسول الغفار، وزاد عليهم جميعا حتى أوصل ذلك إلى ستة وثلاثين كتابا كما في النسخة المطبوعة. وأزيد أنا ذلك فأقول إن عدم التسليم أو الخلاف في عدد كتب الكافي واقع حتى بين المعاصرين. وأسوق هنا أمثلة لثلاثة من مؤلفيهم المعاصرين كأنموذج على عدم وجود اتفاق على الجزم بعدد كتب الكافي، وأن الأمر متروك على غاربه في ذلك:

الأول: عبد الرسول الغفار حيث قد أوصلها إلى (٣٦) كتابا[١].

الثاني: علي أكبر الغفاري حيث قد أوصلها إلى (٣٥) كتابا[٢].

الثالث:: ثامر العميدي حيث قد أوصلها إلى (٣٤) كتابا[٣].

---

(١) انظر كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٠٥-٤٠٨) حيث اعتبر الروضة كتابا وأفرد أبواب الصدقة بكتاب ولم يلحقها بكتاب الزكاة.

(٢) كما تتبعت ذلك بواسطة تعداد كتب الكافي من فهرسة كل مجلد من مجلداته الثمانية، وقد اختلف عن تعداد عبد الرسول الغفار الآتي بإلحاق أبواب الصدقة بكتاب الزكاة.

(٣) حيث ذكر في كتابه (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) ص(١٢٣) أن مجموع ما في أصول الكافي ثمانية كتب، وفي ص(٢٤٨) ذكرأن بقية ما في الفروع ستة وعشرين بابا، ليصبح مجموع الكتب لديه أربعة وثلاثين كتابا. والذي يظهر أنه لم يعتبر الروضة كتابا، وأدرج أبواب الصدقة ضمن كتاب الزكاة. وقد وافقه على هذا العدد الدكتور عبدالهادي الفضلي في مقال على النت بعنوان: مصادر الحديث.

وقد سبقهم في ذلك كما بينت سابقا[1]:

- الطباطبائي الذي أوصلها إلى (٣٢) كتابا.
- النجاشي الذي أوصلها إلى (٣١) كتابا.
- الطوسي الذي أوصلها إلى (٣٠) كتابا.

وعند النظر والتأمل في التعداد الذي ذكره المتقدمون والمتأخرون نجد أن التفاوت بينهم يسير لا يتجاوز بضعة كتب، وهذا قد يُتغاضى عنه بسبب أن عناوين الكتب موجودة في أغلب قائمة التعدادات، وأن السبب في التفاوت هو ذكر بعضهم لبعض الكتب وإهمال بعضهم لبعضها الآخر، أو إدراج بعض الكتب باعتبار أنها أبواب ضمن كتب أخرى، ولكن الإشكال الذي لم ولا يزال قائما ولم يجب عنه أحد - فيما أعلم - من المتأخرين هو ما أثاره الخوانساري وأيَّده عليه عبد الرسول الغفار في تعداد الكتب التي وصلت إلى خمسين بابا. وهذا ما يدعو كل باحث عن الحق، وكل عاقل منصف من أتباع طائفة الإمامية الاثني عشرية للسؤال عنه بقوله:

هل النسخة الحالية دمجت فيها الأبواب والكتب حتى أصبحت بضعا وثلاثين كتابا؟

أم أنه قد حذف من كتب الكافي ما مقداره بضعة عشر كتابا؟

أم أنه قد سقط سهوا بفعل النساخ هذا المقدار من الكتب؟

---

(١) وبقي الرقم (٣٣) كتابا أشار إليه الملا خليل القزويني بقوله في شرحه على الكافي ما معربه: " اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحينئذ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتابا " (الصافي، شرح الكافي، ص ٣١).

والجواب عنه سهل يسير، نستطيع الوصول إليه بواسطة إيجاد النسخ التي ذُكر عن علمائهم إثبات وجود الخمسين كتابا فيها. ولذا فعلى من ينكر هذه الزيادة أن يأتي بنسخة واحدة من النسخ التي فيها ذكر هذه الزيادة في الكتب ليتأكد من عدم صحتها، وينفي كلام العلماء المتقدمين المثبتين لهذا العدد من الكتب، ويثبت خطأ الكتبة الناسخين بأنه سهو وقع لهم، أو اشتباه محض[1].

ومع ذلك فإني أكاد أجزم بعدم وجودها، ولو وجدت لأخفيت بسبب أن وجودها سيؤدي إلى اتهام كتاب الكافي بالنقص والحذف. إذ كتابٌ يدعي ناسخوه وناقلوه أنه أعظم كتاب في الإسلام، ولا يدانيه مثله في بابه الخ...، ويتوارد عليه كبار علماء المذهب بالشرح والتعليق، ثم يأتي من يدعي أنه كتاب ناقص، لا

---

(١) وقد وجدت ردا من أحد أتباع مذهب الإمامية على الشبكة العنكبوتية في كتاب سماه (لله وللحقيقة) على الإشكال الذي أورده مؤلف كتاب (لله ثم للتاريخ) حول تعداد كتب الكافي من حيث تعارض عبارتي الكركي والطوسي، قال فيه: (وليته ساق لنا هذه الكتب التي زعم أنها زيدت في الكافي، وذكر لنا عدد أحاديثها، بدلاً من حساب الأحاديث بالأبواب، ولا سيما أن أبواب كتاب الكافي تتفاوت في عدد أحاديثها، وحساب الأحاديث لن يكلّفه مزيد مؤونة، لأن طبعة كتاب الكافي المتداولة قد اشتملت على حصر أحاديث كل كتاب. ولعل السبب في ذلك أن الكاتب يعلم أن عدد أبواب الكافي لا يزال ثلاثين كما ذكر الشيخ الطوسي، لم يُزَد فيها ولم يُنقَص منها، وما نُقل عن الكركي من أنها خمسون كتاباً هو اشتباه محض). وأنا أقول: ليتك تثبت أن عبارة الكركي التي ثبتت عن غيره من علماء مذهبك أيضا أنها اشباه محض أيضا، ولن تكلّفك مزيد مؤونة، لأن نسخ الكافي المخطوطة بالعشرات وهي موجودة عند من حقق كتاب الكافي وأخرجه للطباعة، واعتمده علماء المذهب مرجعا للإحالات، ثم تحاول أن تجمع كل من قال ذلك في مصنف مستقل، تختمه بعبارة سهلة يسيرة تقول فيها: (إنها كلها اشتباه محض)!!!.

شك أن هذا يعتبر قاصمة لأصول هذا المذهب المخترع.

إن هنالك نتيجة خطيرة يجب التنبه لها - على فرض كون كتب الكافي قد بلغت الخمسين كتابا - وهي أن ما زيد على عناوين كتب الكافي منذ القرن الخامس حتى القرن الثامن وما بعده يعادل ما نسبته ٤٠ بالمائة منذ زمن تأليفه، ولا نعلم عن عدد الأحاديث المنضوية تحت هذه الكتب وهذا يعني عدم الوثوق في مرويات هذا الكتاب، وعدم الوثوق في صدورها عن المعصوم أيضا؛ لاحتمال كون هذه الزيادة من أشخاص قد دسوا في هذا الكتاب ما ليس منه؛ مما يعني الإخلال بأحكام هذا المذهب وعقائده.

وختاما أقول: إلى أن يتم إيجاد نسخة الخمسين كتابا، أو الجواب المقنع عن إشكال وجود الخمسين كتابا الذي ورد في عبارات علماء هذا المذهب المتقدمين والمتأخرين؛ فإن الشبهة بوجود الخلاف في تعداد كتب الكافي لا تزال قائمة حتى يقيض الله من يزيلها ويجيب عنها. وخصوصا إذا علمنا أن أول نسخة كاملة للكافي وقعت لأحد المحققين واعتمد عليها في تصنيف كتابه، كان تاريخ كتابتها في القرن العاشر الهجري، وأن نسخة غيره ممن تعتبر نسخته المطبوعة هي المعتمدة حاليا في النقل والإحالات كانت أقدم نسخة اعتمد عليها مؤرخة في سنة (١٠٥٧هـ)[1].

---

(١) انظر مقدمة كتاب الكافي (٤٤/١) .و انظر لزاما: الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.

۞الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة.

كتاب الروضة المنسوب للكليني والمطبوع كمجلد مستقل ضمن مجلدات كتاب الكافي الثمانية، كثر حوله حديث عند العلماء المتقدمين، كما يصرح بذلك المعاصرون ويحاولون إثبات صحة نسبته للكليني وأنه تابع لكتاب الكافي.

ويحدثنا حول ذلك الدكتور عبد الرسول الغفار فيقول: (كثر الحديث حول كتاب الروضة عند العلماء المتقدمين فمنهم من جعله بين كتاب العشرة وكتاب الطهارة، ومنهم من جعله مصنفا مستقلا عن الكافي، وقسم ثالث تردد في نسبته للمصنف، بل في كلمات بعض المتأخرين نفاه عن الكليني ونسبه إلى ابن إدريس صاحب السرائر...)[1].

فهذا التوضيح حول كتاب الروضة يمكن من خلاله تلخيص مواقف علماء الشيعة أنفسهم من هذا الكتاب على النحو التالي:

١. أنه كتاب ضمن كتب كتاب الكافي، وليس مستقلا عنها.

٢. أنه كتاب مستقل عن كتب الكافي، نظير كتاب الأصول وكتاب الفروع.

٣. أنه كتاب لا تصح نسبته للكليني، بل هو لغيره من علماء الاثني عشرية.

أما الموقفان الأولان، فليسا محل شبهة كبيرة تحتاج إلى إثارتها أو الجواب عنها؛ إذ لا فرق بين كون كتاب الروضة كتابا مضموما ضمن كتاب الكافي، أو كونه كتابا مستقلا عنه، فالمؤدى واحد ما دام أن مؤلفه واحد وهو الكليني. إلا إذا أثيرت من حيث كونها بابا من أبواب كتاب الكافي أو مستقلة عنه، وقد

---

(١) انظر ص(٤٠٨). والعبارة كذا في الأصل ، والذي يبدو أنها هكذا : (.. المتأخرين من نفاه عن الكليني) .

أشرنا إلى ذلك في شبهة وجود الخلاف في عدد كتبه.

وإنما محل الإثارة من هذه المواقف، هو الموقف الثالث النافي لنسبة كتاب الروضة للكليني، ونسبته لعالم آخر. ولذا فمن خلال هذا التوضيح يمكنني البحث عن السبب الذي أدى ببعض علماء الشيعة لإثارة هذه الشبهة حول كتاب الروضة مع اشتهاره بأنه أحد أجزاء كتاب الكافي، وأنه تابع لمجلداته الثمانية المطبوعة، مما يدعوني في البداية للبحث عن شيئين:

الأول: من هو أول من أثار هذه الشبهة من علمائهم؟؟

الثاني: هل وافقه غيره من العلماء على ذلك أم لا؟؟

أما جواب السؤال الأول فهو: أن أول من أثار هذه الشبهة - من خلال كتابات المعاصرين التي وقفت عليها - هو الخليل بن الغازي القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ)، حيث ترجم له الميرزا عبدالله الأفندي (ت١١٣٠هـ) بقوله: (وكان له أقوال في المسائل الأصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة... ومن أغرب أقواله:... أن الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضا، ولكن لم يثبت)[1].

لكن هذه الترجمة التي توحي بانتقاد الأفندي لرأي الخليل القزويني مع قرب الزمن بينهما، نجد ما يخالفها عند الخوانساري الأخباري (ت١٣١٣هـ)، حيث يقول في ترجمة القزويني في روضاته: (وكان ينسب تأليف روضة الكافي إلى

---

(١) انظر كتاب (رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/٢٦١) نقلا عن كتاب (الكليني وكتابه الكافي) ص(١٣٣) للعميدي.

صاحب السرائر، كما ينسب ذلك أيضا إلى الشهيد الثاني **فلا تغفل**)[1]. ويقول في ترجمة الكليني: (وقال أيضا صاحب كتاب التوضيح المتقدم ذكره في ذيل ترجمة أبي العباس الضرير: لا يعرف إلا كتاب تعبير الرؤيا، وقال قوم: إنه لأبي جعفر الكليني، وليس له فليلاحظ. وقد ينكر كون كتاب الروضة أيضا من جملة كتب الكليني، من جهة عدم اتصال سندنا إليه أو غير ذلك **فلا تغفل**)[2].

وهذا هو جواب السؤال الثاني، حيث يلاحظ على عبارات الخوانساري أنه يؤيد ذلك من خلال التأكيد على هذه المعلومة بقوله في خاتمتها (**فلا تغفل**) والتي لم أر أيا من المعاصرين حينما ينقل عبارة الخوانساري يذكرها!!. مما يستأنس به على ما ذهبت إليه، وخصوصا أنه أتى بسبب آخر يؤيد هذه الشبهة وهو عدم اتصال سنده إلى الكليني لكتاب الروضة. والله أعلم.

وبهذا يمكننا معرفة أن رأي محققي طائفة الأخبارية على عدم نسبة كتاب الروضة للكليني، خلافا لما ذهبت إليه طائفة الأصولية في محاولاتهم لإثبات نسبتها للكليني، كما سنعرفه من خلال كلام المعاصرين، حيث سأعرض لنموذجين منهم ممن تخصصوا في كتاب الكافي ومؤلفه الكليني:

النموذج الأول هو: ثامر العميدي في كتابه (الكليني وكتابه الكافي - الفروع)، حيث عقد مبحثا خصصه لكتاب الروضة، أولُه عن شبهة فصل الروضة عن الكافي، جاء فيه: (أما كتاب الروضة من الكافي فهو ليس من الكتب المفقودة- والحمد لله - فإثباته للكليني أيسر من غيره، وقد نُسب هو الآخر إلى

---

(١) انظر كتاب (روضات الجنات) (٢٦٠/٣).

(٢) انظر المصدر السابق (١١١/٦).

غير مؤلفه اشتباها أيضا.... وجواب هذه الشبهة سيكون مما يلي: من كتاب الروضة نفسه.... من كتب الرجال..... من رواية القدماء في الروضة). وسرد في كل جواب من هذه الأجوبة الثلاثة ما يؤيد مقولته، خاتما إياها بقوله: (ومن هذا يتبين بطلان هذه الشبهة، وتأكيد كون الروضة من تأليف الكليني وجزء من كتابه الكافي...)[1].

النموذج الثاني هو: عبد الرسول الغفار في كتابه (الكليني والكافي) ، حيث يقول بعد الإشارة إلى حدوث خلاف حول نسبة كتاب الروضة للكليني: (أقول: هذا شيء غريب جدا، ولا أدري لماذا هذا الإغفال؟ ونحن لا نشك في كون كتاب الروضة من تأليف الشيخ الكليني، بل هو جزء من كتابه الكافي، ودليلنا على ذلك عدة أمور، منها:

أولا: أن الشيوخ الرواة المذكورين في أوائل أسانيد الروضة كلهم من الطبقة الثامنة أو التاسعة، والشيخ الكليني يعد من الطبقة التاسعة، وهو يروي عن صغار الطبقة الثامنة الذين يعدون من مشايخ الكليني، كما أنه يروي من الطبقة التاسعة الذين عاصرهم. أما ابن إدريس فيعد من الطبقة الخامس عشرة، فكيف ينسب تصنيف الكتاب إليه؟ علما أن الرواة في أوائل أسانيد الأحاديث من الروضة كلهم من الطبقة الثامنة أو التاسعة.

ثانيا: أسانيد الروضة وأسانيد الأصول والفروع من الكافي كلها واحدة متشابهة...

ثالثا: أكثر روايات الكافي مروية بواسطة العدد، وأشهرها ثلاثة....

---

(١) انظر ص(١٣٢-١٣٦).

رابعا: لقد نهج الشيخ بعد إكمال كل كتاب أن يذكر في آخره عبارة الإتمام، وما هو الذي يليه من كتاب. **ولا يخفى أن تجزئة الشيخ - على ما يبدو - للكافي غير التي بأيدينا الآن**، وهذا حسب ما نستظهره من العبارات المذيلة لبعض كتب الكافي من النسخة المطبوعة التي بأيدينا. كيفما كان، فإن المصنف ختم كل كتاب بكلمة (تم).

خامسا: من الأدلة المعتبرة، اعتراف الشيخ النجاشي والشيخ الطوسي في كون الكتاب للشيخ الكليني، وأنه جزء من الكافي... فالنجاشي ذكر جميع كتب الكافي، والتي من ضمنها الروضة، وبعد ذلك استأنف الكلام في سرد مصنفات الشيخ. أما الشيخ الطوسي... فقد ذكر ترجمة الشيخ، وشرح كتب الكافي إلى أن وصل إلى آخره، فقال: وكتاب الديات، وكتاب الروضة، آخر كتاب الكافي)[1].

فهذه خمسة أدلة ذكرها الغفار، وبنحوها قال العميدي، وأضاف:

سادسا: وجود من ينقل عن كتاب الروضة في المصادر القديمة، إما بصريح العبارة أو بإهمالها، أو برواية ما في الروضة بطريق آخر.

سابعا: أسلوب عرض المرويات، واللغة المستخدمة في الروضة من حيث العنعنة السائدة، والاصطلاح المتداول... واختصار الأسانيد... هي بعينها في أصول الكافي وفروعه.

وبهذه الأدلة السبعة التي أشار إليها المعاصرون يمكن لنا معرفة الرد على رأي الخليل القزويني في إثارته لهذه الشبهة المتعلقة بنسبة كتاب الروضة للكليني.

---

(١) انظر ص(٤٠٨-٤١٥).

ولكن عند التأمل في هذه الأدلة، يرد على أذهاننا عدة أسئلة مفادها:

- هل الخليل القزويني قال هذه العبارة جزافا، أم أنه قالها عن دراية وعلم؟؟

- هل جميع ما ذكره المعاصرون من الأدلة على إثبات نسبة الروضة للكليني غفل عنها القزويني؟؟

- لماذا لم ترد مثل هذه الأدلة في عبارات المتقدمين المعاصرين أو القريبين لزمن القزويني؟؟

أسئلة تحتاج إلى أجوبة من المعاصرين - وليس منَّا - الذين تصدوا للرد على هذه الشبهة في القرن الرابع عشر، ولم يشيروا إلى شيء من ردود المتقدمين - إن كان لهم ردود - حولها!! . ولا يشكل علينا في هذه الأسئلة ما نقله المعاصرون عن بعض المتقدمين من نقدهم لهذه الشبهة، إذ جميع هؤلاء من أعيان القرن الرابع عشر - باستثناء الأفندي (ت١١٣٠هـ) - الذي أشار لاستغرابه فقط من دون نقده لتلك المقولة، بينما القزويني (ت١٠٨٩هـ) من أعيان القرن الحادي عشر كما هو معروف من تاريخ وفاته.

ولتأكيد ذلك سأنقل عبارات من نقد هذه الشبهة من متقدمي معاصري هذا القرن وهما -على حسب اطلاعي - شخصان اثنان:

الأول: الميرزا حسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) حيث قال: (هذا ولكن في رياض العلماء في ترجمة العالم الجليل المولى خليل القزويني: ومن أغرب أقواله القول.... وأن الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني، ولكن لم يثبت، انتهى. ولا يخفى ما في الكلام الأخير بعد تصريح هؤلاء الأعلام، واتحاد سياق الروضة وساير كتب الكافي، وعدم وجود ما

ينافيه وما به يصلح نسبته إلى الحلي، ونقل الأصحاب عنها قديما وحديثا كنقلهم عن غير ما من كتب الكافي والله العاصم ومنه التوفيق)[1].

الثاني: آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) حيث قال: (روضة الكافي) من أجزاء كتاب (الكافي) لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني المتوفى ٣٢٨. وقد طبع مستقلا مكررا. ثم منضما مع (تحف العقول) في ١٣٠٣ ثم مستقلا على الحروف بطهران ١٣٧٧ وقد شك المولى خليل القزويني في انتساب الروضة إلى الكليني في شرحه المسمى بالصافي نقلا عن الشهيد وردَّ عليه في فهرس مكتبة جامعة طهران (٣: ١٤٥٩ - ١٤٨٣) ولي رسالة مستقلة في شأن الكافي والكليني)[2].

فهذان عالمان من أعيان القرن الرابع عشر، وردود بعضهم لا تخرج عن ردود المعاصرين لأنها فيما يبدو هي أصول ردود المعاصرين، وبعضها الآخر لم يتم الاطلاع عليه، ويبدو لي أيضا أنه لا يخرج عن تلك الردود، إذ لو كان فيها ما يفيد ويزيد لسبقنا إليه المعاصرون المتخصصون في ترجمة الكليني. وليت أن الأمر يقتصر على ذكر الشبهة والرد عليها فقط عند المعاصرين، لكن بعضهم قد يستخدم أسلوبا للتوهين والتشكيك فيما نقل عن الخليل القزويني، وأن الصحيح عنه هو تردده في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، وليس في كونه من تأليفه!! وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أمرين:

---

(١) انظر كتاب (خاتمة مستدرك الوسائل) (٣/٥٣٦).

(٢) انظر كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) (١١/٣٠٢). وقد بحثت - حسب جهدي- عن هذه الرسالة عبر مواقع البحث في الشبكة العنكبوتية، والمواقع المختصة بالكتب الشيعية، وكذا في برنامج أهل البيت الإلكتروني، وأخيرا عبر الرسائل العلمية والمؤلفات التي اعتنت بالكليني والكافي فلم أجدها.

الأول: قوة هذه الشبهة المنسوبة للقزويني، وربما صحتها في الحقيقة والواقع.

الثاني: استمرار أتباع هذا المذهب الاثني عشري في الكذب تحت مسمى التقية، للدفاع عنه ومحاولة إظهار براءته مما ينسب إليه من اختلاف وتضاد في الكتب والروايات.

يقول الدكتور فتح الله المحمدي: (رغم أن بحثنا الأساسي يختص بنقد الآراء والافتراءات التي ذكرها الدكتور القفاري فيما يخص مسألة تحريف القرآن الكريم، ومن وجهة نظرنا فإن المقدار الذي ذكرناه يكفي لمعالجة هذا الموضوع ودراسته لكي يتمكن القارئ من تحديد المنهاج الذي سار عليه القفاري في سائر المواضيع التي عالجها في كتابه (أصول مذهب الشيعة) وفهم طبيعة الآليات التي استخدمها، **بيد أن بعض ادعاءات الدكتور القفاري في هذا الكتاب تشكل ضربة قاصمة وخطيرة بحيث لا يتسنى للإنسان أن يمضي عليها دون اعتناء أو يتجاهلها دون اهتمام**، وذلك نظراً للآثار البالغة السوء التي تتركها هذه الادعاءات في أذهان الآخرين.

ومن هذه الجهة سوف أحاول في هذا الملحق معالجة نقطتين أثارهما الدكتور القفاري على سبيل الاختصار والإيجاز..... الادعاء الثاني: وهو ادعاء كثيراً ما يكرّره الدكتور القفاري في كتابه وهو قوله: "... إنّ الشيعة يغيرون من كتب قدمائهم... " يقول الدكتور القفاري: (وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة - وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث - هل هو تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي، فكأنّ أمر الزيادة شيئاً طبيعياً وارد في كل حال).

النقد:.... إن كتاب (الروضة من الكافي) من وجهة نظر علماء الإمامية من

تأليفات ثقة الإسلام أبي جعفر الكليني ﷺ (منهم أبو العباس أحمد بن علي النجاشي..، وشيخ الطائفة الطوسي.. وغيرهما)، والشخص الوحيد الذي أثار الشكّ ووقف موقف المتردد من هذا الأمر هو (خليل بن الغازي القزويني) (م ١٠٨٩هـ)، وإنّه أيضاً **بل إنه لم يشكك في أصل كون كتاب الروضة من تأليفات الكليني، وإنما تردد في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، أي أنه تردد في كونه كتاباً مستقلا أو جزءاً من الكافي**، يقول القزويني في هذا الصدد في شرحه على الكافي ما معربه: "اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحينئذ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتابا" (الصافي شرح الكافي:ص٣١))[1].

وليس لي من تعليق هنا سوى أن أقول: إذا كان هذا هو فهم الدكتور فتح الله، فماذا نقول في فهم المتقدمين بدءا من الأفندي (ت١١٣٠هـ) ومرورا بالخوانساري (ت١٣١٣هـ)، والنوري (ت١٣٢٠هـ) والطهراني (ت١٣٨٩هـ)، وانتهاء بالعميدي والغفار!!

وختاما: فلنا أن نتساءل ما هو السبب الذي دعا الخليل القزويني الأخباري (ت١٠٨٩هـ) للقول بهذا القول حول كتاب الروضة، أليس من الأجدر به ألا يثير مثل هذه الشبهة حول أي شيء يتعلق بالكافي والكليني؟؟، وخصوصا أنه من طائفة الأخبارية التي تعظم الكليني وتقدس كتابه الكافي؟؟

---

(١) انظر كتاب (سلامة القرآن من التحريف) ص(٥٨٢-٥٩٦)- طبع مركز الرسالة - منشور على الشبكة العنكبوتية.

http://www.mezan.net/books/rad_alshobohat/s-qur/html/s-quran-34.html.

والجواب: أنه عند الرجوع إلى ما نُقل عنه فإننا لا نجد ما يدلنا على السبب الذي دعاه لهذا القول، ولذا تجد أن الردود على ما أثاره لم تذكر سبب إثارته للشبهة حتى يجيبوا عليه، وإنما جاؤوا من عند أنفسهم بأدلة توضح أن كتاب الروضة من حيث أسلوبه وطريقة مؤلفه وأسانيده تشبه بقية أجزاء الكافي... الخ.

ولكن هل هذه الردود من القوة بمكان يجعلها حاسمة لرد هذه الشبهة؟

والجواب - والله أعلم -: أنها ليست كذلك، وذلك للأسباب الأربعة التالية:

السبب الأول: أن كتاب الكافي بأصوله وفروعه وروضته لم يثبت أن الكليني قسَّمه بهذا التقسيم، فضلا عن تسميته لكتابه بالكافي، كما بينت ذلك سابقا.

السبب الثاني: أن الناظر في أسلوب الروضة جمعا وعرضا وأسلوبا وتنسيقا، يرى فرقا واضحا بينه وبين الأصول والفروع من حيث التبويب والترتيب وعدم تسلسل مواضيعه وأحداثه.

السبب الثالث: أن الادعاء بأنه يوافق أسلوب الكليني في أسانيده وشيوخه وعدته وعرض مروياته مع أسلوبه في الأصول والفروع، مردود بإمكانية تركيب الأسانيد على متون منتقاة، ونسبتها إلى الكليني، آخذين في اعتبارنا ما أسلفته في شبه سابقة من حيث وجود السقط والزيادة والتحريف في متونه وأسانيده وتحقق وجود المدسوس والمحرف من المرويات فيه.

السبب الرابع: أن الاحتجاج بكون النجاشي (ت٤٥٠هـ) والطوسي (ت٤٦٠هـ) قد ذكرا أن كتاب الروضة من الكافي، كأقدم شخصيتين نقل عنهما ذلك، مردود بأربعة أمور:

الأمر الأول - أن ذكرهما لذلك إنما هو نقل مجرد، ليس في موضع التحرير والتحقيق.

الأمر الثاني - أن المدة الزمنية بينهما وبين زمن تأليف الكافي (ت ٣٢٩هـ)، والتي تقدر بنحو (١٢٠سنة) تقريبا، مدة طويلة لا يؤمن معها من وجود التحريف والإضافة لهذين الكتابين، كما قد أشرت إلى حصول ذلك في كتاب النجاشي.

الأمر الثالث - أن كلام النجاشي (ت٤٥٠هـ) في ترجمة الكليني (محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني... صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي، في عشرين سنة شرح كتبه: كتاب العقل،.... كتاب الفرائض، كتاب الروضة، وله غير كتاب الكافي كتاب الرد على القرامطة، كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام، كتاب تعبير الرؤيا، كتاب الرجال، كتاب ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر..)[1] عليه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن الذي يعقب كتاب الفرائض (أو المواريث) في النسخة المطبوعة من الكافي؛ كتاب الحدود ثم الديات ثم الشهادات ثم القضاء والأحكام ثم الروضة.

الملاحظة الثانية: أن عبارة النجاشي لا تدل على استقلالية كتاب الروضة عن الكافي كما هو الحال اليوم من الأجزاء المطبوعة، وإنما يدل على كونه تابعا لغيره من كتب الكافي، مما يعني احتمال تأليف الكليني له كغيره من كتب الكافي، وليس بهذا الحجم والمحتوى الذي يعادل مجلدا من مجلدي الأصول من الكافي.

وهاتان الملاحظتان تفيدان بواحد من أمرين:

- إما أنه قد حصل خلل وتغيير في ترتيب كتب الكافي[2]، وأنه قد زيد في

---

(١) انظر (رجال النجاشي) (٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) كما بينت ذلك في الشبهة السادسة: وجود الخلاف في عدد كتبه.

الكافي ما ليس منه كما هو الحال في كثير من كتب الشيعة المعتمدة.

- أو أن التشكيك في كتاب الروضة من حيث كونه يختلف في أسلوبه ووضعه ومنهجه عن أسلوب الكليني في سائر كتابه الكافي يبقى على أصله ويقوى بذلك. وفي هذا رد على العميدي وغيره ممن يقول بصحة نسبته إليه احتجاجا بقول النجاشي الذي قال هذا الكلام بعد قرابة ١٢٠ سنة من وفاة الكليني وتأليفه الكافي.

الأمر الرابع: أنه قد وجدت أسماء كتب مماثلة تحمل اسم (**الروضة**) لعلماء آخرين، مقاربين في الزمن للكليني، ذكرهما النجاشي والطوسي، فلا يبعد أن يكون كتاب الروضة منسوبا للكليني كغيره من كتبه الأخرى التي وقع فيها اشتباه في نسبتها إليه، وأنه لواحد منهم ثم نسب للكليني، بناء على أن كثيرا من كتب الشيعة قد فقدت واندرست كما يقوله محققوهم، وأن الكليني لم يسمه أو يذكره. قال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسين ابن الحسن بن دول القمي: (له مائة كتاب، كتاب الحدائق... كتاب الحج،.... كتاب السنن، كتاب التهذيب،..... **كتاب الروضة**،..... وفاة أحمد بن محمد بن دول سنة خمسين وثلاثمائة). وقال في ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان،... وله كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد،....، **كتاب الروضة**، كتاب نوادر الفضائل.....، ومات ﷺ بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة).

وختاما: فإن قضيتنا مع كتاب الروضة ليست مقتصرة فقط على إثبات نسبته للكليني، بل هي شاملة للتلفيق وزيادة ما لم ينسب للمؤلف إلى ما نسب إليه، ولذا فإن الذي يحتاج إلى إثبات هنا هو:

هل الروضة تابعة للكافي باختيار المؤلف نفسه؟ أم أنها أضيفت لكتابه من بعده سواء كانت من تأليفه أم لا؟ وهذا ما يشكك فيه خصوم الشيعة، ويحتاج من علمائهم إلى إثبات!!

- فإن كان الأول؛ فأين ما يثبت ذلك والكليني نفسه لم يسم كتابه بالكافي؟؟

- وإن كان الثاني؛ فهذا دليل على أن كتب الشيعة وخصوصا الأصول منها قابلة للزيادة؛ وفي المقابل أيضا فإنه ليس هناك ما يمنع أن تكون قابلة للحذف والنقص.

جاء في مقدمة كتاب (خاتمة المستدرك) للنوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ): (أدرك الشيخ الحر ... أهمية هذا العمل الجبار وقيمته العلمية، فاسترخص لأجله ما يقرب من عشرين عاما من عمره الشريف، جمع خلالها الكثير من كتب الحديث عند الشيعة التي كانت تدور عليها رحى الاستدلال والاستنباط، فجمعها ضمن منهج سليم، استعرض خطواته في مقدمة كتابه الذي أعده لهذه الغاية، ذلك الكتاب هو (تفصيل وسائل الشيعة) الذي تشرفت مؤسستنا بإعادة تحقيقه وطبعه وفق أحدث الأساليب العلمية، فظهر بحلته الجديدة في ثلاثين مجلدا. وما إن أتم الشيخ الحر كتابه هذا حتى تلقفته الحواضر العلمية الشيعية في كل مكان، ورزق فضيلة الشهرة بين الفقهاء والعلماء، وطلبة العلوم الشرعية، إذ يسر لهم **الوقوف على خمسة وثلاثين ألفا وثمانمائة وثمانية وستين حديثا**، فلا غرو إذاً أن يكون (وسائل الشيعة) **جامعا مأمونا للكتب الحديثية الكثيرة**، التي طالما استنزفت من جهود رواد الحركة الفقهية الشيء الكثير، وأن يكون من أكثر كتب الحديث فائدة عند الشيعة الإمامية. ولا يخفى أن (وسائل الشيعة) وإن كان فريدا في بابه، إلا أن مصنفه ... لم يسجل كل ما وصل إلى عصره من

حديث العترة الطاهرة عليهم السلام **بل ترك الكثير من الأحاديث لأسباب سيأتي بيانها** عند الحديث عن الفائدة الأولى من فوائد هذه الخاتمة.

ومن هنا برزت الحاجة من جديد إلى كتاب آخر يكمل الشوط الذي انتهى إليه صاحب (الوسائل) في لمِّ شتات الأخبار الأخرى، ويجمع الأحاديث التي لم يسجلها الشيخ الحر ... ويجعلها دررا منسقة، طالما اشتاق العلماء أن يروها مجتمعة.

وقد قيض الله تعالى لهذا العمل الضخم رجلا عبقري التتبع.... ألا وهو: خاتمة المحدثين الشيخ ميرزا حسين النوري النجفي، المتوفى بها سنة ١٣٢٠هـ **لقد وقف المحدث النوري على جملة وافرة من الأخبار التي لم يحوها كتاب الوسائل،** وذلك في بضع سنين من التصفح الطويل في كتب الشيعة الإمامية والتتبع الفريد لكل ما لم يورده الشيخ الحر، ومن هنا كانت انطلاقة (مستدرك الوسائل) إكمالا لما استهدفه الأصل نفسه..)[1].

وبعد هذه الجولة مع تلك الردود نترك كل منصف وطالب للحق للتأمل فيها والتعامل من خلالها مع هذا الكتاب.

۞ الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد.

إن المتأمل لحال كتب الشيعة الأصول وخصوصا كتاب الكافي - محل الدراسة - بعد الجولات السابقة مع هذا الكتاب من خلال الشبهات التي أثرتها حوله، والحال الذي وصلت إليه رواياته من حيث الدس والوضع والتحريف والزيادة والنقصان، فضلا عن الضعف والجرح للرواة؛ ربما يتساءل فيقول: إذا كان حال

(١) انظر كتاب (خاتمة مستدرك الوسائل) (٦/٨-١٠).

كتاب الكافي بهذه المثابة، فلماذا لم يتعرض له علماء الشيعة الإمامية بالنقد والمراجعة والتصحيح؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تلخيصه في أمرين:

الأمر الأول: بسبب مكانة الكليني مؤلف كتاب الكافي، ومنزلته كتابه عندهم التي صنعها له أتباعه من الآيات والسادة، حيث أنهم قد أوصلوهما إلى درجة من الوثاقة[1] تجعل الاقتراب منهما في منزلة الخطر الذي تخشى عواقبه[2].

يقول هاشم الحسني: (وبلا شك أن الكليني قد بذل جهودا يشكر عليها ويستحق التقدير والتعظيم،.. وإذا أردنا أن نستعرض الأسباب التي جعلت للكافي هذه المكانة عند القدامى من العلماء والمحدثين، بل وحتى عند الأخباريين الذين هم أشبه بحشوية العامة، **فلا بد وأن نضع في حسابنا شخصية الكليني وتلك الثقة التي كان يتمتع بها**،.. ومهما كان الحال **فإن تلك الهالة التي كانت للكافي** ظلت تسيطر على عقول الكثيرين ومداركهم خلال قرنين من الزمان..)[3]. بل إن (حسن الظن بالكليني وغيره من مؤلفي الكتب الأربعة. يسر لهذه الكتب **أن تحتل تلك المكانة الرفيعة في نفوس العلماء والمحدثين نحوا من ثلاثة قرون تقريبا**، وبلغ الحال ببعض الأخباريين الذين لا يتخطون حرفية النصوص، ولا يفسحون حتى للعقل أن يتدخل في شيء من أمور الدين، بلغ الحال بهم أن اعتبروها من نوع المقطوع بصدوره عن المعصوم، واستمروا على تعصبهم لها

(١) انظر مباحث التعريف بالكافي والكليني ومكانتهما عند الشيعة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب.

(٢) انظر خلاصة شبهة الحكم بصحة أخباره.

(٣) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٤٣).

إلى العصور المتأخرة.. هذه الثقة العظيمة بالمحمدين الثلاثة - محمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن الحسن الطوسي ومحمد بن بابويه - **وبخاصة الكليني هي التي جعلت للكافي تلك الحصانة عند المتقدمين من فقهاء الإمامية ومحدثيهم)**[1]

الأمر الثاني: بسبب أن التعرض له أو لهما قد تكشف حقيقة هذا المذهب فتفقده تلك الهيبة المصنوعة، وبالتالي تقطع مصادر معيشة هؤلاء الآيات والسادة الذين يعتاشون بسبب هذه الهيبة من الجهلة من أبناء هذا المذهب[2]. وربما تجعل بعضهم يتحولون منه ويبحثون عن مذاهب أخرى[3].

فأما الأمر الأول فقد بينت بعض الأدلة عليه من خلال شبهة الحكم بصحة أخباره، وكيف أنه قوبلت محاولة البهبودي بالتجاهل والإزراء، فضلا عن الضغوط والتهديدات. حيث (شهدت الساحة الشيعية العلمية في الثمانينات من القرن العشرين بعض الجدل حول مشروع محمد باقر البهبودي، وكان من أبرز من انتقده الشيخ جعفر السبحاني، والأستاذ محمد جاودان والسيد محمد جواد الشبيري الزنجاني وغيرهم، **حتى خفت اليوم ضوءه، ولم يعد حيا نابضا، بسبب ظروف عديدة، لعل أبرزها الضغط الشديد على صاحب المشروع، وعدم ترحيب المؤسسة الدينية به)**[4].

ويقول الحسني - كنموذج آخر - مبينا السبب الذي دعاه لتأليف كتابه

---

(١) انظر كتاب (دراسات في الحديث والمحدثين) ص(١٣٢-١٣٥).

(٢) انظر الفصل الأول - المبحث الثاني: جواب الشبهة الرابعة من (الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني).

(٣) انظر كتاب (أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم) لخالد بن محمد البديوي.

(٤) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٧١) بتصرف يسير.

(الموضوعات في الآثار والأخبار) في محاولة منه لتنقية بعض كتب الشيعة مما ورد فيها من خزعبلات وترهات: (وعلى أي الأحوال فلقد وضعت كتابي هذا حول الحديث والمحدثين **بعد تردد دام أكثر من سنة كاملة، كانت تشدني إليه بعض الاعتبارات وتمنعني عنه ظروف واعتبارات أخرى**، ولكني أخيرا وبعد أن وقفت على مجموعة من الكتب حول المحدثين والأحاديث الموضوعة لجماعة من مؤلفي السنة القدامى، ورأيت بعض الكتب التي تسيء إلى علي وبنيه الأئمة الهداة كمشارق الأنوار للبرسي... وأمثال هذه الكتب تطبع في بيروت بلد الطوائف والأديان والأحزاب **من قبل بعض المؤسسات والمكاتب التي تتاجر بالدين والتشيع** فيطلع عليها القريب والبعيد وحتى من لا يؤمن بالله ورسوله، فضلا عن الغيبيات والكرامات، وحسب تقديري أن هناك تصميم على المضي في نشر هذا النوع من الكتب الذي لا يعبر عن واقع الأئمة ولا عن عقيدة الشيعة ولا يمت إلى التشيع الصحيح بصلة من الصلات **لأغراض لا أستطيع تحديدها في هذه المقدمة**، لذلك ولغيره عزمت على تأليف هذا الكتاب، وتم ذلك بتوفيق الله سبحانه... وأنا واثق بأني **سأتعرض لحملات قاسية من بعض حشوية الشيعة والمتاجرين بالدين** لكني بحول الله وقوته سوف أتجاهل كل ما يقال معتمدا على الله وحده ومستعينا به في جميع أموري...)[1].

وهنا يحق لنا أن نتساءل: إذا كان اعتراف علماءهم المتقدمين والمتأخرين بوجود الدس والتزوير في تلك الكتب؛ فلماذا تحارب هذه المحاولات التي تدعو لتطهير هذه الكتب مما علق بها - إن صح التعبير - من الكم الهائل من هذه

(١) انظر مقدمة كتابه ص(٩-١٠).

الروايات التي تم الاعتراف بوجودها، كما صرح بذلك المتقدمون منهم والمتأخرون، (فهذا الميرزا أبو الحسن الشعراني (ت١٣٩٣هـ) أحد العلماء البارزين في عصره، يعالج مسألة الراويات والأخبار في كتابه "المدخل إلى عذب المنهل" ورسالته في الدراية، وينتقد فيه نظرية الأخباريين في اليقين بالنصوص الحديثية، والملفت فيه أنه يعتقد **أن من بين كل ألف حديث هناك خمسون حديثا كاذبا، لا** ضعيفا فحسب، ويترقى الشعراني في موضع آخر ليقول: **إن أحاديثنا يُظن بعدم صدور خُمسها تقريبا**، ولكي يؤكد الميرزا الشعراني نظريته هذه يجمع نقاط ضعف الروايات، مما أتى العلماء قبله على ذكرها وفعّلتها الحركة الأصولية بعد سقوط الأخبارية، ليعزز بذلك الموقف، **مستشهدا بأن أكثر علماء الشيعة صرحوا بوجود الأخبار المكذوبة الكثيرة في مصادر الحديث)**[1].

يقول الحسني: (والذي لا يجوز التنكر له أن محدثي السنة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعيا وإدراكا للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من محدثي الشيعة فألفوا بالإضافة إلى كتب الرواية وأحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمان حول الموضوعات وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات... **أما الشيعة فقد تجاهلوا هذا الموضوع وكأنه لا يعنيهم من أمره شيء، في حين أن الموضوعات بين مروياتهم لا تقل في عددها وأخطارها عن الموضوعات السنية،... ولكنهم لم يحاولوا خلال هذه القرون الطوال أن يضعوا ولو كتابا واحدا يشتمل ولو على نماذج من الموضوعات في مختلف المواضيع..)**[2].

---

(١) انظر (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) لحيدر حب الله ص(٥٤٧) بتصرف يسير.

(٢) انظر كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة) ص(٨٨-٨٩).

وأما الأمر الثاني فقد أشرت لبعض ما يؤكده[1] من خلال مبحث الشبهات التي أثيرت حول الكليني، وكيف يحرص علماءهم على إخفاء كتبهم الأصول عن أتباعهم ليبقوا جُهَّالا بما هو موجود فيها، وجعل أنفسهم بمثابة المراجع التي تنوب عنهم في قراءة أقوال الأئمة وفي معرفة تلك الأقوال والإحاطة بها، من أجل ألا تظهر حقيقتها وما فيها من الزيف الذي لا يقره شرع ولا عقل، ولئلا يفقِد العالم الشيعي المركز الاجتماعي الذي أوصله إليه حرصه على كتمان هذه الكتب عن أتباعه، وخصوصا أن المراجع قد كَفَوهم مؤونة البحث في مقابل إمدادهم بالمال.

يقول الطوسي (ت٤٦٠هـ) في مقدمة كتابه (التهذيب): (ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه علينا بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، **وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا**، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفيكم وأكثر تباينا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة

---

(١) انظر خلاصة شبهة الحكم بصحة أخباره.

بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، **وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حلِّ الشبهة فيه**، سمعت شيخنا أبا عبدالله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي[1] كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها...)[2].

فهذه شهادة أحد علماءهم المعتمدةُ أقوالهم في المذهب تبين حقيقة هذا المذهب الذي أدى ببعض من كان يعتنقه إلى تركه والتحول عنه لما رأى فيه من تناقضات واختلاف وتباين، ربما لو اكتشفها بقية الأتباع الباحثين عن الحقيقة لفعلوا مثل ما فعل من التحول عنه إلى غيره.

قال يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) في ترجمته للشيخ حسن صاحب (منتقى الجمان) منتقدا له تقسيم الروايات على مصطلح التصحيح والتضعيف لديهم: **(وإذا نظرت إلى أصول الكافي وأمثاله وجدت جلَّه وأكثره إنما هو من هذا القسم الذي اطرحوه**[3]، ولهذا ترى جملة منهم لضيق الخناق خرجوا من اصطلاحهم في مواضع عديدة، وتستروا بأعذار غير سديدة، وإذا كان هذا في أصل الاصطلاح فكيف الحال في اصطلاح صاحب (المنتقى) وتخصيصه الصحيح بما ذكره ما

---

(١) يقول المعلق عليه: في أ (أبا الحسن الهروي) ونسخة في الباقي (الهروي) ولم نعثر على ترجمته فيما بأيدينا من المصادر.

(٢) انظر مقدمة كتاب (تهذيب الأحكام) للطوسي (٢/١-٣) - ط دار الكتب الإسلامية بطهران.

(٣) بمعنى أنهم حكموا عليه بالضعف بناء على هذا المصطلح، لكنهم لما احتاجوا إليه التمسوا له الأعذار الواهية.

هذا إلا غفلة ظاهرة، والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار[1]، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها[2]، لعدم الدليل على جملة من أحكامها[3]، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)[4].

(١) أي على علاتها وما فيها من تناقض وتباين وتضاد كما أشار لذلك الطوسي في مقدمة تهذيبه.

(٢) إذا تم تمحيصها وتدقيقها، وقد أكدَّ على هذا المعنى الحر العاملي صاحب الوسائل، كما بينته في شبهة الحكم بصحة أخباره.

(٣) وهذه هي حقيقة دين الاثني عشرية - التي يخفونها عن أتباعهم - المبني على روايات كتبهم المعتمدة، والتي منها كتاب الكافي.

(٤) انظر (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) ص(٤٦-٤٧).

الباب الثاني

مصادر التلقي وأصول الاستدلال
بين الكليني وأهل السنة والجماعة

ويشتمل على ثلاثة فصول:

۞ الفصل الأول: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

۞ الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

۞ الفصل الثالث: موقف الكليني من مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.